الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية

الموضوع

دور المؤسسة الصغيرة، المصغرة و المتوسطة في التنمية الريفية .
دراسة حالة: منطقة الهضاب العليا للغرب الجزائري.

من إعداد الطالب:

سالم مجدي عادل

إشراف أستاذ التعليم العالي

بن حبيب عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن أشنهو سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رَئيسًا
أ.د بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مُقرِرًا
أ.د صحراوي بن شيحة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عُضْوًا
د. بودية محمد فوزي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عُضْوًا
د. بوجورفة بناصر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	عُضْوًا
د. مير أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	عُضْوًا

السنة الجامعية: 2017-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية

الموضوع

دور المؤسسة الصغيرة، المصغرة و المتوسطة في التنمية الريفية .
دراسة حالة: منطقة الهضاب العليا للغرب الجزائري.

من إعداد الطالب:

سالم مجدي عادل

إشراف أستاذ التعليم العالي

بن حبيب عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن أشنهو سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رَئيسًا
أ.د بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مُقرِرًا
أ.د صحراوي بن شيحة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عُضْوًا
د. بودية محمد فوزي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عُضْوًا
د. بوجورفة بناصر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	عُضْوًا
د. مير أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	عُضْوًا

السنة الجامعية: 2017-2018

كلمة الشكر

كلمة شكر

الشكر لله أولا وآخرا، على نعمه المسداة.

ثم الشكر لأستاذي الفاضل المشرف على هذا العمل :

أستاذ التعليم العالي بن حبيب عبد الرزاق.

كما أوجه الشكر إلى أستاذ التعليم العالي بن بوزيان محمد و الأخ معلاش عبد الرزاق و نشكر كذلك كل من ساهم في إتمام هذا العمل.

و نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء و تقييم هذا العمل .

الإهداء

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا، أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع، إلى أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي، إلى أختي و إخوتي ،إلى روح أختي ناريمان وإلى أبنائي محمد، لينة و هيثم، إلى زوجتي الغالية، إلى عائلة سالم، سوالم و حراز.

إلى كل الأقارب إلى كل الأصدقاء و الأحباب، دون إستثناء .

إلى أساتذتي الكرام و من علمني من الكُتاب إلى الجامعة.

الفهرس العام

الفهرس العام

	الشكر	
	الإهداء	
	الفهرس العام	**II-I**
	المقدمة العامة	**أ - ح**
	الفصل الأول: المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة: واقع و تحديات	**01**
	تمهيد	**01**
1	عموميات حول المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة	**03**
2	العوامل الإستراتيجية لنجاح المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة	**18**
3	مناخ العمل و القوانين التنظيمية للمؤسسة المصغرة, الصغيرة و المتوسطة	**41**
4	واقع و أفاق التأهيل و الشراكة للمؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني	**57**
	خلاصة الفصل الأول	**76**
	الفصل الثاني: التنمية المستدامة و التنمية الريفية: نماذج، نظريات و مفاهيم	**77**
	تمهيد	**77**
1	مفاهيم عامة حول التنمية	**79**
2	مؤشرات قياس فعالية و أهداف التنمية المستدامة	**99**
4	واقع ،مكانة و دور التنمية الريفية في الإقتصاد	**116**
5	مؤشرات تحليل و تقييم سياسة التنمية الريفية	**125**
6	عرض و تقييم لسياسات التنمية الريفية في الجزائر	**136**
	خلاصة الفصل الثاني	**157**
	الفصل الثالث: واقع المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و دورها في تفعيل التنمية	**159**
	تمهيد	**159**
1	مفاهيم عامة حول المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	**160**
2	استراتيجية و برامج دعم و تأهيل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**168**
3	معوقات و عقبات تطوير و تأهيل المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	**194**
4	دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المستدامة	**198**
	خلاصة الفصل الثالث	**206**
	الفصل الرابع: دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تفعيل التنمية الريفية بولاية تيارت	**207**
	تمهيد	**207**
1	تقديم الولاية محل الدراسة	**208**
2	واقع التنمية المستدامة في ولاية تيارت	**214**

الفهرس العام

3	دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الريفية بولاية تيارت	232
خلاصة الفصل الرابع		**246**
الخاتمة العامة		**247**
قائمة المراجع		**256**
قائمة المختصرات		**266**
قائمة الجداول		**268**
قائمة الأشكال		**271**
قائمة المحتويات		**273**
الملاحق		**280**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهد الإقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تطورات واضحة في مجال التسيير و التخطيط الإستراتيجي لمختلف القطاعات ، و هذا التعقد و التطور التكنولوجي المذهل يتطلب بدوره وجود مسيرين قادرين على إدارة المنشآت و الهيئات الإقتصادية بكفاءة و فعالية ، مما يقود إلى اليقظة المستمرة و المتابعة الدائمة لكل مجريات المحيط و مشاريعه ، لكن الشيء الملفت للإنتباه هو درجة التفاوت الواضح بين الهيئات و القطاعات في قدرتها على مسايرة هذا التطور و هو ما يسبب العرقلة على مستوى الإقتصاد الكلي, إلا أن التجانس بين القطاعات و التسيير المحكم لكل الموارد يضمن الوصول إلى الأهداف المسطرة و تحقيق التنمية الشاملة.

و من خلال التطور الذي شهدته و لا زالت تشهده الجزائر خلال العشرية الأخيرة و ذلك في إطار التنمية المستدامة التي تدخل ضمن برامج الإنعاش الإقتصادي(PRSE) و الدعم من أجل النمو(PCSC) والبرامج الخماسية المتتالية, فقد أصبح من الضروري و هذا بعد تحقيق الأهداف الجلية و الأساسية ,معالجة مشاكل و عوائق التنمية المحلية و التنمية الريفية المستدامة للمناطق ذات الطابع الفلاحي, ذلك أنه لم يعد من الممكن تحقيق قاعدة صناعية ذات قدرة تنافسية دون مراعاة نظام التكامل بين القطاعات و التي نذكر منها الفلاحة ,التجارة و البحث و التطوير.

إن من أهم البرامج الراهنة التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة هو برنامج الدعم للتنمية الريفية الجوارية (PPDRI) أو ما يسمى ببرنامج التجديد الريفي الذي يهدف لإعطاء القطاع الفلاحي دعم كافي للنهوض به, نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه الفلاحة و النشاطات المدمجة في المحيط الريفي في التنمية الإقتصادية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي و الإستقرار المعيشي و الإجتماعي للأفراد.

فبرنامج التجديد الريفي يهدف إلى ترقية المناطق الريفية إلى مصاف المناطق الحضرية و توفير كل شروط الحياة المثالية التي تساعد على إستقرار السكان بهذه المناطق والحد من ظاهرة النزوح الريفي و توعيتهم و تحفيزهم من أجل الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة و تجديدها و المحافظة عليها و خاصة الثروات الطبيعية و المنتجات الموجهة للصناعات التحويلية و الغذائية.

و لهذا يجب مراعاة مبدأ الإقليم و المناطق الريفية والفلاحية أي الأخذ بعين الاعتبار :

- المحيط (الفضاء). — السكان و نمط العيش. — طبيعة النشاطات الإقتصادية.

فحسب Huillet et Long[1] فإن المناطق الريفية تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

المناطق الريفية النائية: و هي المناطق ذات الطابع السكني العشوائي و المتباعد و تفتقر إلى الخدمات و النقل بشكل كبير.

المناطق الريفية الوسيطية: و هي المناطق التي يعيش فيها غالبية سكان الأرياف و التي يشكل بها تنوع النشاط الفلاحي الصفة البارزة.

المناطق الريفية الجوارية المندمجة: وهي المتواجدة بالقرب من المناطق الحضرية و تتميز بالصناعات الغذائية و التحويلية و يتمتع أفرادها بدخل مرتفع مقارنة بالمناطق الريفية الأخرى,

أما في الجزائر يجب مراعاة تصنيف المناطق الريفية و ذلك لأن المحيط الريفي في بلادنا يعتمد على التوزيع الجغرافي و الإجتماعي و ليس فقط على الجانب الاقتصادي.

و حسب وزارة الفلاحة فالمناطق الريفية تصنف إلى أربعة مناطق و هي:

المناطق الريفية النائية: و هي المناطق ذات مستوى امني شبه منعدم و تعتمد على النشاطات في المناطق السهبية و الرعوية و الواحات و هي ذات كثافة سكانية ضئيلة.

المناطق الريفية البعيدة : و هي متواجدة في المناطق الجبلية و الغابية و بعض المناطق الأخرى كالقرى الاجتماعية و تتميز بالإنتاج الحيواني و نسبة أقل من المنتجات الفلاحية.

المناطق الريفية الوسيطية: و هي المناطق الفلاحية ذات الإنتاج الفلاحي الوفير و الموجه للصناعات الغذائية.

[1]: Huillet. C , Long.R.1992. « Pour une politique de développement régional », l'observateur de l'OCDE, N° :178, Octobre-Novembre1992, p 32-35.

المناطق الريفية الجوارية: وهي المتواجدة بالقرب من المناطق الحضرية و يتمتع أفرادها بدخل مرتفع و يتمتعون بكل الإمتيازات الإجتماعية.

و من أجل الحد من هذا التباعد و التفاوت بين مختلف المناطق و القضاء على المشاكل التي تهدد البنية الإجتماعية للمناطق المعزولة, سارعت الدولة إلى إنتهاج إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة و التي تم الإعلان عنها سنة 2006 و التي تخص التجديد الريفي و بعد حصر النقائص و الإحتياجات الحقيقية تم إضافة برنامج جديد سنة 2008 على فترة خماسية تمتد من 2009 إلى غاية 2013 و المتعلق بتجديد الإقتصاد الفلاحي عبر مرحلتين :

التجديد الريفي .Le Renouveau Rural

تجديد الإقتصاد الفلاحي. Le Renouveau de l'économie agricole

و من دوافع إعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية المستدامة توسيع نطاق المهام الفلاحية و التي تساعد على تطوير البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) من أجل التنمية الريفية وتفعيل الأفاق المتاحة من خلال برامج الدعم، الإنشاء و تقليص التباعد بين القطاعات الإقتصادية و ذلك راجع للوضعية الحرجة التي مست المجالات التالية[1] :

- نظم الإنتاج غير المناسبة للظروف الطبيعية و الإجتماعية؛
- إنخفاض الإنتاج الزراعي وحالة الأمن الغذائي المقلقة في البلاد؛
- إعتماد إستثمارات مكلفة ، دون توفير لوسائل التمويل المناسبة؛
- قلة إهتمام الأعوان الإقتصاديين بالأنشطة الزراعية ، و هو ما ترتب عليه التخلي عن المزارع ؛

[1] : Bouchikhi , A.2009. « La mise à niveau du secteur agricole et rural : La stratégie du développement agricole et rural durable » - Les cahiers du MECAS - N° 5 - Décembre2009, p 38.

- الهجرة من المناطق الريفية وظروف معيشية غير مستقرة لسكان الريف و ما زادها تفاقما هو تدهور الجانب الأمني ؛
- إختلال التوازنات الإيكولوجية ، وكانت النتيجة الرئيسية هي التصحر لما يقرب من (07)سبعة ملايين هكتار في مناطق السهوب ؛
- تعقد الهياكل الزراعية و عدم ملائمتها لطرق الزراعة الحديثة، حيث أن حوالي 70٪ من المزارع الجزائرية لديها أقل من 10 هكتارات ، و 50٪ من هذه المستثمرات غير موثقة و 50٪ منها في حالة نزاع.

و قد شمل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية على :

- ترقية الإقليم و التسيير العقلاني للموارد الطبيعية و الحفاظ عليها؛
- تفعيل قنوات الإتصال ما بين السكان و الجماعات المحلية؛
- إدماج مبدأ الدعم و البحث بين مختلف الموارد و الإمكانيات المتاحة.

إن الإستراتيجية العامة لهذا البرنامج الخماسي تهدف إضافة عن النهوض بالقطاع الفلاحي إلى توفير الأمن الغذائي وهي تتمحور حول أربعة نقاط رئيسية:

- ترقية المحيط الملائم للإستغلال الفلاحي و المتعاملين في مجال الصناعات الغذائية.
- تفعيل عشرة "10" برامج تخص الإنتاج و التخطيط الشامل؛
- إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية و القدرات التقنية عن طريق التكوين و البحث و التطوير؛
- تحديث الإدارة الفلاحية و تدعيم الهيئات العمومية (إدارة الغابات,المصالح البيطرية, المراكز الاستشفائية.....).

و ما نلاحظه من خلال ما سبق هو محاولة خلق تجانس فعال بين كل المتعاملين و الأفراد الاقتصاديين لتحقيق الرفاهية و الإكتفاء, و لعل قرار الدولة القاضي بتطهير ديون الفلاحين, إضافة إلى الإمتيازات الخاصة بالإعفاءات الجبائية و تبسيط النظام القانوني و نظام توزيع الحصص و الرفع من مستوى التأطير الفلاحي لخير دليل على ذلك.

و رغم كل ما سبق ،إلا أن الإستراتيجية و المرافقة ليستا كافيتين وحدهما لتجسيد و تحقيق التنمية المستدامة بل يجب إدراج و الأخذ في الحسبان الدور الذي تلعبه المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في التنمية الريفية و المساهمة في إنعاشه و ذلك من خلال خلق القيمة المضافة, تأهيل اليد العاملة و إيجاد نظام خدمات فعال يسهل حركة سكان الأرياف و فك عزلتهم عن المناطق الحضرية و هو ما يساعد حتما على الحد من الظواهر الإقتصادية و الإجتماعية الخطيرة و المؤثرة على المستوى الكلي كنقص الموارد و العجز الغذائي و النزوح الريفي و الفقر , و من أجل تبسيط المفاهيم نأخذ على سبيل المثال لا الحصر ،المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة التي تنشط ضمن قطاع خدمات النقل حيث أن تفعيل سياسة النقل في المناطق الريفية يساعد على تسهيل تنقل الأشخاص إلى الأسواق المجاورة و الحضرية و يقرب إليهم الخدمات الإجتماعية و الإقتصادية التي توفرها المدن دون الأرياف، حيث يسعى الأشخاص من خلال هذه الإتصالات إلى تطوير نشاطاتهم الإنتاجية و بذلك تنويع و رفع مداخيلهم و التي تقود إلى الحد من آفة الفقر و النزوح الريفي.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق ذكره فإن دور الدولة لا يقتصر فقط على ترقية الأقاليم الريفية من الجانب الاجتماعي فقط و إنما توفير كل الحوافز و التشجيعات التي تساعد على تمركز المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة سوآءا كانت عمومية أو خاصة.

فدور الدولة يجب أن يظهر وفق إستراتيجية عقلانية لترقية المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة الريفية فمثلا يجب تدعيم هذا النوع من المؤسسات و تنويع مصادر تمويلها بما في ذلك تحسين الإطار القانوني و التنظيمي للموارد و المنشآت القاعدية من أجل ضمان نوعية الخدمة و الأمن و كذا خلق مجال للتنسيق بين مختلف القطاعات.

إن الهدف من هذا البحث هو إظهار النقاط و المساهمات التي تسهم بها المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في تطوير المجال الريفي و ترقيته. و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في تفعيل التنمية الريفية المستدامة, تنويع النشاطات الاقتصادية, تثمين الثروات البيئية و ترقية الإقليم الريفي في الجزائر عامة و في إقليم الهضاب العليا خاصة ؟

الأسئلة الفرعية:

و من خلال الإشكالية المطروحة يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية:

- ما هي العوامل الأساسية التي تساعد على إستقرار المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في المناطق الريفية؟
- كيف يمكن التنسيق بين المؤسسات من أجل تحقيق شراكة فعالة ,تحقيق الإندماج بين القطاعات و خلق نظام التموقع الفعال Glocalisation و إستراتيجية التدويل لترقية الإقليم؟
- ما هي الطريقة النموذجية و العقلانية لتسيير الثروات, الموارد الطبيعية و الحفاظ على الإقليم من طرف المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة؟
- كيف يمكن لبرامج التنمية الريفية و تأهيل المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة من خلق التجانس الإقتصادي (تحقيق الربح) و الإجتماعي و البيئي (التنمية الريفية)؟

فرضيات البحث:

و بهدف تسهيل و تبسيط العمل سنعمل على إختبار الفرضيات التالية:

1- نجاح المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة مرهون بتوفر و فعالية مجموعة من العناصر ،كمايلي :

أ- مصادر تمويل بأقل تكلفة، دائمة و كافية لتنفيذ المشاريع و تسييرها؛

ب- نجاح المؤسسة في القيام بدورها الإقتصادي و الإجتماعي مرهون بمدى كفاءة المسؤولين و المسيريين المحليين و قدرتهم على مرافقة و متابعة البرامج المخططة؛

ت- التجانس و التكامل بين القطاعات الاقتصادية في المناطق الريفية و هو ما يساعد على خلق الرفاهية الإجتماعية؛

2- التموقع الفعال Glocalisation، التكامل بين القطاعات و إستراتيجية تدويل المؤسسة يمكن بلوغها بناءا على وفرة الموارد الأولية و وجود الأسواق الجوارية و نجاعة سياسة المرافقة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الإعتبارات التالية:

عرض شامل و دقيق لمختلف التعاريف، النظريات و الاستراتيجيات المتعلقة بمختلف جوانب المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة ؛

أهمية المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في تفعيل التعاون الدولي و للشراكة الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق أمثل و فعال للتنمية المستدامة و في كل المجالات؛

إبراز دور التنمية المحلية و الريفية المستدامة في تثبيت القواعد و المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة؛

تقييم للدور الذي لعبته الدولة الجزائرية في ترقية و تأهيل المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة و كذا مدى تقدم برامج التنمية المستدامة؛

دور المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في تفعيل التنمية الريفية .

دوافع إختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث و الموسوم "**بدور المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في التنمية الريفية، دراسة حالة: منطقة الهضاب العليا للغرب الجزائري**" إعتمد أساسا على مايلي:

- حداثة الموضوع على المستوى الوطني، و خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة و تأهيل المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة ؛
- المشاكل و العراقيل التي تقف أمام تجسيد مختلف البرامج التنموية؛
- محاولة إيجاد مقاربة ما بين تأهيل المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة وآليات تجسيد التنمية المستدامة؛
- ضرورة تقييم أثر التنمية في المناطق الريفية على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية.

حدود الدراسة :

و هي تشمل:

الحدود النظرية: المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة ، التنمية المستدامة و التنمية الريفية من المواضيع المتنوعة و التي يمكن معالجتها من خلال مناهج مختلفة و في هذا البحث ركزنا على الآثار و الأبعاد التنموية.

الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة على ولاية داخلية لمنطقة الهضاب العليا و هي ولاية إقتصادية و فلاحية بإمتياز، ولاية تيارت.

الحدود الزمانية: من خلال دراستنا لدور و مساهمة المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الريفية، كان لابد أن تشمل المدة الزمنية أكبر حجم من المعطيات و الأرقام و قد إعتمد هذا البحث على الإحصائيات المتاحة، منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2017.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية الريفية خاصة باللغة العربية، و هو الذي أدى الى أخذ وقت كبير لتوفير المعلومات النظرية؛

- صعوبة القيام بالدراسة الميدانية وفق نموذج إستقصائي نظرا لتباعد و تناقض الجانب النظري مع الجانب التطبيقي؛
- عزوف الإدارات و الجماعات المحلية و اللجان الريفية عن تقديم جانب كبير من المعطيات المطلوبة ، و اعتبارها في نظرهم سرية، الا ان الجانب النظري يؤكد على الشفافية و وجوب تقاسم المعلومة؛
- غياب شبه كلي للمعلومات و الإحصائيات المتعلقة بالجانب المحلي اللامركزي ، ذلك أن الوزارات الوصية تقوم بتجميع البيانات الكلية و إصدارها في تقارير دورية وطنية ، رغم أن الواقع يحتم ضرورة وجود دوريات، نشريات و مجلات محلية خاصة بكل منطقة او إقليم.

منهجية البحث:

في الدراسة النظرية تم إعتماد المنهج الوصفي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة والتنمية المستدامة, أما في الفصلين الثالث و الرابع فإعتمدنا على نفس المنهج و هو الوصفي لأجل إبراز دور تأهيل و ترقية المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في ولاية تيارت.

أدوات الدراسة ومصادر البيانات:

إعتمدنا في هذا البحث ،في أدوات الدراسة وكذا مصادر البيانات على ما يلي :

البحث و الإطلاع على مختلف المراجع العربية والأجنبية وعدد كبير من التقارير و خاصة تقارير الهيئات الدولية و الإقليمية ، إضافة الى الدراسات والأبحاث السابقة في مجال المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة، إضافة إلى أطروحات الدكتوراه الوطنية و الدولية؛

الوثائق و القوائم المتحصل عليها في غالبيتها بشكل ودي و غير رسمي و هو ما سبب لنا عرقلة و في تجميع البيانات والمعلومات و عرضها بأسلوب اكثر واقعية.

طريقة إعداد البحث:

من خلال الأسئلة الفرعية المطروحة و سعيا لإيجاد إجابة لإشكالية البحث, فلابد من إختبار الفرضيات وفق منهجية نموذجية لهذا تم تقسيم العمل إلى أربعة فصول حيث سيكون الفصلين الأولين عبارة عن دراسة نظرية للفرضيات أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة و إستعراض لأهم برامج الدعم و التأهيل للمؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة و مدى إسهامها في كل من التنمية المستدامة و التنمية الريفية، أما الفصل الرابع فسيكون عرضا لواقع التنمية الريفية المستدامة و كذا حالة المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة على مستوى إحدى ولايات الهضاب العليا للغرب الجزائري و قد تم إختيار ولاية تيارت ، نظرا لما تتوفر عليه من إمكانات بشرية و مؤهلات إقتصادية و صناعية تمكن من تموقع و إستحداث المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة و خاصة في المحيط الريفي ،حيث لاحظنا أن ولاية تيارت هي عبارة عن إقليم ريفي بامتياز ، حيث أن أكثر من 90 % من المدن و البلديات تقع في مناطق ريفية، و هو ما يخول لنا الدراسة الميدانية لعينة من المناطق الريفية و فئات المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة.

محتويات البحث:

في الفصل الأول تم التطرق إلى واقع و تحديات المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة, حيث سنقوم بإستعراض عموميات حول المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة ،المحيط العملي و التنظيمي للمؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة ، دور إستراتيجية التدويل و نظام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تفعيل البحث و التطوير و من ثم واقع و أفاق التأهيل و الشراكة للمؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، و المخطط التالي يكون أكثر توضيحا.

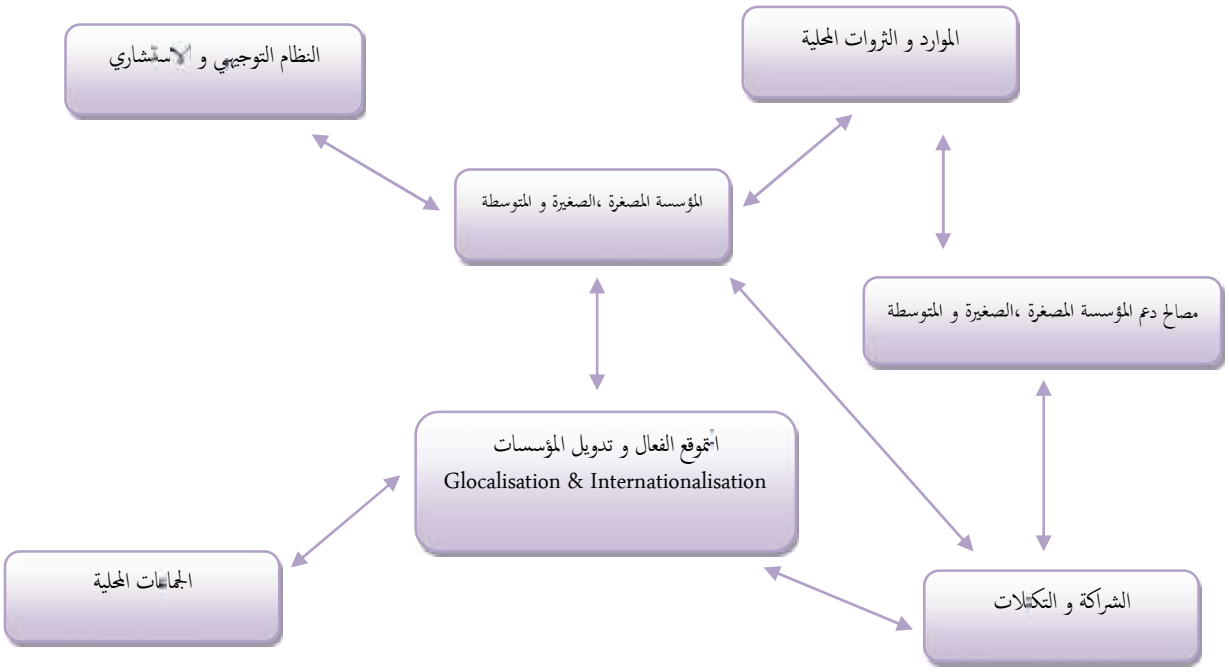

في الفصل الثاني عملنا على دراسة التنمية المستدامة و التنمية الريفية، نماذجها، نظرياتها و مفاهيمها، من خلال النقاط التالية: المفاهيم العامة حول التنمية ,التنمية المستدامة، أهدافها، أبعادها و مؤشرات فعاليتها و معايير تصنيف المناطق الريفية ,واقع ،مكانة و دور التنمية الريفية في الإقتصاد, أهداف و مؤشرات التنمية الريفية وفي الأخير واقع و آفاق ،سياسات التنمية الريفية في الجزائر.

الفصل الثالث هو عبارة عن عرض لواقع المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و دورها في تفعيل التنمية المحلية و الريفية المستدامة و ذلك بدراسة وصفية لمختلف النقاط التالية : عرض حال المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة الجزائرية, تقييم لإستراتيجية و برامج دعم و تأهيل المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، إحصاء لمعوقات و عقبات تطوير و تأهيل المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و محاولة وصف دور المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في تفعيل التنمية المستدامة و الريفية .

الفصل الرابع هو في شكل دراسة ميدانية وفق منهج وصفي ، لواقع التنمية الريفية و دور المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في تفعيلها على مستوى الولاية النموذجية المختارة و هي ولاية تيارت و لتبسيط العمل المقدم و تقريب القارئ و الباحث من الواقع و إعطاء محاكاة للتصور الواقعي قمنا بعرض هذا الفصل في ثلاثة أقسام ، حيث القسم الأول

المقدمة العامة

خصص للعرض العام لولاية تيارت من حيث إمكانياتها و مميزاتها و واقعها الاقتصادي و التنموي، ثم القسم الثاني حيث تناولنا واقع التنمية في الولاية و أهم مؤشرات الأداء بها، أما القسم الأخير فقد كان نموذجا تقييميا لدور المؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الريفية بولاية تيارت و يمكن تلخيص مضمون هذا الفصل في المخطط أدناه.

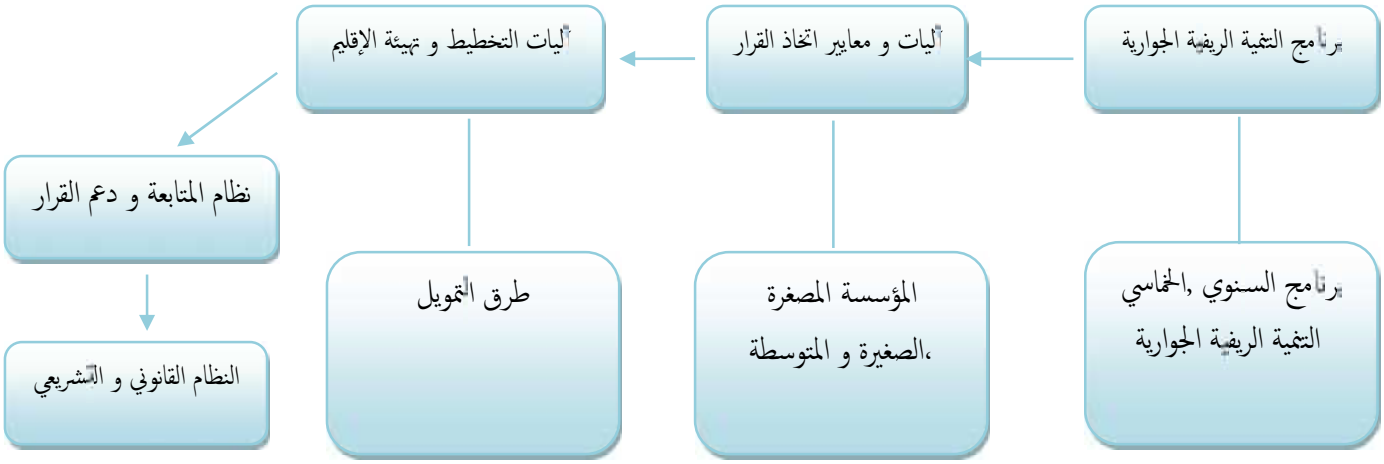

الفصل الأول

المؤسسة المصغرة، الصغيرة

و المتوسطة

واقع و تحديات.

الفصل الأول: المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة: واقع و تحديات.

تمهيد :

وفقا لنظام إعادة التوجيه و التقسيم الإقليمي الجديد للمؤسسات المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة[1] و الذي ظهر بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008, أصبح لهذه الأخيرة مكانة خاصة أكبر من السابق على مستوى الإقتصاد الكلي نظرا للدور الفعال الذي تقوم به في تفعيل عملية التنمية الشاملة التي تساهم بدورها في تحقيق نسبة عالية من النمو الإقتصادي و إستقرار .

و نظرا للحلقة المفرغة من الصعوبات و العراقيل التي تعاني منها المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كنقص الموارد التمويلية, ندرة الكفاءات المبدعة و عدم وجود مؤشرات واضحة لقياس الفعالية إضافة إلى عدم إستقرار المحيط الداخلي و الخارجي, ينبغي وضع إستراتيجية عمل و توجيه تكون كافية لإحداث التغيير المطلوب المتزامن مع سياسات فعالة و واقعية قابلة للتنفيذ و متلائمة مع التحولات الإقتصادية الدورية التي تشهدها الجزائر و ذلك من أجل إعطاء دفعة لهذا النوع من المؤسسات ليس فقط للتنمية المحلية و الريفية و لكن بهدف إدماجها في السياسة العامة للأمن الغذائي و ترقية الصادرات خارج المحروقات و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية الحقيقية.

إضافة إلى ما سبق, يمكن الإشارة إلى ضرورة تأهيل المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة عن طريق إدماج الطابع الإبداعي للبحث و التطوير , إسهامها في التموقع الفعال Glocalisation و خلق الشراكة الجزئية و الكلية و ذلك بتحديد عناصر و مصادر المعلومات و دراسة فرضية إنشاء شبكة معلومات و نظام تكنولوجيات الإعلام و الإتصال نظرا لأثره المباشر على المردودية.

---

[1] -Rabobank.**2008. «La crise financière: quelles conséquences pour les PME ?»**, Rapport du : 31-10- 2008.

- La Banque Européenne d'Investissement. 2010. **« Face à la crise financière»** Conférence de presse annuelle du : 25 - 02-2010,

- Décret n° 2008-1354 du 18 décembre 2008 relatif aux critères permettant de déterminer la catégorie d'appartenance d'une entreprise pour les besoins de l'analyse statistique et économique.
https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000019961059

و عليه فقد قمنا بتخصيص هذا الفصل من أجل دراسة واقع و تحديات المؤسسات المصغرة, الصغيرة و المتوسطة و هذا من خلال أربعة محاور و التي نتطرق من خلالها الى:

- عموميات حول المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة.
- المحيط العملي و التنظيمي للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة.
- دور إستراتيجية التدويل و نظام تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في تفعيل البحث و التطوير.
- واقع و أفاق التأهيل و الشراكة للمؤسسة المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني.

1 – عموميات حول المؤسسات المصغرة, الصغيرة و المتوسطة:

إن ظهور مفهوم المؤسسات المصغرة ,الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ترافق تاريخيا مع الاستقلال و بداية التفكير في إحلال النظام الإقتصادي الاستعماري ببرامج و هياكل تتلائم مع النمط المعيشي للأفراد و السياسة الإقتصادية العامة لإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني التي تهدف إلى التقسيم العادل للثروات و تحقيق مستوى لا بأس به من الرفاهية .

في بادئ الأمر إقتصر نوع طابع المؤسسات على المؤسسات العمومية و بعض المؤسسات العائلية إلا أن عدم وجود غاية واضحة و خاصة مبدأ الإستمرارية,التوسع و تحقيق الربح ,أدى إلى تدهور الصحة المالية و إفلاس غالبيتها رغم الدعم المالي المتواصل و سياسات التطهير المالي و هو ما سرع بفتح الباب أمام المستثمرين الخواص و الأجانب لدخول هذا المجال من المؤسسات و الإستفادة من إمتيازات عملية الخوصصة ,نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في دفع عملية التنمية و النمو الإقتصادي.

1-1– ماهية وخصائص المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

1-1-1– معايير تصنيف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

لقد أشار أغلب الباحثين و المخابر الإقتصادية[1] إلى تصنيف المؤسسة المصغرة ,الصغيرة و المتوسطة على أساس معيارين رئيسيين و هما المعايير الكمية و المعايير النوعية و ذلك لعدة إعتبارات يمكن تلخيصها حسب الدراسات المشار إليها فيمايلي:

- مراعاة طبيعة العلاقات الموجودة ما بين هذا النوع من المؤسسات و التمييز بين الشراكة المالية، التسويقية و الإدارية.
- التمييز بين: التخصص، النشاطات المشتركة، الوساطة و المناولة.

[1] C.Charront.2006. « **La nouvelle définition des PME** » Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services des Moselle-21/07/2006. p1-2.
S. Bourcieu. 2005. « **Les stratégies de développement international des PME face à la dynamique de l'environnement institutionnel »-** XIVème Conférence Internationale de Management Stratégique.
N.Gondran.,2004. **« Système de diffusion d'information pour encourager les PME/PMI à améliorer leurs performances environnementales »** p.27-28 - http://bibliotheques.univ-lille1.fr/grisemine.

- الإدارة النموذجية للموارد البشرية على أساس العدد،الفعالية و النسبية.

- تحديد مدى و قدرة كل نوع من المؤسسات على تحقيق الأهداف .

1-1- 1- أ- المعايير الكمية:

من بين المعايير الإستثنائية المستخدمة في تصنيف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة والتي تعتمد على النظرية الإقتصادية الكلاسيكية[1] حيث أنها لا تتطرق إلى الجانب الجزئي و إنما الجانب الكلي للمؤسسة هي تشمل مجموعة من المؤشرات المالية ومجموعة أخرى من المؤشرات التقنو- إقتصادية (Techno-économique) المعبر عليها كما يأتي : عدد العمال، نشاط المؤسسة و الإستقلالية.

- **عدد العمال**: من خلال آراء الباحثين في مجال تسيير الموارد البشرية في المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة[2] فإن هناك إجماع على إعطاء تصنيف ملائم لكل نوع من المؤسسات على أساس حجم الموارد البشرية.

إن قانون العمل الجزائري[3] يعرف المستخدمين على أنهم تلك الفئة العمالية المرتبطة بالمؤسسة و التي تمتلك عقد عمل يشمل كل الشروط معترف بها من الطرفين مهما كانت المدة محددة, جزئية أو مفتوحة.

و عليه يجب التمييز بين التوظيف الفعلي و الجزئي,أين يجب مراعاة النقاط التالية[4]:

- المستخدمين الدائمين: تشمل المستخدمين الفعليين في محل العمل أو في الحالات المماثلة كالعطل مدفوعة الأجر, المهمات و طور التكوين.....

- المستخدمين الأجراء: و هم المستخدمين الدائمين مضافا إليهم المستخدمين ذوي الحالات المرضية المعوضة.

---

[1] : P.A.Julien. 1997. « **Les PME : bilan et perspectives** ». GREPME. Québec : Economica.
O.Torres .1998. « **Le management stratégique en PME : entre spécificité et dénaturation** » ERFI, p. 1-2..

[2] M. Marchesnay.1986. **« La stratégie su diagnostic à la décision industrielle »** Paris : Chotard & associés éditeurs.
H .Mahé De Boislandelle.1998. « **GRH dans les PME** » - Economica- 2ème Edition.

[3]: قانون العمل الجزائري: المواد: 08-09-10-11 و 12.

[4] : Op.cité : H .Mahé De Boislandelle ,p. 39.

- المستخدمين الإستثنائيين: و هي المجموعة التي تشمل مناصب العمل بالنيابة, الموسمية و المناصب ذات أوقات العمل الجزئية أو المحددة كما أن لهذا المؤشر عدة مفاهيم و هذا حسب قطاع النشاط[1].

إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالتعريف على أساس معيار طبيعة نشاط العمال هناك بعض الإختلاف المرتبط بالعدد, فالمعهد الوطني الفرنسي للدراسات الإحصائية و الإقتصادية[2] يعتبر المؤسسة على أنها صغيرة و متوسطة إذا كان عدد العمال يتراوح ما بين 10 و 499 عامل في حين أن الحجم المعتمد في كل من دول الإتحاد الأوروبي[3] و الجزائر[4] فقد حدد ما بين 10و 250 عامل كحد أقصى.

مقياس نشاط المؤسسة:

- و هو يساعد على التمييز ما بين المؤسسات ذات الإحتياج البشري الكبير و التي تطلب يد عاملة كثيرة والمؤسسات التي تعتمد على رأس مال كبير و بهذا الصدد فان مؤشرات القياس متنوعة و نذكر منها:
- **الأصول المستثمرة**: و هي تمثل مجموع الممتلكات التي تعتمد عليها المنشأة خلال دورة الإستغلال.
- **رقم الأعمال**: و هو يخص مجمل الإيرادات الخاضعة للنظام الجبائي و المتعلقة بدورة النشاط.
- **حصيلة النشاط السنوي**: و هو يحدد الإحتياجات الفعلية, حيث يعتبر كمعيار لتصنيف و تحديد حجم المؤسسة.
- **القيمة المضافة**: للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة دور في خلق و تحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإيجاد علاقة مع السوق و العملاء, بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة و القيمة المضافة تقاس على أساس الفارق بين المبيعات ، المواد المستهلكة و الخدمات من جهة أخرى.

[1] : Op.cité : N.Gondran, **« Système de diffusion d'information pour encourager les PME/PMI à améliorer leurs performances..... »**, p. 30.

[2] : INSEE - http://www.insee.fr/fr/ffc/liste_theme.asp? Theme_ id=10.
[3] : MEDEF .2006. **« Guide sur la définition d'une PME »** Fonds social européen- Décembre 2006, p.06.
[4] : Ministère des PME et de l'artisanat.2004.**« Actes des assises nationales de la PME »** -Janvier 2004 ,p. 31.

- **مبدأ الإستقلالية**: بإعتبار المؤسسة شخصية مادية أو معنوية ذات صفة قانونية و تتمتع بإستقلالية إتخاذ القرار و تنشط في مجال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات و المتمثلة في الأشخاص الحرفيين, المؤسسات العائلية, شركات الأشخاص و الجمعيات الناشطة في المجال الإقتصادي[1].

من خلال هذا التعريف يمكن الإعتماد على عاملين من أجل تحديد مدى إستقلالية المؤسسات:

1- الإستقلالية القانونية: و المقصود به الصيغة القانونية للمؤسسة و المحددة في العقد التأسيسي للشركة.

2- الإستقلالية المالية: يعبر عنها عموما بنسبة إمتلاك رأس المال من طرف الشركاء أو مؤسسات أخرى و هي نسب متفاوتة من دولة لأخرى و هي تتراوح ما بين 25 و 33 %[2].

كما يمكن أن نحدد مبدأ الإستقلالية و الإرتباط بالإجابة على ثلاثة نقاط رئيسية[3]:

- هل تمتلك هذه الوحدة طابع المؤسسة؟
- ما هي المعايير الجديدة لتصنيف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة؟
- هل المؤسسة مدمجة, مشتركة أو مستقلة ماليا؟

- **هل تمتلك هذه الوحدة طابع المؤسسة؟**

المؤسسة هي عبارة عن وحدة مستقلة من حيث صيغتها القانونية و يشترط أن تمارس نشاطا إقتصاديا.

- **ما هي المعايير الجديدة لتصنيف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة؟**

المعايير تتغير بصفة مستمرة و هذا بتغير معطيات التنمية الإقتصادية ولكن يمكن إعتبار عدد العمال, حجم رقم الأعمال و حجم الميزانية كمحددات رئيسية.

[1] : Idem : **« Guide sur la définition d'une PME »** ,p. 02.

[2] : Op cité : **« Guide sur la définition d'une PME »**, p. 11-13.

[3] : C. Charront.2006. **« La nouvelle définition des PME »** - Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de la Moselle, p.04.

هل المؤسسة مدمجة, مشتركة أو مستقلة ماليا؟

من أجل تحديد المعطيات الحقيقية لمدى إرتباط، إستقلالية أو تبعية المؤسسة ماليا و إداريا، يجب الأخذ بعين الإعتبار حجم التبادلات و ترابط العلاقات مع المؤسسات الأخرى.

ولهذا فإن طرق حساب المؤشرات تختلف حسب معايير تعريف و تصنيف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و التي يمكن حصرها في ثلاث نقاط رئيسية.

أ- المؤسسة المستقلة ماليا و إداريا: يمكن إعتبار المؤسسة مستقلة في حالتين:

- تكون المؤسسة مستقلة كليا إذا كانت تتحكم في رأس مالها كليا و لا تملك مساهمات في مؤسسة أخرى[1].

-أن تمتلك المؤسسة في حدود 25 % من رأس مال أو من حقوق التصويت مؤسسة معينة و أن لا تمتلك مؤسسة أخرى أكثر من 25 % كحد أقصى من نسبة مساهمات أو من حقوق التصويت في المؤسسة المعنية[2].

ب- المؤسسة المشتركة: و ذلك في حالتين[3] :

-أن تمتلك المؤسسة أكثر من25 % من رأس مال أو من حقوق التصويت في مؤسسة أخرى أ و أن تكون مؤسسة أخرى تمتلك أكثر من 25 % كحد أدنى من نسبة مساهمات أو من حقوق التصويت في المؤسسة المعنية.

-أن لا تكون المؤسسة وحدة أو فرع تابع لمؤسسة أخرى أي أن حقوق التصويت في المؤسسة أو مؤسسة أخرى لا تتعدى 50 %.

[1] : La commission européenne.2006. **« La nouvelle définition des PME : Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration »** Communautés européennes, p.16.

[2] : Journal officiel de l'Union européenne concernant **« la définition des micros, petites et moyennes entreprises »** Article3, paragraphe1. L124/36 du: 20.5.2003.

[3] : Op. Cité : Journal officiel de l'Union européenne, Article3, paragraphe2.

ج – المؤسسة المرتبطة: و هي خاصية مرتبطة بالنشاط الإقتصادي للمؤسسة حيث أن التبعية و الإرتباط المباشر و غير المباشر يتعلق ليس فقط بنسبة المساهمات أو حقوق التصويت و إنما على أساس مدى المقدرة على التأثير في إتخاذ القرار, وعليه يمكن الحكم على إرتباط المؤسسات فيما بينها بالتركيز على أربعة نقاط جوهرية[1]:

- أن تتحكم المؤسسة في أغلبية أصوات المساهمين أو الشركاء للمؤسسة الثانية.
- أن يكون للمؤسسة الحق في تعيين أو تنحية نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان التنفيذية لمؤسسة أخرى.
- أن تمارس المؤسسة تأثير عميق في إتخاذ القرار على مؤسسة أخرى و هذا بموجب عقد شراكة أو من خلال بنود العقد التأسيسي للشركة.

أن تكون المؤسسة بصدد عقد اتفاق يمكنها من الحيازة التامة لأصوات المساهمين أو الشركاء للمؤسسة.

- كما يجب الإشارة إلى و جود صعوبة في إيجاد إجماع حول المعايير الكمية و هذا ما أشار إليه Deshaies[2] و Gondran, Joyal[3], لهذا فإن الخبراء في مجال المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة (PMIstes)[4] يعتمدون كذلك على المعايير النوعية وان كان لا يوجد إتفاق واضح إلى حد الآن ، لتحديد تعريف واضح للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة.

[1] : Op.cité La commission européenne **« La nouvelle définition des PME : Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration »** , p. 23.
[2] : A. Joyal & L. Deshaies.2000. « **Réseau d'information des PME dans le milieu Non-Métropolitain** » Canadien Employment Research Forum – Ontario. www.aieq.qc.ca/productions_scientifiques/joyal_deshaies_2.htm .
[3] : Op. Cité N.Gondran **« Système de diffusion d'information pour encourager les PME/PMI à améliorer leurs performances »** p. 25.

4: مصطلح يطلق على الباحثين الأخصائيين في مجال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و هو متداول من طرف أعضاء الجمعية الدولية للأبحاث في مجال المقاولات و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة(AIREPME) .

1- **1-1-** ب- المعايير النوعية:

من خلال الإطلاع على المراجع[1] التي تدرس المعايير النوعية كقاعدة أساسية للتمييز بين الفئات المؤسساتية و درجة التخصص, يمكن تلخيصها وفق جدول يمكن من تصنيف المؤسسات حسب مستوياتها و حسب إمكانياتها.

الجدول01: تصنيف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة وفق المعايير النوعية.

المقاييس	المقياس الأدنى	أعلى مقياس
المقياس الشامل	الأصول, رقم الأعمال و حجم المبيعات	
	عدد العمال	
	من 01 إلى 09	من 50 إلى 250
قطاع النشاط	تقليدي,ناضج أو ذو منتجات ذات استهلاك واسع	متطور, منتجات ثانوية
السوق	محلي أو مدعم	دولي أو مفتوح
التسيير و التنظيم	مركزية أو مرتبط	لامركزية أو إستقلالية تامة
الإستراتيجية	عشوائية, بأقل خطر أو للإستمرارية	هادفة,تنموية ,مخاطرة
التكنولوجيا و التقنية المستعملة	تقليدية و بأقل تكلفة	حديثة و عالية التقنية
الإبداع	مؤقت, ضعيف	منظم و منهجي

Source: Julien & Al.1998. « Comportements d'information, compétitivité et performance des PME exportatrices », 4ème Congrès international francophone de la PME. Metz. Octobre 1998, page : 22.

[1] : Julien, Toulouse, Ramangalahy.1998. « **Comportements d'information, compétitivité et performance des PME exportatrices** ». 4ème Congrès international francophone de la PME. Metz. Octobre 1998.
Torres, « **Les PME** », Dominos. Evreux : Flammarion- Avril 1999.
Op cité : H .Mahé De Boislandelle « **GRH dans les PME** ».

من جانب آخر فإن الدراسة النوعية للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة المعتمدة في الدول الفرانكفونية تعتمد على خمسة مقاييس أساسية [1] و التي تسمح بحصر و تمييز مفهوم المؤسسة.

1- **حجم المؤسسة**: تتميز المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة عادة بصغر حجمها و لهذا فهي تنتهج أسلوب الإتصال المباشر و هو ما يؤثر على تقارب المهام على مستوى الهيكل التنظيمي و هو ما يساعد على ظهور علاقة عمل موازية لما هو مقرر.

2- **التمركز**: و يقصد به أن دور التسيير ينحصر عند المسير المالك للمؤسسة فقط.

3- **التخصص**: و يكون عادة ضعيف على مستوى الإدارة ، عنصر الموارد البشرية و الإستثمارات.

بالنسبة للإدارة فهي تركز على الجوانب الإستراتيجية, التجارية و العلاقات مع الهيئات المحلية إضافة إلى المهام الإنتاجية.

بالنسبة للموارد البشرية فيجب مراعاة المقدرة على تغيير مناصب العمل و التكيف مع المهام الجديدة.

أما الإستثمارات فلابد أن تكون ذات فعالية إنتاجية عالية أين يكون السعر تنافسي حتى و إن كانت الكميات المنتجة محدودة أو متنوعة.

4- **الإستراتيجية**: المسير يكون أقرب من مساعديه و مستخدميه و ذلك من أجل شرح القرارات و برنامج العمل شفويا في أغلب الحالات و هذا من أجل تفادي القرارات الكتابية و لهذا يمكن إعتبار طريقة سير العمل عشوائية.

5- **نظام المعلومات الداخلي و الخارجي**: غير منظم و عشوائي، حيث أن أسلوب الحوار و الإتصال المباشر يكون مفضلا على الأساليب الإدارية و الكتابية.

[1] : Op. Cité : P.A. Julien « **Les PME : bilan et perspectives** » ,p. 364.

1-2- تعريف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

في إطار مفهوم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الحديث نجد أن هناك تفاوت سواءا من حيث المفهوم أو من حيث معايير التصنيف و ذلك يتوقف على طبيعة الهيكل الإقتصادي للدول ،السياسة التنموية المعتمدة , حجم الموارد المالية و البشرية المتاحة، و عليه سنعتمد مجموعة من التعريفات و ذلك من أجل الحصول على مفهوم أشمل و واسع لهذا النوع من المؤسسات و ذلك مع مراعاة الخصائص و المميزات نظرا لوجود تمييز متفاوت بين الفئات من حيث التصنيف إما على أساس الحجم،طبيعة النشاط ومبدأ التخصص الإقليمي و الصيغة القانونية.

1-2-1 – تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة :

من أجل إعطاء مفهوم أشمل للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة فقد تم القيام بدراسة معمقة و دقيقة لمختلف المقاييس و ذلك ما تلخص في المرسوم CE /280/ 96 للمجموعة الأوربية المؤرخ في: 03 أبريل 1996[1] و الذي يشمل مختلف الأنظمة و التوصيات و الذي تمت الموافقة عليه في : 12 جانفي 22001 وفق القانون 2001/69/CE الذي ينص في المواد 87و 88 على ضرورة تطبيق هذا التصنيف في كل دول المجموعة كشرط ضروري من أجل الحصول على الإمتيازات المالية, المادية و التجارية لهذا النوع من المؤسسات المطبق في: 01 جانفي 2005[3] و الذي تم تعديله وفق القانون رقم: 2006/1666 المؤرخ في: 21 ديسمبر 2006 [4] .

إن مختلف القوانين التي تم الإشارة إليها و التي تم تطبيقها من طرف دول الإتحاد الأوروبي تهدف أساسا إلى ترقية و دعم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على عدة مستويات[5] أهمها:

1- تحديث المقاييس المرتبطة بعدد العمال و ذلك من أجل الحفاظ على مختلف مستويات الدعم.

---

[1] : Commission des Communautés Européennes « Projet de recommandation de la commission modifiant la recommandation **96/280/CE** concernant la définition des petites et moyennes entreprises ».

[2] : Ministère des PME, du Commerce et de L'Artisanat et des Professions Libérales Français.2007. « Statut de la PME de Croissance » - Guide Pratique,p36.

[3] : Op cité : C. Charront, « La nouvelle définition des PME » ,p. 03.

[4] : Op cité : « Statut de la PME de Croissance ».p.33.

[5] : Op cité : C. Charront, « La nouvelle définition des PME »,p.03.

2- التدعيم المالي الخاص للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و خاصة خلال مرحلة الإنطلاق.

3- تحسين القدرة التمويلية بواسطة الأموال الخاصة , أي تمكين المؤسسة من الحصول على تمويل كمساهمات دون أن تفقد هاته المؤسسات صيغتها القانونية كمؤسسة صغيرة و متوسطة مستقلة.

4- تشجيع عنصر البحث و التطوير و ذلك بخلق علاقة مؤسسة/جامعة أو مراكز البحث.

5- الأخذ بعين الإعتبار مختلف العلاقات بين المؤسسات و ذلك نظرا لإمكانية وجود عنصر التمويل من مؤسسة لأخرى و ذلك من أجل الإستغلال الأمثل للموارد.

إن تصنيف المؤسسات وفق معايير الإتحاد الأوروبي يعتمد على أربعة مقاييس و هي:

الصنف: و هو يشمل القطاع العملي للمؤسسات و ينقسم إلى ثلاثة وهي المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة.

عدد العمال: و هو يتراوح ما بين 01 إلى 250 موظف.

رقم الأعمال السنوي: و هو مؤشر مالي يتراوح ما بين 02 و 50 مليون أورو.

الميزانية السنوية: و هي محددة ما بين 02 و 43 مليون أورو.

الجدول 02: تعريف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة وفق النموذج الأوروبي.

نوع المؤسسة	عدد الموظفين	رقم الأعمال السنوي	حجم الميزانية السنوية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 02 مليون أورو	أقل من 02 مليون أورو
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	من 02 إلى أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 10 إلى 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو

Source: C. Charront « La nouvelle définition des PME » - Page : 02.

- حيث تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة توظف من عامل 01 إلى 09 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من (02) مليوني أورو ولا يتجاوز حجم حصيلتها السنوية (02) مليوني أورو.

- و تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة توظف ما بين 10 إلى 49 شخصا، و يتراوح رقم أعمالها السنوي ما بين مليوني و عشرة ملايين أورو و يكون حجم حصيلتها السنوية أقل من عشرة (10) ملايين أورو.

- تعرف المؤسسة المتوسطة في الإتحاد الأوروبي بأنها مؤسسة توظف ما بين 50 إلى 250 شخصا، و يكون رقم أعمالها ما بين عشرة (10) ملايين و (50) خمسون مليون أورو أو يكون حجم حصيلتها السنوية أقل من(43) ثلاثة و أربعين مليون أورو.

1-2-2 تعريف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة المعتمد في الجزائر:

وفق التشريع و القانون الخاص المعمول به، فان المؤسسات المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها فهي تعرف على أنها مؤسسة إنتاجية أو خدماتية ,تتميز بالخصائص التالية [1]:

1- أن توظف المؤسسة ما بين 01 إلى 250 عامل.

2- ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي 04 مليار دينار جزائري.

3- لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية '1' مليار دينار جزائري.

4- أن تمتلك المؤسسة ميزانية خاصة بها كمؤشر لمدى استقلاليتها حيث أن مؤسسة مستقلة هي التي تتحكم في أكثر من 75 %رأس المال[2].

و من خلال ما سبق يمكن التمييز بين ثلاثة تعاريف تخص المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الجزائرية:

- تعرف المؤسسة المصغرة " الصغيرة جدا" بأنها مؤسسة توظف من عامل 01 إلى 09 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من اربعين (40) مليون دينار أولا يتجاوز حجم حصيلتها السنوية عشرون (20) مليون دينار.

- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة توظف ما بين 10 إلى 49 شخصا، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة مائة (400) مليون دينار أو لا يتجاوز حجم حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار .

[1] :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "العدد: 02 " المؤرخ في: 11 يناير 2017- ص 5-6.

[2] « Actes des assises nationales de la PME » - Ministère des PME -Janvier 2004, p.31.

- تعرف المؤسسة المتوسطة الجزائرية بأنها مؤسسة توظف ما بين 50 إلى 250 شخصا، و يكون رقم أعمالها ما بين أربعة مائة (400) مليون و 04 مليار دينار جزائري أو يكون حجم حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون و مليار(01) دينار جزائري.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نصنف الفئات الثلاث للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة وفق الجدول التالي:

الجدول 03: تعريف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد الموظفين	رقم الأعمال السنوي	حجم حصيلتها السنوية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دينار جزائري	أقل من 20 مليون دينار جزائري
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار جزائري	أقل من 200 مليون دينار جزائري
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 04 مليار دينار جزائري	من 200 إلى 01 مليار دينار جزائري

بتصرف

كما تجدر الإشارة ، ان نفس القانون 02-17 المؤرخ في : 10 يناير2017 ,تضمن عدة تدابير مساعدة ودعم ترقية تهدف إلى :

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والقانوني و الإقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي,
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الحصول على العقار,
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيّفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة وكذا التكنولوجيات الحديثة و الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,

- تسهيل حصول المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاته,

- تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والتجمعات,

- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على المستويين المركزي والمحلي,

كما قامت الدولة فضلا عن الوكالات و الصناديق الموجهة لدعم و ترقية المؤسسات , بإنشاء هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى "الوكالة "تكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3- تصنيف المؤسسة حسب المعيار الإقتصادي:

فتنقسم إلى[1]:

- **المؤسسات الصناعية**: تختلف هذه المؤسسات حسب حجم النشاط إذ نجد مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الإستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب.، و التركيب.....وما يميز هذا النوع من المؤسسات كبر حجم رؤوس الأموال المستخدمة والكفاءة والمهارات العالية، كما نجد أيضا مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل، النسيج ومؤسسات الجلود .

- **المؤسسات التجارية**: وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية بعض المؤسسات الأخرى الوكالات السياحية.

- **المؤسسات الفلاحية**: وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية الأراضي الفلاحية وإستصلاحها وتقوم بثلاث أنواع من الإنتاج : نباتي، حيواني، سمكي .

- **المؤسسات المالية**: هي المؤسسات التي تهتم بالنشاطات المالية كمؤسسات الضمان إستقرار ،البنوك ،مؤسسات التأمين والوساطة المالية .

1 : Union européenne.2015. « Guide de l'utilisateur pour la définition des PME » ,p. 13-14
https://ec.europa.eu/docsroom/documents/15582/attachments/1/translations/fr/renditions/native

– مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة تساعد على الأداء الجيد للمؤسسات الأخرى.

1-4- تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها الإنتاجية:

فتنقسم إلى[1]:

– المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية: مثل المنتجات الغذائية و تحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود و الأحذية و النسيج و غيرها ما يميز هذه الصناعات هو أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

– المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطية: المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

– **المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز**: تتميز هذه المؤسسات ،كونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا و متخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج ،تصليح و تركيب المعدات البسيطة إنطلاقا من قطع الغيار المستورد.

1-5- **خصائص و مميزات المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:**

تتميز المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بخصائص كثيرة و متعددة، تجعلها أكثر ملائمة في دفع عملية التنمية الإقتصادية أهمها ما يلي:

أ- **سهولة التأسيس**: تحتاج المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة لرؤوس أموال صغيرة، لتأسيسها وتشغيلها، لما تتميز به من أصول وممتلكات عادة بسيطة، مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

ب**– مرونة الإدارة والتنظيم**: يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة أقل بيروقراطية عند مقارنتها بالمؤسسة الكبيرة، ففي المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك

[1] : Op cité : « Statut de la PME de Croissance »,p. 35

لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في إتخاذ القرار، على عكس المؤسسات الكبيرة، حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يستشارون قبل إتخاذ القرار النهائي و تطبيقه.

ج- **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:** فسوق المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و إحتياجاتهم التفصيلية و تحليلها و دراسة توجهها، و بالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير فيها.

د- **القدرة على الإنتشار الواسع بين المناطق و الأقاليم:** وهذا الإنتشار الواسع مرده قدرة هذه المؤسسات على الإستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

هـ- **القدرة على جذب المدخرات أو التمويل:** لا تواجه المؤسسات المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع ،سواء من القطاع المصرفي أو من المؤسسين وذلك نظرا صغر حجم رأس المال المطلوب.

و- **سرعة الإعلام و انتشار المعلومات:** داخل المؤسسة مما مكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الإقتصادية وإستقرارها.

ز- **المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة يديرها صاحبها:** إن طبيعة الملكية في هذه المؤسسات تجعل الإدارة تستند إلى مالك المؤسسة في أغلب الأحيان وذلك لبساطة العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

ح- **إرتفاع معدل دوران المخزونات:** تتميز المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بإرتفاع سرعة دوران المخزونات الموجهة للبيع، هذا ما يرفع من درجة نشاط دوراتها الإستغلالية.

2- العوامل الإستراتيجية لنجاح المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

من خلال مراجعة و مقاربة عدة دراسات و أبحاث[1] تتعلق بالظروف و العوامل المساعدة على نجاح المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في عدة دول صناعية و إقتصاديات ناشئة و كذا بعض الدول في طريق النمو فقد قمنا بتلخيص هذه العوامل في أربعة محاور رئيسية و هي كمايلي:

- العوامل التكنولوجية و الإبداعية.
- العوامل التنظيمية و خصائص التسيير.
- مناخ العمل و القوانين التنظيمية.
- التحكم و الفعالية المالية.

2-1- العوامل التكنولوجية و الإبداعية:

إن حاجة المؤسسة إلى الإبداع و التطوير أصبحت في وقتنا الحاضر غاية جد ملحة نظرا لقصر دورة حياة المنتوج بسبب المنافسة التي أصبحت جد شرسة و غير متوقعة في آن واحد و عليه فان عدم مراعاة هاذين العاملين يعني في الأساس عدم مراعاة متطلبات الزبون و كذا المعايير التي أصبح يفرضها الإنفتاح الإقتصادي الخارجي, و إن كان بعض العملاء يبقون أوفياء لبعض السلع إلا أن هذا يبقى غير كاف من أجل الحفاظ على حصة السوق أو زيادتها.

إن عملية الإبداع و التطوير التي تسهم في تطوير المؤسسة لا يجب أن تقتصر على المنتوج فحسب و إنما بدرجة أكبر على النشاط التجاري و التسويقي و ذلك حسب الحاجيات و المتطلبات الداخلية و الخارجية.

[1] : Nick Greenway ,Martin Atherton.2004. "10 steps strategy for SME success" European mid-market- Datamonitor (Published on 07/2004).
Hélène Bergeron.2000. « Les indicateurs de performance en contexte PME » Université du Québec à Trois-Rivières.
Perera et Poole.1997. « Customer-focused manufacturing strategy…. » -Accouting, organisation and society, vol 22 n°:6.
Chong & V.K.Chong.1997.« Strategic choices, environnemental uncertainty…… » Accouting and business research, vol 27.
Mia, Lokman et Robert H, Chenhall .1994.« The usefulness of management accounting systems,…. », Accouting, organisation and society.
ONUDI .2002. « Développement Des Systèmes Productifs Locaux des Réseaux PME » - Rapport 2002.
Olivier Torres «La PME, face à la mondialisation » http:// www.oliviertorres.net.
O.Torres.2000. « Du rôle et de l'importance de la proximité dans la spécificité de gestion des PME », 5ème Congrès International Francophone PME, Lille, 25-27 octobre 2000.
Jean-Sébastien Rauwel .2007. « Les facteurs de succès des PME en Allemagne » Institut D'etudes Politiques De Strasbourg.

أما فيما يخص العامل التكنولوجي فهو يتعلق نسبة أكبر بما يعرف بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال و التي تعرف على" أنها مجموع التكنولوجيات التي تسمح بالنشر و التوزيع الفوري للمعلومات والمعطيات"[1] ، و عموما فإن هذا النوع من التكنولوجيات يعتبر كوسيلة فعالة من أجل تشخيص المؤسسات و مساعدتها على إتخاذ القرار إضافة إلى ما تحمله من دعم و تطوير المهارات و المعارف.

2-1- 1 عوامل الإبداع و التطوير:

إن عوامل الإبداع و التطوير تنقسم عموما إلى أربعة أنواع[2] رئيسية وهي:

أ- تطوير المنتوج:

وهو يسمح للمؤسسات بمراعاة متطلبات الزبائن و الحفاظ على موقعها في السوق أو التمركز في أسواق جديدة.

ب- تحديث الطرق و المعدات الإنتاجية:

و هي تهدف إلى تقليص المدة و التكاليف المرتبطة بالإنتاج و زيادة المرونة و القدرة الإنتاجية بهدف الحفاظ و زيادة القدرة الإنتاجية.

إن الإبداع لا يتعلق فقط بتحديث المعدات أو إدخال تعديلات عليها و إنما ضرورة مراعاة إضافة برامج و إيجاد طرق منهجية من أجل القيام بالوظائف كما ينبغي لها أن تتم.

يمكن لعملية الإبداع أن تؤثر بشكل من الأشكال على العملية الإنتاجية لهذا يجب دوما مراعاة تكفها مع الجانب التنظيمي و ذلك من أجل إنجاح العملية.

[1] : ANACT .2000. « Introduction des NTIC dans les organisations » guide thématique IRS n°1:Juillet 2000. www.anact.fr.
[2] : St-Pierre, J. 2009. « Innovation chez les PME : nécessité, diversité et facteurs de succès » Institut de recherche sur les PME - Université du Québec à Trois-Rivières.

ج– الإبداع و التطوير على المستوى التنظيمي:

و هو يحافظ على المناخ الوظيفي لمختلف أنواع البحث و التطوير من أجل خلق جو مرن و محفز للإبداع داخل المؤسسة, و هو ما ينعكس على نوعية القرار و كذا إشراك المستخدمين في إتخاذ القرار و تطوير المؤسسة.

د– الإبداع التجاري و التسويقي:

و هو عامل مؤثر في التميز التسويقي للمنتوج و الرفع من المستوى التنافسي للمؤسسة بهدف الإستجابة لرغبة المستهلك.

يجب الإشارة إلى أن دراسة ميدانية[1] في مجالات أعمال المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة مكنت من تحديد ثلاثة فروع من الصعوبات المرتبطة بالإبداع و التطوير و اقتراح مجموعة من المناهج و الحلول الإستراتيجية التي تمكن المؤسسة من مواجهة المخاطرة المتعلقة بالتغيرات الجديدة في المؤسسة و كذا التحكم في مجموعة من المهارات و الحيازة على موارد متنوعة خاصة و الشكل التالي هو عبارة عن مخطط توضيحي مبسط لصعوبات الإبداع و الحلول المقترحة.

من خلال الشكل 01 يمكن الملاحظة أن الحلول التي تتحصل عليها المؤسسة من الإبداع و التطوير تكون عموما إستراتيجية يظهر أثرها مع مرور الوقت و خصوصا على المستوى الخارجي (السوق) من حيث زيادة حصة السوق و التمكن من الإستمرار في المنافسة و ذلك مرتبط بطبيعة عملية التطوير و الإبداع التي تعتبر عملية مخاطرة تتوقف على الإمكانيات الداخلية للمؤسسة و مدى تحكمها في الوسائل المتاحة و توافرها على كفاءات بمهارات مميزة.

" في الواقع يبقى التركيز و إستغلال الخبرة و الأقدمية في مجال البحث و التطوير يشكل عامل رئيسيا و خاصة من حيث ربح الوقت في المهام العملية للمشاريع الإبداعية و التي ترتكز على مبدأ معرفة المهام و تقليص معدل الخطأ و

[1] St-Pierre, J. , Trépanier, M .2006. « Mondialisation de l'économie et émergence des pays asiatiques » -réactions de PME québécoises, 8ème Congrès international francophone de la PME, Fribourg (Suisse).
https://oraprdnt.uqtr.uquebec.ca/pls/public/docs/GSC124/F615802746_InfoPME_Vol5_No4.pdf

ذلك من خلال التحكم في معرفة التصرف" Le savoir- Faire" و كذا التسيير الحسن للموارد البشرية المرتبط بتمييز المهارات و الكفاءات الإبداعية..." [1]

الشكل 01: **الحلول الإستراتيجية عن طريق التطوير و الإبداع للنشاطات العملية في حالات عدم التأكد.**

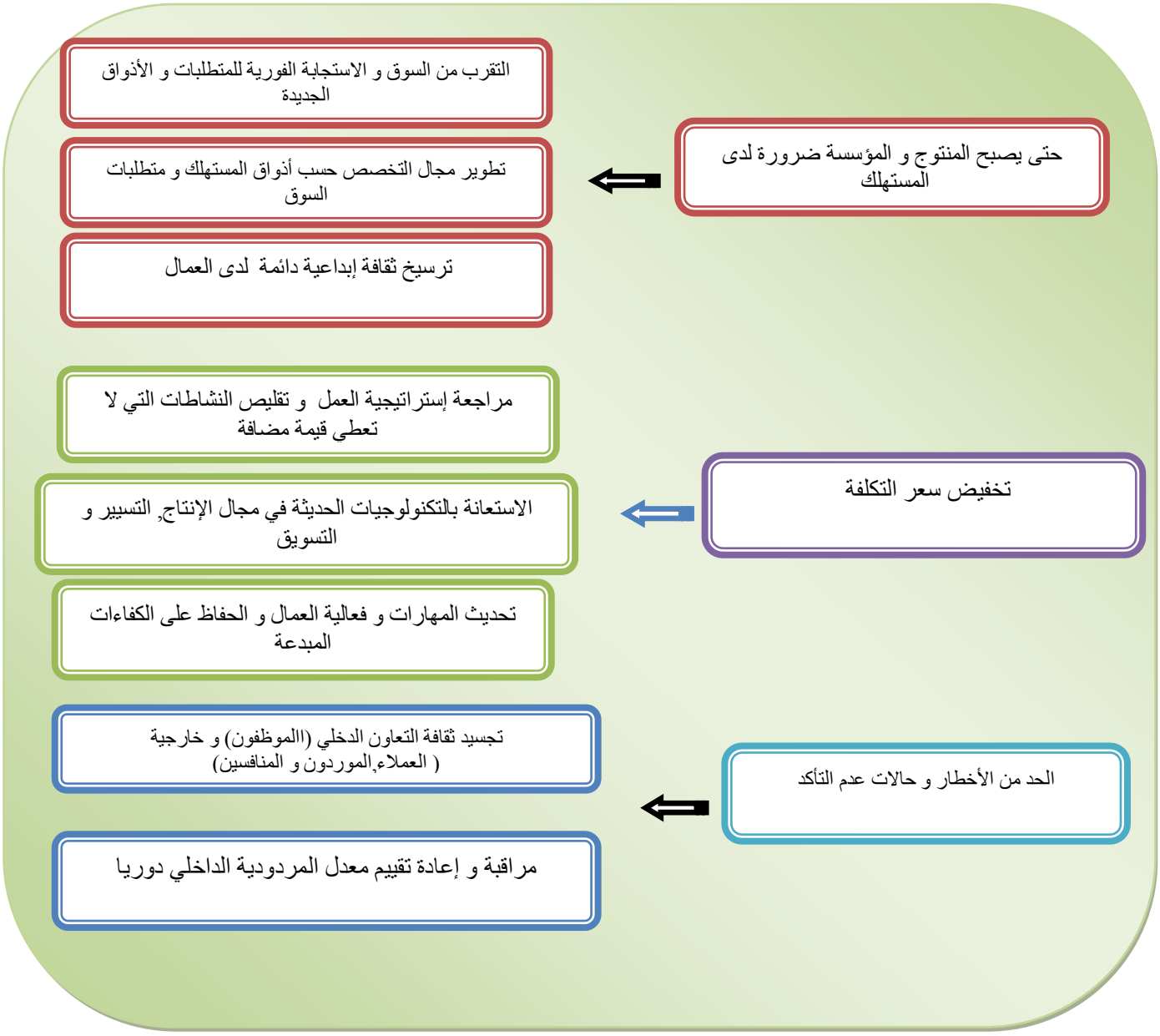

Source St-Pierre, J. 2009. « Innovation chez les PME : nécessité, diversité et facteurs de succès » Institut de recherche sur les PME - Université du Québec à Trois-Rivières, page : 02

[1] : OSÉO.2006. **« PME et innovation technologique »**, p. 39
http://www.oseo.fr/notremission/publications/etudes_et_rapports/academiques/pme_et_innovation_technologique_n_10

2-1- 2 - أثر إستعمال و دمج تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

نظرا للتطورات و التغيرات السريعة التي يشهدها المحيط المحلي و الدولي كالعولمة, إقتصاديات المعرفة و مبدأ التخصص فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات و وسائل اتصال بما في ذلك طرق للإنتاج أكثر مرونة و سرعة بغية رفع التحديات التنافسية,التجارية و التكنولوجية التي تميز محيط نمو و نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة.

فالدراسات الحديثة ذات الصفة العملية والتحليلية لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال[1] تصنفها إلى أربعة مجموعات و هي:

- **المجموعة الأولى:** و تعتبر كمصدر للقيمة المضافة و محدد رئيسي للقدرة التنافسية و تشمل تكنولوجيات الإعلام و الإتصال (TIC) بشكل عام و نظام الإعلام و الإبداع (SI).
- **المجموعة الثانية:** تعتبر كآلية للتحول العميق في سلاسل تسيير التحول و كذا الصيغ الجديدة لإعادة التنظيم من أجل الحصول على ميزة تنافسية و هو ما يعرف" بسلسلة القيمة" « Chaîne de valeur »[2] .
- **المجموعة الثالثة:** و هي تخص البحث عن أسواق جديدة و إستغلالها و خاصة الدولية منها.
- **المجموعة الرابعة:** تهدف أساسا إلى تنمية العنصر البشري من أجل الإبداع.

إضافة إلى ما سبق يمكن تمثيل أثر إستعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال على نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و ذلك إنطلاقا من الهيكل التنظيمي إلى غاية التحديات الخارجية و خاصة التنافسية منها.

[1] : L. Raymond, W. Menvielle.2000. « Gestion des technologies de l'information et des affaires électroniques dans les PME »- Université du Québec - Trois-Rivières Juillet 2000, p.16.

[2] : Une chaîne de valeur est l'ensemble des étapes déterminant la capacité d'une organisation à obtenir un avantage concurrentiel.

إن تحليل الشكل 01 يمكن من إستنتاج النقاط التالية:

- إن الانشغالات و الأهداف الإستراتيجية بحاجة ملحة إلى إستغلال المهارات المتاحة و ذلك بإدماجها في نظام الإتصال و التطوير الخاص بالمؤسسة كبرامج البحث, التسويق الإلكتروني....
- إن التحكم الفعال في الجوانب التنافسية يحتاج إلى وجود نظام إقتصاد المعرفة « Management Knowledge» و قاعدة للبيانات لتخزين المعلومات و إستغلالها بشكل أكثر تنظيما.

تنظيم التكنولوجيات داخل المؤسسة يسهل الإستجابة للحاجيات الرئيسية للمؤسسة و هي عموما:

- تحسين العلاقات مع المتعاملين في مجال النشاط.
- الاندماج بسرعة في التعاملات الإلكترونية.
- توسيع قطاع النشاط بسرعة أكبر على المستوى المحلي, الجهوي أو حتى الدولي.

أ- دراسة المجموعة الأولى:

الإستغلال الأمثل لنظم المعلومات و الإبداع TI/SI يمكن من الحصول على إمتيازات جوهرية تتعلق خاصة بالنوعية, الفعالية و كذا التناسق بين الوحدات العملية داخل المؤسسة ولهذا يعتبر نظام الإعلام و الإبداع كالركيزة الأساسية لتوجيه العملية الإنتاجية.

و من أجل هذا يتوجب إدماج مختلف التقنيات بالطريقة التي تمكن من تداول المعلومات بصفة أفقية و عمودية و على كل المستويات و هذا يتوقف على نظام المعلومات المستعمل, ويمكن الإشارة إلى بعض الأنظمة المتداولة والتي تم إختبارها و قد أثبتت فعاليتها على المستوى الداخلي و الخارجي[1].

و لهذا الغرض فقد قامت بعض المؤسسات المتخصصة في البرمجة من تطوير نظام معلومات لتنظيم نشاطات المؤسسة و هو ما يعرف "بنظام تخطيط مشاريع المؤسسات" (ERP: Entreprise Ressource Planning) وهو مجموعة من التطبيقات التي يتم إستخدامها لرصد ومراقبة الوظائف الأساسية للإدارة في المؤسسة [1].

[1] : Op. Cité : L. Raymond & W. Menvielle ,p.33.

إضافة إلى ما يتعلق بمراقبة الوظائف و تنظيمها فان" نظام تخطيط مشاريع المؤسسات" يهدف كذلك إلى التسيير الأمثل لملفات الزبائن و إحتياجاتهم من حيث النوعية و الآجال و هو ما يتطلب بالضرورة يد عاملة مؤهلة و بتقنيات قيادية عالية و هو ما سيقود حتما إلى روح مقاولتية جديدة.

الشكل 02: **تكنولوجيات الإعلام و الإتصال كمحدد رئيسي للقدرة التنافسية.**

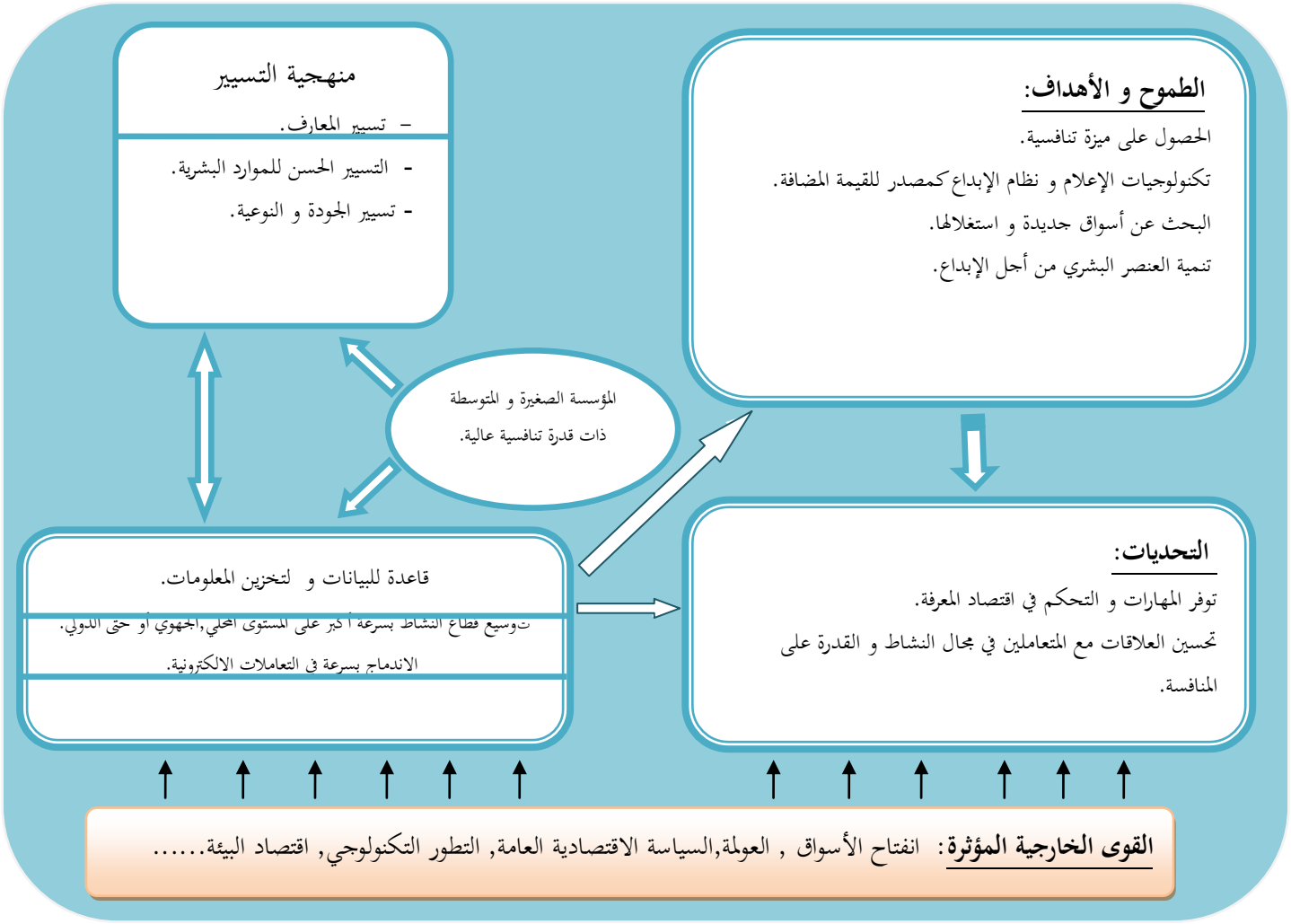

Source : L. Raymond , W. Menvielle.2000.
« Gestion des technologies de l'information et des affaires électroniques dans les PME » Université du Québec à Trois- Rivières- Juillet 2000- Page : 16.

[1] : « An Enterprise Resource suite consists of a set of packaged business applications that are used to monitor and control the key business functions within an organization ».

ب- دراسة المجموعة الثانية:

و هي تخص الصيغ و التكنولوجيات الجديدة لإعادة التنظيم من أجل الحصول على ميزة تنافسية و هو ما يعرف "بإدارة سياسة العرض و التموين"« SCM : Supply Chain Management » و هي تتعلق بنظام لتسيير الموارد المتاحة من أجل احترام آجال البيع و التسليم بفعالية أكبر أي بأقل تكاليف[1] و ذلك ب:

- التنسيق ما بين العرض و الطلب من أجل تقديم خدمات بأقل تكلفة ممكنة.
- التخطيط و المراقبة لعملية التموين بالمواد الأولية, المنتجات المصنعة و نصف المصنعة من المصدر إلى غاية التسليم من أجل الحصول على أقل التكاليف.
- إحترام مراحل "سلاسل القيمة " (التموين, الإنتاج, التوزيع و البيع) و إدراجها ضمن نظام إعلام و اتصال أوسع (الانترنيت).
- التنسيق بين النشاطات معلوماتيا وفق الأفق الزمني (الإستراتيجية : من 06 أشهر إلى 03 سنوات ، التكتيكية من شهر إلى 06 أشهر؛التنفيذية في الفترة من يوم إلى الشهر).

ما نلاحظه من خلال النقاط السابقة هو أن التكامل المعلوماتي بين النشاطات يكون تدريجي و هذا من أجل التمكن من تصحيح الأخطاء فورا دون تأثر البرنامج الكلي بخلل ما في أحد المراحل, و هو ما سيقود إلى تحسينات كبيرة في ما يخص الجودة والأداء والإنتاجية بل و أيضا تفعيل تبادل المعلومات الفوري ما بين أقسام المؤسسة.

ج- دراسة المجموعة الثالثة:

- نظرا للعدد المتزايد للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بمختلف أنواعها على مستوى السوق المحلي , فقد أصبح من الضروري الإعتماد على إستراتيجية دراسة الأسواق الجهوية و الدولية للحصول على ميزة

[1] : Op. Cité : L. Raymond ,W. Menvielle ,p.29-30.

تقنية–تجارية في مجال الخدمات و التسويق للحصول على حصص في هاته الأسواق الجديدة تمكن من زيادة رقم الأعمال و ضمان إستمرار النشاط.

- و لهذا يمكن تقسيم إستراتيجية البحث عن أسواق جديدة و إستغلالها عن طريق إستعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال إلى قسمين و هما:

- **التدويل بإستعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال "L'internationalisation Par les TIC"**:

إن التدويل للنشاطات يقاس بواسطة مؤشر بسيط و هو التوزيع الجغرافي (محلي, إقليمي أو دولي).

ولكن التساؤل يتعلق بطبيعة هذا المتغير: هل هو متغير منفصل، أي أن التمركز في الخارج عن طريق عبور الحدود يعتبر كمقياس، أم هو متغير مستمر، و يتعلق ليس بالنطاق الجغرافي فحسب و إنما بالسوق ككل؟

و لعل ما أشار إليه F.Bus في كتابه « Communiquer et manager à distance » حول النشاط في الأسواق الدولية " ما نراه هو أن المسافات المادية تقاس بالأمتار أو الكيلومترات ، ولكن في الواقع تختلف في طبيعتها, لأن المسافة قد تزيد بسبب العقبات و الصعوبات"[1] و عليه يمكن إعتبار التوزيع الجغرافي متغير مستمر في حالة ما إذا كانت المؤسسة تسعى إلى التموقع في الداخل و الخارج على حد سواء أي تسعى إلى تنصيب و حدة جديدة في المحيط الخارجي فهو يتوقف على العراقيل السياسية و الإقتصادية التي يتميز بها المحيط الجديد و عليه فان ضرورة إدماج تكنولوجيات الإعلام و الإتصال سيكون كعامل متغير بإستمرار حسب مناخ العمل , أما إذا كانت المؤسسة تسعى إلى إعتماد سياسة التصدير للمنتجات فقط فان وتيرة العمل تبقى بشكل متغير منفصل و هو ما أشار إليه " Roth et Morrison في المقال "Business-level competitive strategy A Contingency Link to Internationalization " ..... **حيث أن القدرة التنافسية للمؤسسة تتوقف على مدى تطور تكنولوجيات الإعلام و الإتصال و قدرتها على إختراق الأسواق الخارجية و كمثال على ذلك التجارة**

[1] : F. Le Roy, O. Torrès.2001. « La place de l'innovation dans les stratégies concurrentielles des P.M.E internationales », p.7.

الإلكترونية, وسائل الدفع الإلكترونية أو شبكات الإتصال المتاحة في المحيط الخارجي .نميز بين الشركات التي لا تصدر وتنتج في السوق الخارجي كذلك و المصدرة. ونحن نعتبر ذلك النطاق الجغرافي للسوق كمتغير منفصل"[1].

- **الإستراتيجية التنافسية من خلال إدماج تكنولوجيات الإعلام و الإتصال:**

هناك العديد من الإستراتيجيات التنافسية و التصنيفات الممكنة لهذه الأساليب مثل ما أشارة إليه العديد من الدراسات[2] ,و لكن عموما يمكن أن نميز بين نوعين من المناهج التنافسية و هي المنهج " الهادف العقلاني Objectif" و المنهج "الذاتي إستقرار Subjectif ".

فالمنهج الهادف يعتمد على المعايير الكمية و ما يرتبط بها من مزايا التي تعطي صيغة إيجابية للبحث و التطوير, إلا أنها تلتزم في بعض الحالات بمبدأ الموضوعية لأن اختيار المؤشرات في حد ذاته موضوعي و ليس واقعي.

المنهج الذاتي يعتمد أساسا إلى المساءلة و الاستقصاء لمختلف المسيرين حول الأهمية التي يولونها إلى الجانب التنافسي, و لعل العيب في هذه الطريقة هو أنها لا تقيس نجاعة الإستراتيجية التنافسية و إنما نظرة المسير إليها.

و لكن يمكن إعتبارها كمعيار رمزي حيث نعتمد على الآراء إذا ما كنا في مجال البحث على مستوى المؤسسات الكبيرة و التي لا يمكن مقارنة إمكانيتها المادية مع المؤسسات الصغيرة من حيث حجم ميزانية البحث و التطوير ,التكامل بين تكنولوجيات الإعلام والإتصال، أو الميزانية خدمات الإتصال و التسويق....

من جهة أخرى نجد أن بعض الباحثين أمثال S. Amabile & M. Gadille[3] يميزون بين نوعين من تكنولوجيات الإعلام والإتصال المستعملة في مجال الإستراتيجيات التنافسية وأثرها على نوعية الخدمة أو المنتوج و

1 Op Cité. Le Roy , O. Torrès ,p.06.

[2] - Porter M.1982. « Choix stratégiques et concurrence », Editions Economica, Paris.

- Porter M.1986, « L'avantage concurrentiel », Inter Editions, Paris.

- Julien P,A ,Marchesnay M.1992. « Des procédures aux processus stratégiques dans les P.M.E », Picola Empressa, n°2.

- F. Le Roy ,O. Torrès .2001.« La place de l'innovation dans les stratégies concurrentielles des P.M.E internationales ».

- I.Le Guay, M.Maurin, M.Serdouh, R.Stefani, Q.Logereau.2010. « Stratégie Concurrentielle De Ladeutsche Bahn » - AEGE - Réseau d'experts en Intelligence Economique.

[3] : S.Amabile , M. Gadille .2003.« Les NTIC dans les PME »- Revue Française De Gestion- N° :144- Mai/Juin 2003.

هما على التوالي التكنولوجيات الفعالة" TIC performantes "كالإنترنيت, قاعدة البيانات (PLM, ,SCM, ERP,CRM...) [1] , البريد الإلكتروني, الإبداع التنظيمي أما التكنولوجيات السطحية "TIC insensibles" فتشمل الهاتف,الفاكس و الهاتف المحمول , حيث أن الباحثان قاما بإجراء دراسة[2], شملت 70 مؤسسة تستعمل التكنولوجيات بنوعيها و تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول 04, أين نجد نسبة 56% من المؤسسات التي تستعمل التكنولوجيات السطحية أقرت بعدم فعاليتها في الحصول على ميزة تنافسية مقابل 38% أثبتت فعاليتها الجزئية.

الجدول 04: أثر إستعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال على نوعية المنتوج.

	التكنولوجيات الفعالة		التكنولوجيات السطحية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
القبول	1	%07	25	%56
الرفض	13	%87	17	%38
عدم الحكم	1	%06	3	%6

Source : S.Amabile , M. Gadille.2003. « Les NTIC dans les PME » - Revue Française De Gestion- N° :144-Mai/Juin 2003, p.51.

- بالمقابل نجد أن 87% من المؤسسات التي تستعمل التكنولوجيات الفعالة تمكنت من الحصول على تفوق و ميزة تنافسية بشكل واضح و 7% فقط لم تتمكن من التحكم في هذه التكنولوجيات و إستغلالها و هذا يرجع إلى حجم الموارد المسخرة و كذا الكفاءات المتاحة.

[1] CRM : (Customer Relationship Management) - GRC (Gestion de la Relation Client) - برنامج إدارة العلاقات مع العملاء
SCM : (Supply Chain Management) - GRL (Gestion de la Chaîne Logistique)- برنامج تسيير الموارد
PLM (Product Life cycle Management) - GVP (Gestion du cycle de vie produit) – برنامج تسيير دورة حياة المنتوج

[2] : Op. Cité : S.Amabile ,M. Gadille ,p. 51.

عند مقاربة هذه الدراسة مع دراسة أخرى في نفس المجال ل " Le Roy & Torres" [1] و التي خصت أثر إستعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال على نوعية المنتوج و الخدمات و كذا الآثار ا لمباشرة و غير المباشرة على تدويل نشاط المؤسسات على المستوى الجهوي و الدولي , وقد شملت الدراسة 59 مؤسسة صغيرة و متوسطة تعتمد على تطوير نوعية و تكنولوجيات المنتوج, و قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إضافة إلى ما أشار إليه "Porter 1982 "حول اختيار إستراتيجية التميز و إستراتيجية التحكم في التكاليف فان التوجه إلى الأسواق الخارجية يحتم على المسيرين التحكم في عوامل التميز التجاري إضافة إلى عامل تقليص التكاليف و ذلك بإضفاء تغيير عميق على طريقة الإتصال الداخلي و الخارجي داخل المؤسسة و ذلك بإدماج نظام فعال يشمل الإستغلال الأمثل لمفهوم تكنولوجيات الإعلام و الإتصال.
- إن المؤسسات الناشطة في النطاق الجهوي تعتمد على مبدأ التخصص أكثر من الناشطة على المستوى الدولي التي تعتمد على مبدأ التميز.
- لقد توصل الباحثين في الدراسة " Le Roy & Torres"[2] إلى نفس النتائج التي أشار إليها Moon et Peery[3] و التي تشير إلى أن نجاح المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الدولية مرتبط بقدرتها على التحكم الفعال و الإستعمال المثالي لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال والدمج بينها و بين إستراتيجية التميز و إستراتيجية التحكم في التكاليف.

" إن الإستعمال المثالي لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال و دمجها مع إستراتيجية التميز و إستراتيجية التحكم في التكاليف لا يعتبر في حد ذاته مؤشرا على تفوق المنتج و إنما هو مرتبط بالقدرة التسويقية للمؤسسة نفسها و لهذا فان القدرة على اختراق الأسواق الأجنبية ترتبط باستحداث قسم للبحث و التطوير قادر على تسيير و التحكم في

1 : F. Le Roy , O. Torrès.2001. « La place de l'innovation dans les stratégies concurrentielles des P.M.E internationales » Juillet 2001.

2 : Op.Cité : F. Le Roy, O. Torrès, p.11.

3 : Moon H.C. et Peery N.S. 1997, "Entrepreneurship in international business: concept, strategy, and implementation", Entrepreneurship, Innovation, and Change, Vol. 6, n°1, p. 14.

مجمل تكنولوجيات الإعلام و الإتصال التي تسهل التموقع في الأسواق الخارجية و ذلك بالارتكاز على القدرة التسويقية و على التصدير التي بدورها تتطلب إنتهاج نظام الشبكات الإنتاجية « Système de réseaux productifs » و كذا سياسة التعاون بين المؤسسات من أجل المشاريع المشتركة « Consortium ».

د– دراسة المجموعة الرابعة:

من خلال بعض الدراسات[1] التي تمت في مجال العلاقة ما بين تنمية الموارد البشرية و تكنولوجيات الإعلام و الإتصال نلاحظ أن هناك علاقة إرتباط طردي ما بين العاملين, حيث كلما زاد تأقلم المسير و العمال مع التكنولوجيات الجديدة التي يكون هناك إقتناع تام بفائدتها للمؤسسة و ذلك عن طريق مناهج علمية و اجتماعية محددة كلما سجلنا بالمقابل أثر إيجابي لذلك على مستويين و هما مستوى الكفاءات و المهارات العمالية من جهة و القدرة الإنتاجية و التسويقية للمؤسسة من جهة أخرى.

يجب الإشارة كذلك إلى أن المهن و الوظائف لا تتطلب كلها ضرورة التحكم و إتقان التكنولوجيا الرقمية أو تقنيات الإعلام ة الإتصال و لهذا فان Lasfargue[2] يقسم المهارات إلى أربع فئات كل واحدة منها تتطلب مستوى معين من التحكم و المعرفة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال.

فئة المهارات والخبرات العملية: و هي تتعلق ببعض وسائل التحكم بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال و مجالات تطبيقها هي عموما: معالجة النصوص، جداول البيانات، النشر المكتبي، و البحث في شبكات الإتصالات، والتحويل الإلكتروني للرسائل، والقدرة على إعداد الوثائق ذات النصوص والجداول والصور.

فئة والخبرات المهنية و التجارية : المهارات والمعرفة المهنية العلمية, والمعرفة التقنية الوظيفة ، والمعرفة التقنية للمنتج..

1 OSEO .2006.- « TIC et PME de l'hésitation à la performance » - regards sur les PME n°:13 - OSEO services - Décembre 2006.
Lasfargue .Y.2003. « Halte aux absurdités technologiques » - Editions d'Organisation - Paris - Mai 2003.
Lasfargue .Y.2003. « Appropriation des technologies de l'information dans les PME » - Rapport d'OBERGO - Juin 2003.
Vendramin.P,Valenduc.G « TIC ,emploi et qualité du travail » - Ministère fédéral de l'Emploi et du Travail - Avril 2002.

2 : Lasfargue .Y.2005. « Evolutions des conditions de travail et de vie dans la société de l'information » - Rapport d'OBERGO - Novembre 2005, p. 08.

فئة المهارات الإستراتيجية لحل المشاكل الوظيفية : تنطوي على مؤهلات ذهنية وعقلية، على سبيل المثال ، إعداد دفتر الشروط ، وتحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لتحديد الأولويات.

فئة المهارات: و هي تتعلق بمدى الإلمام بالقانون الداخلي و القواعد والإجراءات داخل المؤسسات.

و في نفس مجال تصنيف المهارات المرتبطة و المستقلة عن تكنولوجيات الإعلام و الإتصال نلاحظ أن الدراسة التي قام بها "مخبر دراسة تكنولوجيات الإعلام و الإتصال والإبداعات الثقافية LENTIC»[1] أشارت إلى وجود خمس فئات للوظائف تم تصنيفها على أساس مدى إعتمادها في أداءها على التكنولوجيات و هي موضحة في الجدول 05.

الجدول 05: الفئات خمس للوظائف حسب إرتباطها بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال.

الفئة الأولى للوظائف	الفئة الثانية للوظائف	الفئة الثالثة للوظائف	الفئة الرابعة للوظائف	الفئة الخامسة للوظائف
تكنولوجيات الإعلام و الإتصال تعتبر جوهر و أساس الوظيفة.	تكنولوجيات الإعلام و الإتصال تعتبر أساس التعاملات التي تحتاجها الوظيفة.	تكنولوجيات الإعلام و الإتصال مهمة و لكن بدرجة أقل.	تكنولوجيات الإعلام و الإتصال يحتاجها محيط العمل أكثر من الوظيفة في حد ذاتها .	الوظائف التي ليست بحاجة إلى تكنولوجيات الإعلام و الإتصال أ و ذات أهمية شبه معدومة.
مهندس إعلام آلي الكترو تفني....	**مسير الشبكات التجارية, تقنيو التسويق الإلكتروني**	**محاسب , متصرف إداري, طبيب....**	**تاجر, مسير المخزون..**	**بناء,حلاق ,جزار.....**

Source : Lasfargue .Y, « Evolutions des conditions de travail et de vie dans la société de l'information » - Rapport d'OBERGO - Novembre 2005 – Page : 08.

[1] Laboratoire des Etudes des Nouvelles Technologies et de l'Industrie Culturelle – Liège – Belgique.

بالنسبة **للفئة الأولى**[1] من الوظائف فهي تخص المهام التي تعتبر المنشأ للتكنولوجيات و هي تتعلق عادة بمهندسي و تقني الإعلام الآلي حيث يقومون بتحويل ونشر المعلومات في الوسط الذي ليس في حاجة إلى التكنولوجيات من أجل تأدية المهام و هي عادة ما تستهدف مسئولي الو رشات و مسيري فرق العمل.

و عليه يمكن القول أن هذه الفئة تتطلب مجموعة من الاحترافيين و المهارات المتخصصة في مجال البحث و التطوير, التأطير و الهندسة و هو ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- **التقنية**: أنظمة الإعلام الآلي, الشبكات, الإتصالات و الأنظمة الأمنية.
- **العلاقتية**: التنسيق, التحضير و الإتصال.
- **إدارة الأعمال**: التخطيط, المتابعة, التسيير و البعد الاستراتيجي.
- **التسيير**: الحسابات, التحصيل و مراقبة التسيير.
- **التجارية و التسويق**: من أجل تسيير العلاقات مع الموردين, العملاء و المشاريع.

الفئة الثانية[2]: و هي تشمل الوظائف في مجال التعاملات التي تعتمد أساسا على التكنولوجيات من أجل تأدية الخدمات و خاصة التجارة الإلكترونية, التكوين الإلكتروني و الوسائل السمعية البصرية و لقد قام الإتحاد ألأوروبي في إطار برنامج الحوكمة الإلكترونية للأنظمة التكنولوجية من إعداد مخطط بياني لهذه الفئة من الوظائف.

[1] Lang. D , Jean-Luc Pillet.2007. «l'interdépendance entre les nouvelles tendances technologiques, les nouvelles organisations et les nouvelles compétences informatiques » - Haute école de gestion (HEG) Fribourg - Mai 2007,p. 08.

[2] Idem : p. 09.

الشكل 03:العلاقة بين التكنولوجيات و المهارات الوظيفية في المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

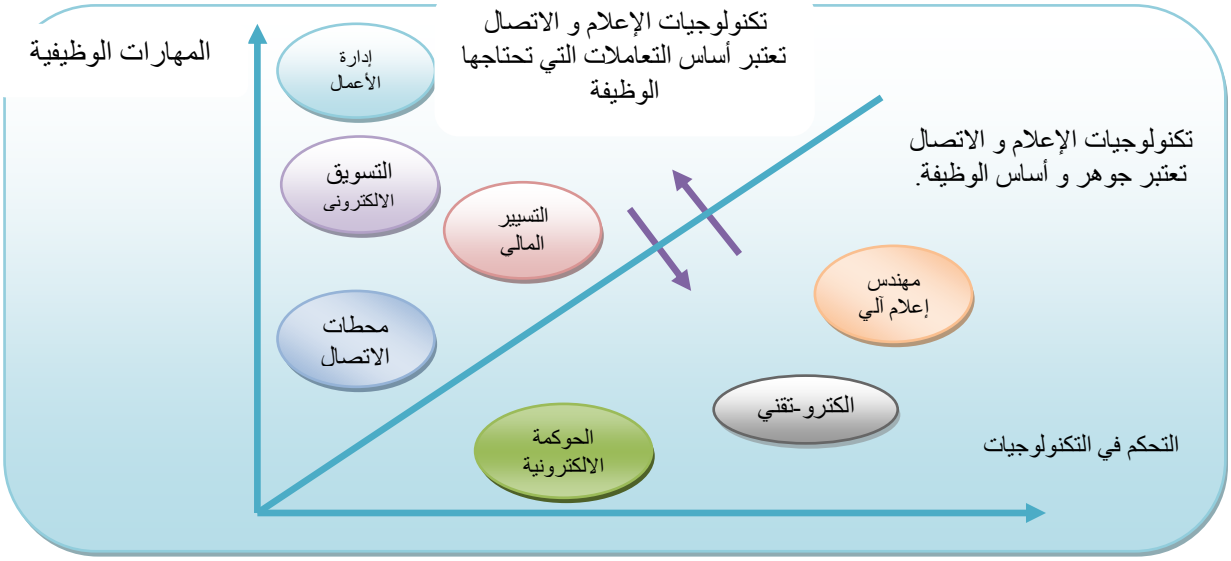

Source : Lang. D, Jean-Luc Pillet.2007. «l'interdépendance entre les nouvelles tendances technologiques, les nouvelles organisations et les nouvelles compétences informatiques », p 09.

الفئة الثالثة: و هي الوظائف التي لا تحتاج إلى الإلمام بالتكنولوجيات و إنما الوسائل المستعملة هي التي تتطلب توفرها على التكنولوجيات.

الفئة الرابعة: و هي الوظائف التي يشمل محيط عملها فقط على التكنولوجيات.

الفئة الخامسة: و هي الوظائف التي لا تحتاج هي و محيط عملها إلى التكنولوجيات.

إن إرتباط الوظائف بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال على مستوى المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يشمل كل الفئات الخمس المشار إليها أو كحد أدنى فئتين و ذلك يتوقف على طبيعة نشاط المؤسسة سوآءا كانت صناعية,تجارية أو خدماتية و كذلك متطلبات التنظيم الداخلي و حجم المؤسسة.

هناك كذلك متغير خارجي و هو المحيط و الموقع الاستراتيجي و هو ما سنقوم بدراسته.

2-2- العوامل التنظيمية و خصائص التسيير:

في ظل التنافس المحلي و الدولي الذي يشهده محيط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة فإن هذه الأخيرة بحاجة دائمة إلى تحديد نمط تسييرها, إعادة النظر في تنظيم الوظائف, الإبداع في المنتجات و الخدمات و القدرة على المنافسة في أعلى المستويات.

و عموما فإن المؤسسة المتوسطة و الصغيرة تمر بمرحلتين مهمتين وهما[1]:

- **المرحلة الأولى: مرحلة إنشاء المؤسسة.**

مرتبطة بنشأة المؤسسة و قدرتها على إكتساب الروح المقاولتية التي تمكنها من اقتحام الأسواق أي تموقعها في السوق.

- **المرحلة الثانية: تنظيم, هيكلة و تسيير المؤسسة.**

وتتطلب مجموعة من الإجراءات من أجل مراقبة التسيير و ذلك بهدف التحكم في الفعالية,كما أنها تعتبر مرحلة النضج بالنسبة للمؤسسة و الإشكالية تكمن في إضفاء الطابع الرسمي لتشغيل المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة أي هيكلة طريقة التسيير الداخلي و نظام مراقبة التسيير و عليه سنقوم من خلال ما سبق بالتركيز على مرحلة هيكلة و تسيير المؤسسة بإعتبار أن مرحلة الإنشاء ترتبط بعوامل خارجية و خاصة عوامل المحيط.

عموما فإن الهيكل التنظيمي و نمط الإدارة الداخلية يتأثر بشكل كبير بحجم المؤسسة, حيث كلما كانت المؤسسة ذات حجم أكبر كلما زاد تنظيم الإدارة الداخلية و زاد وضوح المهام.

ففي حالة **المؤسسة المصغرة** نجد أن الهيكل التنظيمي يقتصر عادة على المسير المؤسس للشركة الذي يعتمد على أسلوب إدارة بديهي و شخصي و موظفين من اعوان التنفيذ لا أكثر, أي لا يوجد هناك أقسام للوظائف و لا حتى تحديد للمهام بل تعتمد مثل هذه المؤسسات على عنصر الإشراف المباشر و الحذر و هو ما يصعب و يضاعف المشاكل الداخلية[2].

إن ظهور مفهوم الهيكل التنظيمي يبدأ عندما نكون بصدد دراسة **المؤسسة الصغيرة**, حيث يكون المسير مجبرا و لو بشكل أقل على إعداد مخطط للعمل و تقسيم المهام و ضرورة تقسيم العمال إلى مجموعات متخصصة حسب مؤهلاتهم العلمية إمكانياتهم و خبراتهم الميدانية و وضع مسؤول قسم على رأس كل مجموعة و ذلك من أجل تبسيط سير المعلومات و تفعيل قنوات الإتصال.

[1] F. Meyssonnier, C. Zawadzki .2007. « L'introduction Du Contrôle De Gestion En P.M.E Etude D'un Cas De Structuration Tardive De La Gestion D'une Entreprise Familiale En Forte Croissance » - Université Paul Verlaine – Mars 2007 .p 02.

[2] : Op Cité : F. Meyssonnier & C. Zawadzki , p 5-6.

بالنسبة **للمؤسسة المتوسطة** نجد أنها تقع بين نوعين آخرين من المؤسسات الصغيرة و الكبيرة و لهذا فهي تعتمد على الحالتين من أجل إعداد الهيكل التنظيمي و التنظيم الداخلي و هو ما أشار إليه كل من Boyer و Germain[1] من جانب و Reyes[2] من جانب آخر حول موضوع تسيير المؤسسة المتوسطة, حيث يتميز هذا النوع بخصائص مزدوجة نجد بعضها في حالات المؤسسة الصغيرة و الباقي في نمط تسيير المؤسسات الكبيرة, و من خلال ذلك ميزنا بين الخصائص التالية :

- المرونة: إن إكتساب المرونة ينشأ عادة من خلال المزج بين إدارة الوظائف و المهارات و تسيير الجهاز التنظيمي و هذا بهدف تجسيد مبدأ التفاعل و التناسق بين مختلف الأقسام.
- **التفاعل و التناسق**: كما تم الإشارة إليه فالتفاعل بين الأقسام ينجم عن خلق المرونة بين الموظفين و التنظيم الداخلي , و هذا يمكن من وجود رد فعل إيجابي و سريع يمكن من دعم القوة التنافسية للمؤسسة على المستوى الخارجي مما يساعد على التأقلم مع المحيط و تسهيل الحصول على المعلومات.
- **القرب من المحيط**: الجغرافي و إستقرار و هو يسهل إنشاء قنوات الإتصال الخارجية و مراقبة تغيرا المحيط و متطلبات السوق في الوقت الحاضر و هو ما يساعد المؤسسة على الإبداع و التطوير دون اللجوء إلى دراسات ميدانية عميقة أو البحث عن أسواق جديدة.

2-3- التنبؤ بالتعثر المالي:

يعتبر موضوع التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات من الإشكاليات الكبرى التي تعاني منها المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و التي لا زالت تشد اهتمام العديد من الجهات و الهيئات المالية و الإقتصادية ذات العلاقة مع الأبحاث عن المؤسسة ، لما له من أثار سلبية متراكمة على المؤسسات والمستثمرين وكذا على مستوى الإقتصاد ككل، وتنبع أهمية

[1] : L. Boyer & O. Germain.1999. « Entreprises Moyennes : état des lieux et perspectives de recherche » Gestion 2000- Nov-Dec 1999.
[2] : G. Reyes.2004. « La moyenne entreprise est-elle spécifique ? » 7ème Congrès Francophone en Entreprenariat et PME – Octobre 2004- Montpelier.

التنبؤ في إعطاء تنبيه مبكر و مؤشرات فعالة للتعثر لحماية المتعاملين، حيث أن المؤشرات المالية تعبر على مدى قوة أو ضعف المركز المالي.

و قد ركز بعض الباحثين[1] على عنصرين مهمين من اجل تصنيف العوامل المؤدية إلى التعثر المالي و هي:

- عوامل مفسرة للتعثر المالي .
- العوامل و المؤشرات الدالة على التعثر المالي المستقبلي.

2-3-1- العوامل المفسرة للتعثر المالي:

يعرف التعثر المالي بأنه ما هو إلا إختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها و إمكانيتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، و إن هذا الإختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفة (الداخلية و الخارجية) و بين التزاماتها في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، و أن هذا الإختلال بين الموارد الذاتية و بين الإلتزامات الخارجية يتراوح بين الإختلال المؤقت العارض و بين الإختلال الحقيقي الدائم، و كلما كان هذا الإختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الإختلال[2].

يتبين لنا أن مصطلح التعثر، العسر و الفشل هي مصطلحات دقيقة جدا تكاد تتطابق، فهي تعبر عن المرحلة التي تسبق الإفلاس و التصفية، ولكن يوجد اختلاف بين كل مصطلح، فكل واحد يعبر عن وضع المؤسسة في زمن معين.

و الجدول 06 يوضح الفرق بين التعثر و الفشل المالي.

1 : A. Agrawal.2001. « Common property institutions and sustainable governance of resources» – Yale University.

2 : Sami Ben Jabeur.2011. « Statut de la faillite en théorie financière : approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français » - Economies et finances. Université de Toulon, p 33. https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00759632/document

الجدول رقم 06: الفرق بين التعثر و الفشل المالي.

التعثر المـــــالي	الفشل المـــــالي
أ- نقص في العوائد المحققة "مشكلة تحقيق خسائر متلاحقة"	أ- التوقف كليا عن سداد الإلتزامات
ب- توقف عن سداد الإلتزامات في مواعيدها	ب- توقف نشاط المؤسسة و الوصول إلى حالة الإفلاس
ج- مرحلة سابقة للفشل المالي	ج- مرحلة لاحقة للتعثر المالي

المصدر: غالب شاكر بحيت، **استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في الفترة 2009-2013**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية و الادارية، العدد 19، جامعة واسط، العراق، 2015، ص 197.

2-3-2- العوامل و المؤشرات الدالة على التعثر المالي المستقبلي:

قبل أن تدخل المؤسسة في مرحلة التعثر المالي التي يمكن أن تؤدي بها إلى الزوال تظهر عليها بعض الأعراض و التي تنقسم إلى مالية و غير مالية، نذكرها فيما يلي:

1- العوامل و المؤشرات المالية: ينعكس التدهور المتزايد لوضعية المؤسسة على الصعيد المالي في مؤشرين أساسيين هما:

- **تدهور مردودية المؤسسة**: تعتبر المردودية مؤشرا مهما عن تدهور وضعية المؤسسة فهي تعكس حالة الاداء السيئ لها، وغالبا ما تعود أسباب تدني المردودية إلى زيادة تكاليف النشاط أو إلى ضعف أرباح المبيعات الناتج عن إنخفاض حجمها.

- **أزمة الخزينة**: يعبر الضعف في الخزينة (أو سلبيتها) عن حالة عدم التوازن المالي و الإدارة السيئة للسيولة، هذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى عدم قدرتها عن مواجهة التزاماتها المالية في آجالها المحددة، كما أن إستمرار المؤسسة في حالة عدم التوازن يؤول بها إلى الإفلاس على المدى الطويل.

كما توجد أعراض أخرى للتعثر المالي تتفرع على المؤشرين السابقين الذكر أو هي نتيجة لها، نذكر منها:

- دفع الفوائد على القروض المتوسطة الأجل عن طريق الاقتراض القصير الأجل؛
- تأجيل سداد أوراق الدفع و أقساط القروض متوسطة الأجل؛

- توزيع الأرباح على المساهمين عن طريق القروض؛

- عدم تكوين المخصصات و الاحتياطات الكافية لعمليات الاحلال و التجديد للأصول الثابتة؛

- تمويل الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل؛

2- العوامل و المؤشرات غير مالية: و تتمثل فيما يلي:

- **مناخ اجتماعي متوتر**: تعيش المؤسسة المتعثرة جوا من الصراعات بين العمال و الإدارة خاصة إذا تخلفت المؤسسة عن دفع أجورهم أو امتنعت عن ذلك بحجة وجود صعوبات مالية حادة؛

- **تدهور سمعة المؤسسة لدى الزبائن**: وذلك لرداءة نوعية المنتجات أو الخدمات أو عدم مطابقتها لرغبات الزبائن، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض في الطلب على منتجات المؤسسة؛

- **تدهور سمعة المؤسسة لدى الموردين**: بسبب التباطؤ أو الامتناع عن أداء التزاماتها نحوهم، مما يخلق للمؤسسة صعوبات في التوريد؛

- ظهور صراعات بين الشركاء أو المساهمين و ادارة المؤسسة.

2-3-3- أهمية التنبؤ بالتعثر المالي:

نظرا لأن المؤسسة الإقتصادية تعيش في بيئة متقلبة و مليئة بالمخاطر يتطلب عليها استخدام التقنيات الكمية في إتخاذ قراراتها، و من هنا تبرز أهمية التنبؤ بشكل عام والمتمثلة في:[1]

- يضمن و إلى حد كبير الكفاءة و الفاعلية للمؤسسة في المرونة مع البيئة الخارجية؛

- معرفة إحتياجات المؤسسة في المدى القصير و المتوسط؛

- تساهم في الحد من المخاطر التي قد تواجه المؤسسة؛

- تعطي صورة للمؤسسة عن توجهها المستقبلي؛

- تساهم بقدر كبير في إتخاذ القرارات وترقب آثارها مستقبلا.

[1] : Op cité : S.Ben Jabeur, p.39-42.

أما أهمية التنبؤ بالتعثر المالي بشكل خاص فتبرز من خلال ضرورة إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المؤسسة الإقتصادية إلى حالة التعثر قبل عدد كاف من السنوات و ذلك لإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، لأن لتعثر المؤسسة أو إفلاسها آثار خطيرة على الإقتصاد و كل الفئات العاملة فيه و المرتبطة بهذه المؤسسات، فهناك الكثير من الفئات المهتمة بالمؤسسة الإقتصادية و الذين يولون اهتمام كبير لإمكانية التنبؤ بتعثرها مثل المستثمرون، الدائنون، الإدارة ، الجهات الحكومية، مراجعو الحسابات و غيرهم.

– المستثمر يهتم بموضوع التنبؤ بتعثر المؤسسة الإقتصادية من أجل إتخاذ قراراته الإستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة و تجنب الإستثمارات الخطرة جدا.

– الدائنون أو المقرضون فيعود اهتمامهم بهذا الموضوع لعدة أسباب منها إتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، تحديد سعر الفائدة و شروط القرض بناء على حجم الخطر المتعلق به.

– الإدارة تهتم بموضوع التنبؤ بالتعثر المالي لإتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.

– الجهات الحكومية تهتم بهذا الموضوع لكي تتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الإقتصاد حرصا منها على سلامته.

– أما اهتمام مراجعو الحسابات بالتنبؤ بالتعثر فينبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الإقتصادية.

2-3-4- مراحل عملية التنبؤ:[1]

المرحلة الأولى: تحديد الهدف من التنبؤ؛

المرحلة الثانية: تجميع البيانات اللازمة للظاهرة محل التنبؤ؛

المرحلة الثالثة: تحليل البيانات وانتقائها لإستعمالها؛

[1] : Op cité : S.Ben Jabeur, p 189.

المرحلة الرابعة: اختيار النموذج المناسب من أساليب التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة؛

المرحلة الخامسة: إتخاذ القرار المناسب.

و الشكل 04 يلخص ترتيب و تسلسل العوامل و المؤشرات المالية حسب [1] Ooghe et Van Wymeersh(1996).

الشكل 04: تسلسل العوامل الدالة على التعثر المالي المستقبلي .

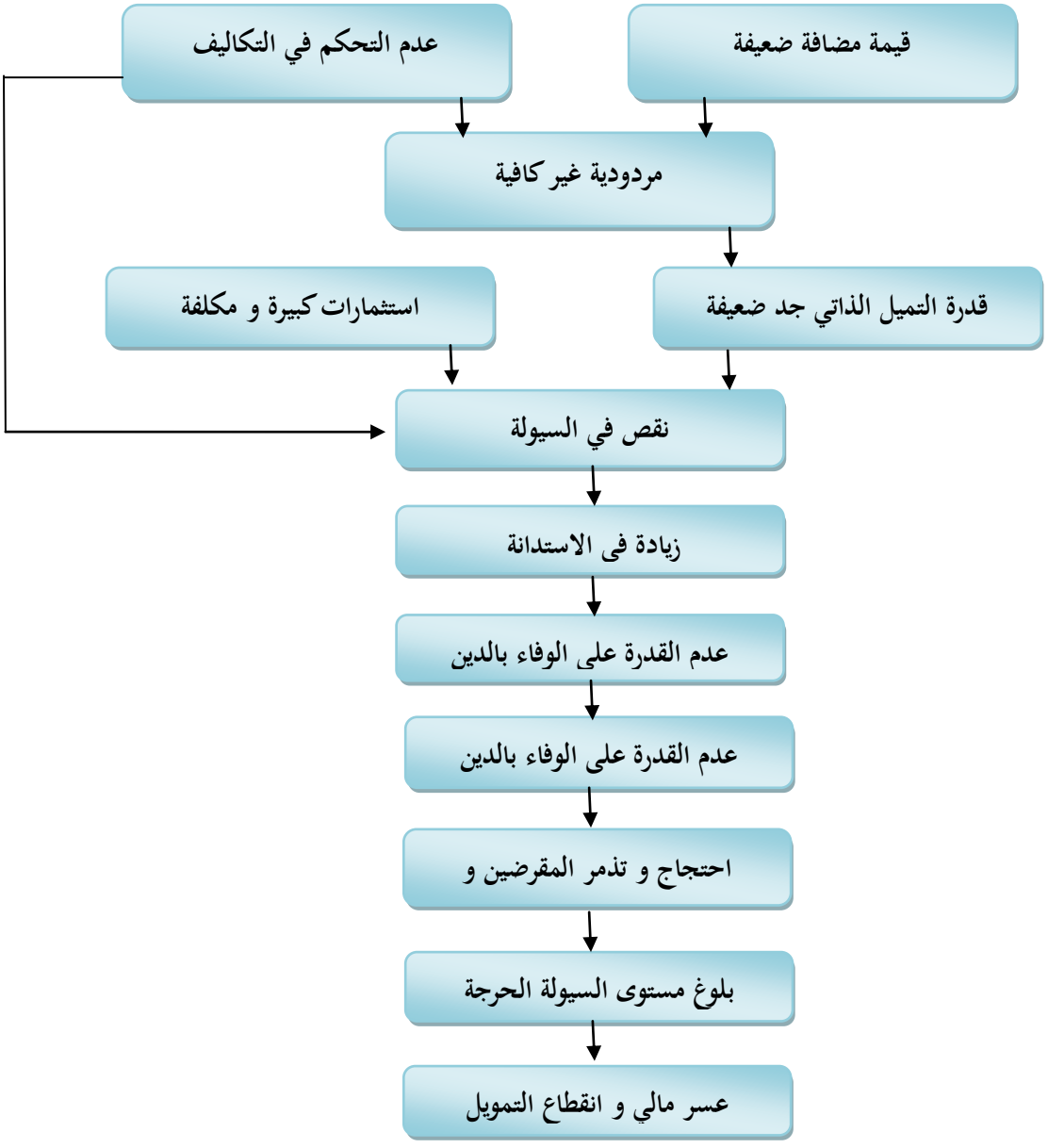

Source: Sami Ben Jabeur. « Statut de la faillite en théorie financière : approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français » - Page : 34.

[1] : N.Crutzen, D.Van Caillie.2007. « L'enchaînement des facteurs de défaillance de l'entreprise : une réconciliation des approches organisationnelles et financières ». "Comptabilité et environnement », May 2007, France. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00543111/document & Op cité : S.Ben Jabeur.

3- مناخ العمل و القوانين التنظيمية للمؤسسة المصغرة, الصغيرة و المتوسطة:

لقد أصبح لمحيط و مناخ العمل الخارجي دور فعال و حاسم في مدى قدرة المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على النجاح و الإستمرارية و من خلال دراسات ميدانية[1] نجد أن أغلب الباحثين يميزون بين ثلاثة محاور رئيسية وهي عبارة عن استراتيجيات ميدانية يمكن تطبيقها في ظل وجود عناصر محددة سنقوم بدراستها.

3-1- إستراتيجية التموقع الفعال (Stratégie De Glocalisation):

و هي إستراتيجية تشمل الدمج بين ثلاث مصطلحات و هي التدويل (Internationalisation), العالمية (Global) و محلي (Local), و التي تم إعتمادها مع بداية سنة 2000 بإعتبارها نموذج معدل من إستراتيجية التدويل Stratégie d'Internationalisation و هو ما أشار اليه Torres [2] الذي يعتبر ان تدويل المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطةاو نشاطاتها هو أولا وقبل كل شيء مسألة التنمية المحلية و كما تشير بعض الدراسات إلى أن المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة التي تضع إستراتيجية تصدير تسعى في المقام الأول إلى جعل مواردها الإستراتيجية قريبة منها و بكميات جد وفيرة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها الخارجية و إستمرارية نشاطها.

تستند هذه النظرية إلى مبدأ أن القرب الذي يلعب دوراً نشطاً في الدمج العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن أداء المشاريع المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الحجم يتوقف على مدى توافر وجودة الموارد المحلية و نوعيتها لأنه على هذا المستوى تسعى المؤسسة إلى الحصول على موارد خارجية كأولوية بالشراكة مع المؤسسات الأخرى. و قد أظهرت عدة دراسات[3] أن تكوين وجودة البيئة الإقتصادية المحلية هي عوامل نجاح لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1: Op.Cité. Johannisson B.1994. '' Building a glocal strategy'' .

Keeble D., C. Lawson, H. lawton smith, B. moore et F. Wilkinson,1998. «Internationalisation processes, networking and local embedded ness in technology-intensive small firms ».

2 : Op.Cité. O. Torres.1999. « Les PME », Flammarion, Paris.

3 : J.L Fuguet, D. Peguin, M.F. Renard, N. Richez-Battesti,1986. "L'impact de la contrainte extérieure sur des zones d'activités urbaines ou locales", rapport final de la DATAR, CEFI.

Leo P.Y., M.C. Monnoyer-Longe, J. Philippe.1990. « Stratégies internationales des PME », Economica, Paris.

Deshaies L, P.A Julien, A. Joyal.1992. « Le recours au milieu par les PME québécoises exportatrices », Revue Canadienne des Sciences Régionales, Vol. XV, n°2.

و لهذا، فان قرب الموارد و كذا اختيار الإقليم المتاح و المحيط العملي الملائم هو ضرورة من اجل انجاح إستراتيجية التموقع الفعال و مواجهة تحديات العولمة، ذلك ان القدرة على الإبداع تحتاج دائما إلى ظروف و عوامل مستقرة و محفزة.

و تلعب الدولة دورا مهما في تطوير و تهيئة محيط العمل و ذلك بتوفير الاليات الملائمة للتموقع الفعال , و مثال ذلك: المناطق الصناعية , مخابر البحث و الابتكار, سياسة الاعلام الجواري, نظم الإنتاج المحلية و التكتلات و ذلك لجعل المؤسسة أكثر قوة تنافسية و بواقع إقتصادي أكثر فاعلية.

و من الامثلة المعروفة و الأكثر شهرة نشير إلى مناطق صناعة التكنولوجيات بسان فرنسيسكو Silicon Valley بالولايات المتحدة الامريكية, الصناعة و الإنتاج الصيدلاني في بازل بسويسرا, و تصميم الازياء و مصانع الالبسة بميلانو.

و تستند هته الإستراتيجية على مبدأ الجوار Proximité الذي يعتبر عنصرا مهما في التكامل ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, كما أن النشاط الإنتاجي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة يعتمد على توافر الموارد محليا و جودة نوعيتها, لأن المؤسسة عموما تسعى إلى التحكم بشكل كبير في تكلفة الإنتاج بالتنسيق مع مختلف المؤسسات في نفس منطقة النشاط, إضافة إلى الإستغلال الأمثل للبنية القاعدية التي تم توفيرها من طرف الجماعات المحلية او الدولة التي تعتبر جوهر بيع و تسويق المنتجات و الخدمات و كذا منصة ملائمة للنشاط الدولي كالنقل, التخزين, دعم الصادرات و السياسة الاعلامية.

وتشير جميع هذه المفاهيم إلى أن المزايا التنافسية يمكن إكتسابها من بُعد محلي وليس وطني ، وأن المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، سواء كانت مبتكرة أو صناعية أو عائلية أو حرفية ، يمكنها تطوير قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية و هذا عن طريق خلق تكامل محلي قوي إضافة إلى تنويع منتجاتها بما يتوافق مع سلوك المستهلك و دخله , ذلك أن المنافسة أصبحت عالمية ، الوقت الذي لا تزال فيه التنافسية بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة متجذرة في الغالب على المستوى المحلي و التي تؤدي بالمؤسسات إلى تدمير بعضها.

و من أهم الأمثلة على المؤسسات التي إعتمدت مختلف الإستراتيجيات و التي إعتبرت أن إستراتيجية التموقع الفعال أكثر فعالية و جدوى من غيرها, هوما أشار اليه Michel Hébert [1] و آخرون خلال تحليلهم للمراحل التي مرت بها عدة مؤسسات و التي أصبحت دولية النشاط إنطلاقا من المحيط المحلي كما هو موضح في الشكل 05.

الشكل 05: **نماذج إستراتيجيات التدويل من الإنتاج إلى تسويق المنتوج.**

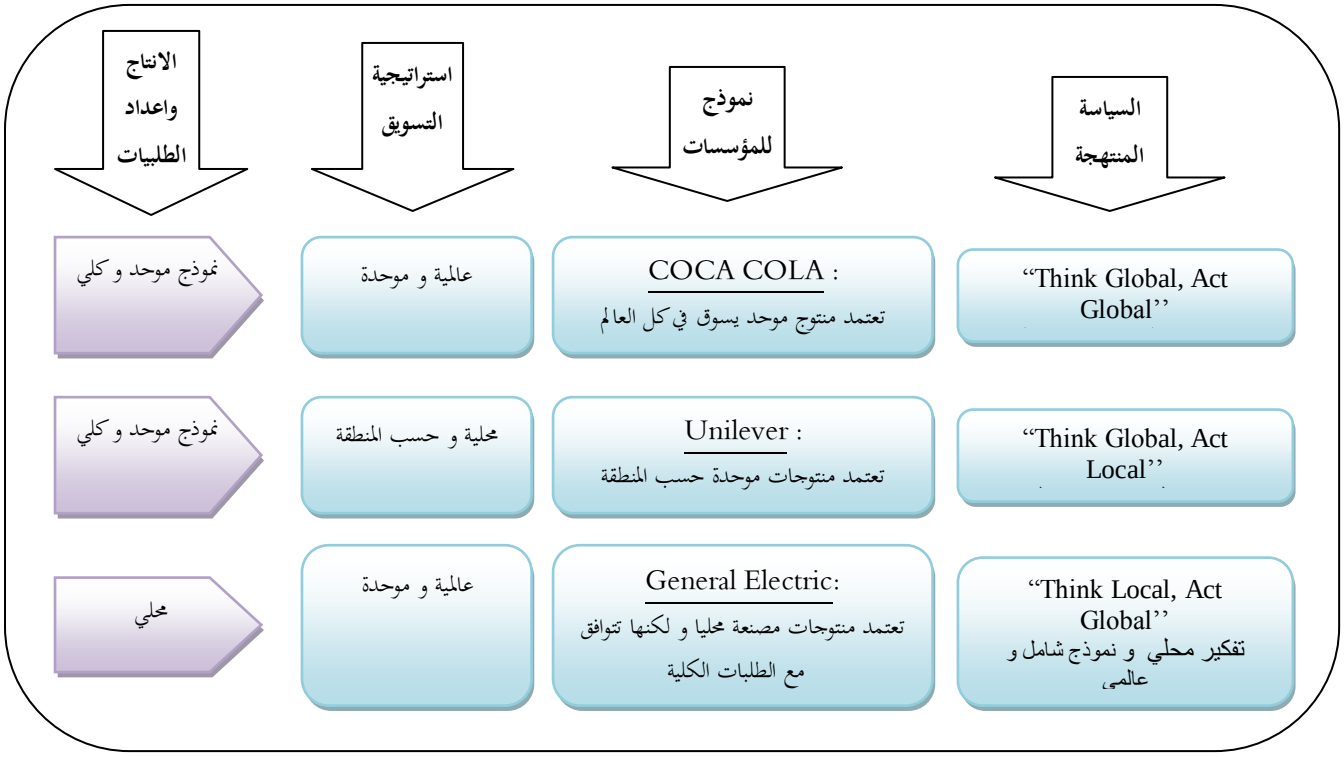

Source :M. Hébert & Al - « Glocalisation : Prendre en compte les spécificités de chaque marché » - Revue BUSINESS digest- Mars 2011 N° : 214.

يمكن الاشارة إلى ان إستراتيجية التموقع الفعال لها بعض الخصائص التي يجب معرفة التعامل معها حتى لا تتحول إلى معوقات للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و هي[2]:

1- **على المستوى الخارجي**, قد تؤدي هاته الإستراتيجية إلى فقدان هوية العلامة التجارية, حيث يتحتم على المؤسسة الحفاظ على نفس المنهج الفني و ان دعت الضرورة فقد تقوم بخلق علامات تجارية جديدة تستهدف شرائح معينة حتى لا توقع المستهلك في خلط ما بين الجودة و النوعية.

1 : M. Hébert & Al .2011. « Glocalisation : Prendre en compte les spécificités de chaque marché » - Revue BUSINESS digest- Mars 2011 N° : 214. www.nologic-consulting.com/upload/file/glocalisation.pdf
2 : M. Hébert & Al .2011. « Glocalisation : Prendre en compte les spécificités de chaque marché » - Revue BUSINESS digest- Mars 2011 N° : 214.p 03. www.nologic-consulting.com/upload/file/glocalisation.pdf

ومثال ذلك ما قامت به بعض المؤسسات عندما ارادت ان تستهدف ذوي الدخل الضعيف او المتوسط حيث تم ابتكار منتجات باقل تكلفة و تسوق في مناطق محددة "Low Cost".

2- **على المستوى الداخلي**, عادة عندما تغير مؤسسة ما استراتيجيتها سيكون هناك حتما معارضة و مقاومة للتغيير, فلابد من حملة تحسيسية حول الفرص المتاحة من خلال التوجه الجديد و النمو في رقم الأعمال و هذا ما سيرفع من عزيمة المسؤولين و الموظفين.

2-3 - تدويل نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة: Milieu Internationalisant

عموما فإن خصائص محيط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة تختلف من حيث عامل الإرتباط و مثال ذلك نجد المحيط الذي يشجع على الابتكار و هو المحيط الإبداعي و نوع آخر يشجع التكوين, التعلم و النشاطات الصناعية و التجارية و هي المناطق الصناعية و نموذج محيط الإبداع و المبادرة و هو يشجع الروح المقاولاتية.

و من بين الاوساط السابق ذكرها ما يتفاعل بشكل أكبر من غيره مع إستراتيجية التموقع الفعال و نجدها أكثر تناسقا من غيرها و تسمح باختراق الأسواق الدولية بسهولة أكبر و هي ما نعتبرها مكونات الوسط الأمثل للتدويل.

يمكن إعتبار الوسط التدويلي محيط تناسقي شامل و دائم حيث يعمل كل الأفراد و الأعوان الإقتصاديين (محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة, الجماعات المحلية , الهيئات العمومية, مراكز البحث و الجامعات ,البنوك.....) بشكل متناسق و دائم لخلق ديناميكية لتدويل و تعزيز سهولة وصول المؤسسات المحلية إلى العالمية بما في ذلك خلق جاذبية إقتصادية, مالية و تسويقية في المنطقة لاستدراج مؤسسات جديدة تنشط على الصعيد الدولي.

" على العموم فان المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة لا تجازف بتدويل نشاطاتها دون الإعتماد على بعض الميزات التي يوفرها المحيط الندويلي و ذلك بإقامة شراكة او الاحتكاك مع المؤسسات دولية النشاط"[1]

و من أهم العوامل المحفزة على نجاح نماذج التدويل يمكن الإشارة إلى عدة عوامل :

1-2-3 **العوامل الإستراتيجية:** نجد فيها[2]:

أ- تقسيم المخاطر بين الدول:

- **دورة حياة المنتج:** في حين يكون المنتج في السوق المحلية في مرحلة نمطية، قد يكون نفس المنتج في مرحلة النمو في سوق أجنبية.
- تزداد شدة المنافسة في السوق المحلية في حين قد تكون في السوق الأجنبية أقل حدة.
- التقليل من مخاطر التبعية سواء من ناحية التموين أو في قنوات التوزيع.

ب- الميزة التنافسية:

يكون ذلك في إقامة وحدات إنتاج في الدول التي تتميز بـ:

- إنخفاض مستوى الأجور.
- توفر الموارد الأساسية في عملية الإنتاج.
- انعدام الحواجز الجمركية و الغير جمركية.

[1] : Op.Cité : O.Torres – page : 11.
[2] : G. P .Sweeney ,1992. « Les nouveaux entrepreneurs : petites entreprises innovatrices », Les Editions d'Organisation, Paris. Page : 111.
C. Carrier ,2001. « De la créativité à l'entreprenariat » .PME & Entreprenariat – Presses de l'Université du Québec . p 29-42.

3-2-2 عوامل مرتبطة بالسوق:

أ-العوامل المرتبطة بالسوق المحلي:

- يكون التدويل في بعض الأحيان مفروض و ذلك عند تشبع السوق المحلية أو صعوبة الحصول على حصة في السوق المحلية.
- قوانين تحد من تطوير المؤسسة.

ب- عوامل مرتبطة بالسوق الأجنبية:

- تدويل المنافسة، بسبب فتح الأسواق فالمؤسسة لم تعد تعتبر السوق المحلية السوق الوحيد، بل عليها البحث عن أسواق أخرى.

ج- عوامل تجارية:

- تقلص السوق المحلية.
- تخصص المؤسسات.
- تقلص دورة حياة المنتج.

د- العوامل الصناعية:

- البحث عن إقتصاديات السلم: تعدد الأسواق مكن المؤسسات من زيادة حجم الإنتاج، حيث أدى ذلك إلى إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة.
- إنخفاض تكاليف الإنتاج.

هـ- عوامل الفرصة:

- إرتفاع مستوى الطلب: تتميز بعض الأسواق بإرتفاع مستوى الطلب على السلع و الخدمات، ما يدفع المؤسسات للدخول في هذه الأسواق.

- دوافع مدير المؤسسة: يتميز بعض المدراء عن غيرهم بروح المغامرة، وذلك ما يدفعهم إلى التفكير في الدخول الأسواق الدولية.
- ما تمثله الأسواق الدولية من فرص استثمارية لأرباب المؤسسات.

3-2-3- قياس فعالية تدويل نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

إن قياس مستوى فعالية سياسة التدويل يعتمد على أربعة معايير و المسماة "Les Quatre D" و التي أشارت إليها الباحثة F. Colette[1] والتي تعتبر أن سياسة التدويل ترتبط بشكل كبير بأنماط التسيير المتواجدة في الأسواق المستهدفة, إضافة إلى كثافة شركات الإستيراد والتصدير و الخبرة الإستشارية التي تختلف بإختلاف الإقليم الذي تستهدفه المؤسسة.

الكثافة "Densité": تعد الكثافة العالية للمؤسسات في نفس منطقة النشاط عاملا هاما من أجل تبادل المنافع الإنتاجية من موارد و سلع نصف مصنعة بفعالية , إضافة إلى تفعيل الخدمات و خلق نشاطات ثانوية جديدة.

التنوع "Diversité" : أن التنوع من حيث المنتجات أو القطاعات الصناعية و الخدماتية يساعد حتما في تخفيض و التحكم في التكاليف , كما أنه يفعل من عنصري الإبتكار و الإبداع و ذلك لتوفر خبرات و كفاءات في نفس المحيط سوآءا كانت إستشارية أو إدارية.

الحيوية "Dynamique": إن حيوية النشاط أو التجارة في محيط ما, تعتبر عنصرا جذابا لتمركز المؤسسات و كذا المستثمرين و هو ما يساعد في ترقية و تطوير المحيط من منطقة ريفية إلى مناطق جوارية أو حضرية.

التوجيه "Directionnalité": و يقصد بها نماذج الحوكمة المتبعة من طرف السلطات و الجماعات المحلية المتبعة من أجل ترقية الإستثمار و إعداد الإستراتيجية التنموية لترقية المحيط.

[1] : F. Colette,1993. ''Stratégies d'alliances des PME à l'internationalisation''- Congrès International Francophone de la PME – (CIFPME), Carthage, Tunisie.

3-2-4- دور الجماعات المحلية و الإقليمية في نجاح تدويل نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

في ظل الدور الذي تلعبه السلطات المحلية و الجهوية في تهيئة الإقليم و توفير المناخ المناسب لدعم المؤسسات , فقد أشار[1] Baudry إلى وجود منفعة متعددة العناصر و الأبعاد يمكن الحصول عليها من خلال الإستغلال المثالي للتنمية الشاملة للإقليم و هو ما يعرف بنظرية المنفعة الثلاثية " Win ,Win ,Win " و هي النظرية التي تشير إلى أن دور الجماعات المحلية و التنمية المستدامة لا يمكن أن يكون ذو فعالية إلا إذا كانت هناك أطراف أخرى تتبادل معها المنفعة و هم : الجماعات المحلية. المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و الإقليم كمايلي و هو موضح في الشكل رقم 06 :

- فالجماعات المحلية تستفيد من خلق فرص العمل , الحد من النزوح الريفي و الهجرة و الإستفادة من العوائد الجبائية و شبه الجبائية.....
- و بالنسبة للمؤسسة فهي تتحصل على إمتيازات جبائية و مالية إضافة إلى تخفيض تكلفة الإستثمار الأولي و الكلي كالحصول على إمتيازات عقارية و الإستفادة من برامج الشراكة و التأهيل.....
- كما أن الإقليم سيستفيد حتما من التنمية المستدامة و يصبح محيطا جذابا لأنواع الإستثمار مع مرور الوقت.

1 : Op. Cité : O. Torres – Page : 16.

الشكل 06: المنفعة و الإستفادة الثلاثية" Win ,Win ,Win ".

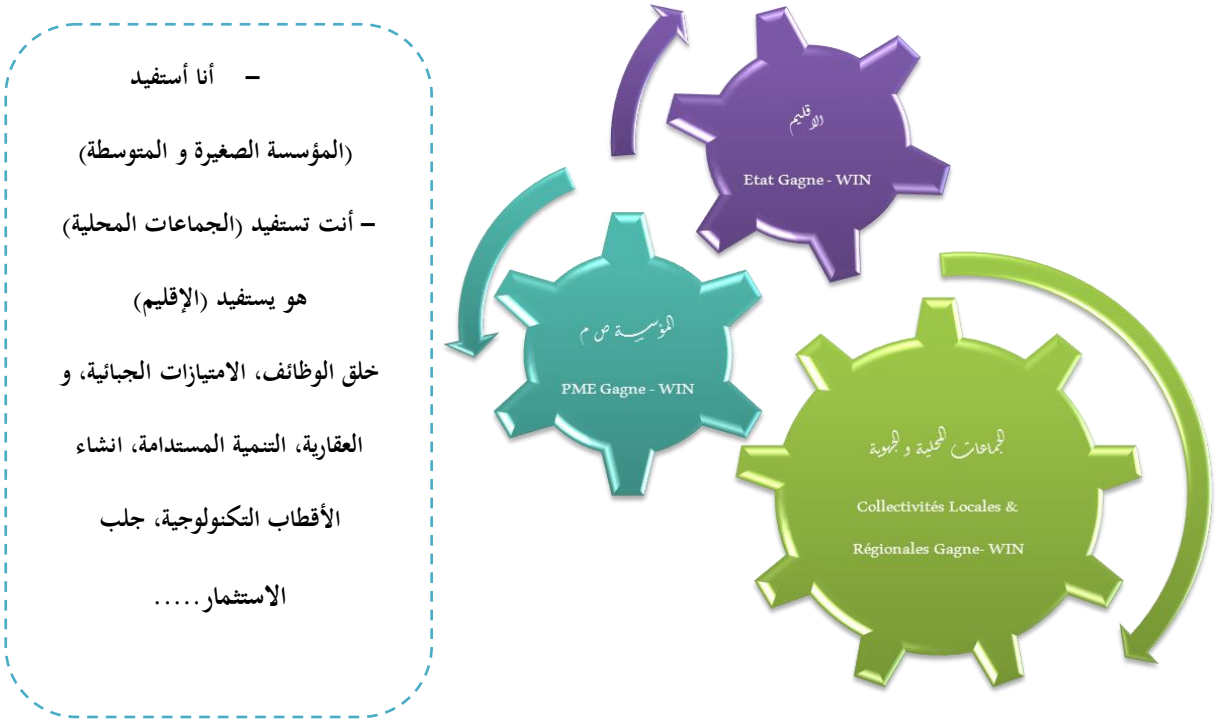

بتصرف

و عليه يمكن القول أن نجاح المؤسسة لا يتوقف على إمكانياتها الداخلية فقط و إنما عن طريق خلق التجانس مع عدة متغيرات خارجية أهمها الشراكة، توفر الأقطاب التكنولوجية و مناطق للتبادل الحر و كذا إدماج مفهوم المحيط في سياسة التنمية الشاملة و تحسين أداء المؤسسات.

3-2-5- دور التحكم و الفعالية المالية في نجاح تدويل نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

هناك العديد من الدراسات التي عالجت النجاعة الإقتصادية و الإستراتيجية للمؤسسات بإختلاف نشاطاتها و أحجامها, إلا أنها لا تركز على معالجة الكفاءة المالية و إبراز مدى مساهمتها في نجاح المؤسسات التي أصبحت تتأثر ماليا كلما تغير المحيط و لو جزئيا وخاصة في فترات الأزمات, ذلك أن الكفاءة لا تتوقف على زيادة الأرباح أو الرفع من نسب المردودية لرؤوس الأموال فقط بل تتعدى إلى عدة إعتبارات و التي سنتطرق إليها من خلال تحليل مؤشرات الفعالية المالية و تحليل جدول القيادة.

من خلال الدراسات التي قام بها Waterhouse و Svendsen[1] و Bergeron[2], تمت الإشارة إلى أن الكفاءة المالية للمؤسسات بصفة عامة ترتفع عندما تكون في حالة عدم التأكد و هو ما يجبر المسيرين على التعامل بحذر أكبر و إنتهاج نظام لمراقبة التسيير أكثر فعالية.

كما أشارت دراسة Bergeron[3] التي تمت على مستوى عينة مكونة من 67 مؤسسة إلى أن جدول القيادة الذي يسمح بالتحكم في الفعالية المالية العامة للمؤسسة يشمل أربعة عناصر و هو نفس الشيء الذي أشار اليه Norton و Kaplan[4] كمايلي:

- **النتيجة المالية**: و هي مرتبطة بتطلعات و أهداف المساهمين و يمكن التحكم فيها بزيادة رقم الأعمال, التحكم في أعباء الإنتاج, تقليل التكاليف, الإستعمال الأمثل لأصول المؤسسة و الحد من عنصر المخاطرة.
- **القرب من العميل "الزبون"**: هو أن تسعى المؤسسة إلى إرضاء زبائنها و الإستجابة لحاجياتهم وفق الأذواق و الميول الإستهلاكي بهدف الحفاظ و الزيادة في حصة السوق , إستهداف فئات و أقاليم جديدة و إعتماد إستراتيجية التنويع و الإبتكار من أجل الحصول على مردودية أكبر.
- **النظام الداخلي**: و هو كل مل يتعلق بالنوعية, قابلية رد الفعل الإيجابي, تدعيم الإنتاجية و التحكم في التكاليف المرتبطة بالعمليات و النشاطات الرئيسية داخل المؤسسة و المتمثلة في: الإبداع, الإنتاج و خدمات ما بيع البيع.
- **البعد و الجانب التنظيمي**: و يشمل الدراسة العقلانية و الموضوعية للموارد المتاحة من أجل الحصول على أحسن فعالية ,و تتعلق عادة ب:

1 : J. Waterhouse.& A. Svendsen.1998. "Le suivi et la gestion stratégique de la performance : des mesures de performance non financière pour améliorer le gouvernement d'entreprise", L'institut Canadien des Comptables Agréés. Toronto.

2 : H. Bergeron.2000. "Les indicateurs de performance en contexte PME. Quel modèle appliquer? " - Université du Québec à Trois- Rivières.

3 : H. Bergeron.1998. "Les tableaux de bord pour rendre compte de la performance: typologie et déterminants", Actes du 19ème Congrès de l' AFC. Nantes. Volume II.

4 : R. S. Kaplan & D. P. Norton.1996." The balanced Scorecard" - Harvard Business Review. JAN. FEV- 1996.p 02.

- إستغلال الإمكانيات للمتاحة و الطاقات الكامنة و المهارات على مستوى الموارد للبشرية .
- إعادة تقييم إمكانيات و تحديث نظم الإتصال و المعلومات و العمل على المقاربة ما بين الأهداف الفرعية و الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

و يمكن تلخيص المحاور السابقة في الجدول 07 الذي يشمل أنواع و مؤشرات الفعالية المستعملة في لوحة القيادة , حيث تسعى المؤسسات إلى رفع التحديات و خاصة الجانب التنافسي و ذلك عن طريق إنتهاج أسلوب رقابة و متابعة متعدد الجوانب بنا في ذلك متابعة و قياس الفعالية بالإعتماد على العناصر المبينة في الجدول.

الجدول 07: مؤشرات الفعالية المستعملة في لوحة القيادة.

المحاور و العناصر	محددات الفعالية	امثلة و ملاحظات
المالي	زيادة رقم الأعمال ,التحكم في أعباء وتكاليف الإنتاج, الإستعمال الأمثل لأصول المؤسسة, الحد والتحكم في المخاطرة.....	زيادة المبيعات، التحكم في سعر التكلفة.....
العملاء	إرضاء العملاء، إعتماد إستراتيجية التنويع، الإستجابة للحاجيات وفق الاذواق.....	زيادة المبيعات في الأسواق الخارجية، تقسيم السوق حسب الاذواق، زيادة حصة السوق....
النظام الداخلي	التسيير العقلاني للتكاليف المرتبطة ب: الإبداع ،الإنتاج و خدمات ما بعد البيع.....	زيادة حجم ميزانية البحث و التطوير، استجابة السريعة لمتغيرات السوق....
البعد التنظيمي	إستغلال المكانيات المتاحة و الطاقات الكامنة و المهارات على مستوى الموارد البشرية ،إعادة تقييم إمكانيات نظم الإتصال و المقاربة ما بين الأهداف الفرعية و الإستراتيجية العامة للمؤسسة.....	إعطاء أهمية لآراء العمال، الإستثمار في التكوين الهادف، الحرص على شفافية المعلومات....

Source : H. Bergeron, "Les indicateurs de performance en contexte PME, quel modèle appliquer?" Page: 07.

3-2-6- مراحل التدويل نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

لقد أشارت الأبحاث و الدراسات[1] إلى حتمية التمييز ما بين الجانب النظري و الجانب العملي لمراحل التدويل, حيث أن الجانب العملي يختلف من منطقة لأخرى و من إقليم إلى إقليم، كما أن هناك درجات متفاوتة من ناحية الإهتمام بغزو الأسواق الأجنبية، فهناك مؤسسات مصغرة، صغيرة و متوسطة تفضل العمل في الأسواق المحلية لما تمتاز به من بساطة، و في المقابل هناك العديد من المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة التي ترغب في تطوير و إختبار منتجاتها خارج الحدود الوطنية، وذلك لهدف تسويق فائض الإنتاج من جهة، و اللجوء إلى منافسة أقل حدة من جهة أخرى.

و في هذا الإطار، فإن المؤسسات التي تتخذ قرار التدويل، عادة ما تمر عمليا بمراحل متسلسلة كما هو موضح في الشكل 06 و الذي من خلاله يمكن حصر أهم مراحل التدويل في النقاط التالية:

1- درجة إهتمام ضعيفة من قبل المنشآت أو المؤسسات المعنية بالأسواق الدولية، مكتفية بتغطية السوق المحلية نتيجة للطلب المتزايد على السلعة؛

2- معاناة بعض المنشآت من وجود فائض من السلع التي لم يتم تصريفها في الأسواق المستهدفة، الأمر الذي يدفعها لمحاولة تصريفها في بعض الأسواق الدولية، من خلال بعض المنافذ التوزيعية (تجار الجملة أو التجزئة أو الوكلاء ...) و في شكل طلبيات؛

3- نظراً للتزايد المستمر في الفائض من السلع المنتجة، من قبل الشركات المعنية، تبدأ إدارة الشركات التفكير جدياً في التصدير التجريبي لإحدى الدول المتقاربة معها ثقافياً و إقتصادياً، مما يكسبها خبرة و كفاءة بالتصدير لهذه الدول؛

[1] :Pisarek.W .2011.« Stratégies d'internationalisation des PME. Les apports en termes de conceptualisation du processus » - Economies et finances- Juin 2011- https://dumas.ccsd.cnrs.fr/dumas-0064583/document
L'Observatoire des PME européennes.2014. « L'internationalisation des PME » - Publications : DG Entreprises- Ref. Ares(2014)77910 - 15/01/2014.
Cazabat.G.2014. « L'internationalisation k,o z q entreprises : une nouvelle représentation, la facilitation d'internationalisation » - Gestion et management – Juillet 2014 - https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01022777/document

4- في هذه المرحلة من مراحل الإهتمام بالأسواق الدولية، تبدأ الشركات المعنية بدخول أسواق دولية عن طريق وسطاء محليين، أو خارجيين معتمدين لشركات أجنبية أخرى، و ضمن تعاقدات أو ترتيبات تأخذ شكل الإلتزام و الإرتباط بتلك الأسواق التي سيتم التصدير إليها، الأمر الذي يفرض إجراء تعديلات مناسبة في المزيج التسويقي على السلع التي سيجري تصديرها للأسواق الخارجية، بما يتناسب مع أذواق و إمكانات و توقعات المستهلكين في تلك الأسواق الدولية المستهدفة؛

5- تدرك المنشأة أشكالاً مختلفة للتواجد في الأسواق الخارجية لتدعمها أكثر، كمنح تراخيص لجهات دولية لإنتاج بعض السلع لديها في الأسواق الدولية التابعة لها، مع إكتفاء الشركة الأم بعائد التراخيص، و غالباً ما تقترن تلك التعاقدات و الإتفاقيات بترتيبات لتصدير المهارات التسويقية، لتقديم الخبرات اللازمة لتلك الشركات المضيفة، و خاصة في المراحل الأولى من التعامل بينهما؛

6- في هذه المرحلة الأخيرة، تتزايد قناعة الإدارة العليا بأهمية الإنتاج و التصدير لبعض الأسواق الدولية، بإعتبارها أسواقاً مربحة للسلع التي تطرحها، و بالتالي يبدأ العمل الفعلي بالتعامل مع تلك الأسواق المستهدفة خارجياً كجزء هام من استراتيجيتها التسويقية العامة، و بأبعاد عالمية.

الشكل رقم 07 : مراحل تدويل نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

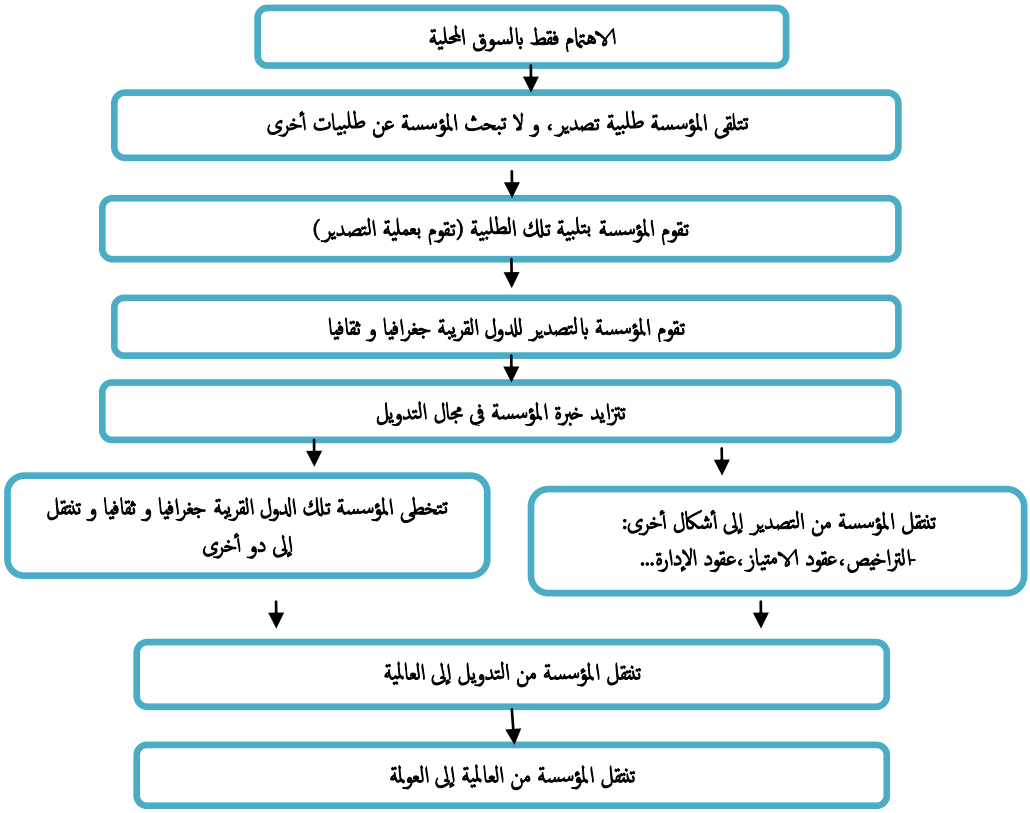

Source :Corinne Pasco Berho .2002. « Marketing International » , 4ème édition, Dunod, Paris, P33.

3-2-7 – عراقيل و عوامل فشل تدويل نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

عادة ما يرجع فشل سياسة التدويل إلى عدم جدوى الدراسات المسبقة و سوء تقدير للفرص المتاحة في الأسواق الخارجية إضافة إلى عدم قيام المؤسسات بإنشاء ركائز و قاعدة خلفية تدعم توجهها و إستهدافها لهاته الأسواق, كما أن إحتمالات فشل المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، تكون عالية في بداية نشاطها عند إنتهاجها لإستراتيجية التدويل ولهذا يجب عليها العمل بجد للحفاظ على حصة السوق المحلي و التحول إلى إستهداف حصص إضافية في الأسواق الدولية، رغم إرتباط هذا التوجه بمخاطر كبيرة، و على العموم يمكن الإشارة إلى أهم العراقيل و عوامل فشل سياسة التدويل في ما يلي:

عدم كفاءة الإدارة : لعل هذا العامل من أهم عوامل فشل هذا النوع من المؤسسات لأن الإدارة في هذه المؤسسات هي غالبا من ملاك المؤسسات و ليست لديهم التكوين المناسب لإدارة مؤسستهم و قيادتها لدخول الأسواق الدولية

و النجاح فيها. و توجيه هذه الإدارة في العالم الخارجي بيئة مختلفة تحتم عليها السرعة في التعلم و إتخاذ القرار و الدراية التامة بخصائص السوق المراد تسويق منتوجاتها فيه.

نقص الخبرة و ضعف سياسة التسويق و الإتصال: عندما لا تكون المؤسسة خبيرة في قضايا التدويل فإنها ستفشل بسرعة في إقناع المستهلكين الدوليين بمنتوجاتها مهما كانت ذات جودة عالية، حيث لا تعرف كيف تقدم و تقنع هؤلاء بخصائص منتوجها و فعاليته و كذلك الحال مع جميع عناصر المزيج التسويقي الدولي، الذي يتطلب خبرة محلية طويلة ليأتي بنتائج جيدة عند التوجه الدولي.

التعثر المالي و سوء الإدارة المالية: تتطلب إستراتيجية التدويل إمكانيات مالية كبيرة و ميزانية خاصة ، قد تتصل إلى نسبة مهمة من الميزانية السنوية، و قد تضاعف إحتياج المؤسسة للأموال في تسويق منتوجها في الداخل، و إذا كانت هناك سوء إدارة مالية مع الحجم البسيط للمؤسسة فإن هذا يؤدي حتما إلى عجز المؤسسة على تسيير إدارتها المالية وفق متطلبات التدويل و بالتالي ما قد يقودها إلى حالة العسر المالي.

الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي: عند ما تريد المؤسسة إقتحام العالم الخارجي و تصدير منتجاتها يجب عليها وضع تخطيط إستراتيجي طويل الأمد لتنافس نظرائها الدوليين و إذا كان هناك إفتقار إلى تخطيط إستراتيجي محكم فإنها حتما لن تستطيع التدويل بسهولة.

عدم القدرة على التحول: تقع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في فخ الفشل إذا كانت غير قادرة أو مؤهلة للتحول من النشاط الذي تعمل فيه (تشكيلة منتجاتها) أو السوق أو كليهما حيث قد تكون منتجاتها في نهاية دورتها (دورة حياة المنتوج) أو غير مناسبة للسوق الذي تعمل فيه أو لا تحمل المواصفات التي يطلبها البلد، و ربما يكون هذا السوق الأجنبي صغير جدا مقارنة بحجم الإستثمارات التي إعتمدتها الشركة للدخول فيه، كل هذا يحتم

على المؤسسة التحول من هذا المنتج أو هذه السوق لكنها غير قادرة على التحول و بالتالي تقع فريسة عدم تهيئة نفسها في مراحل سابقة إلى التحول في الوقت المناسب أين لا تكون الظروف غير مناسبة للإستمرار .

و لقد أظهرت الدراسات أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة العالمية تميل إلى إتباع مسار بطيء و غير منظم في تدويل نشاطها بسبب ثقافة النفور من التعقيدات التنظيمية و الخوف من فقدان الثروات وخاصة بالنسبة للمؤسسات العائلية التي تميل إلى تنفيذ إستراتيجيات متحفظة و عدم السعي بقوة التدويل .

4-واقع و أفاق التأهيل و الشراكة للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني:

4-1- دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية :

تعتبر المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها، هده المكانة التي جعلتها لا تقل أهمية عن المؤسسات كبيرة الحجم هاته الأخيرة التي تعاني خاصة في البلدان النامية من الفشل و الإفلاس نظرا لسوء تسييرها و دعم الدولة المستمر لها.

و لهذا تعتبر المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة أكثر أهمية من المؤسسة الكبيرة خاصة أنها قادرة على التقليص من حدة الأزمات المتكررة التي تعيشها الدول ،و التي كان سببها الإصلاحات و التعديلات الهيكلية على مستوى الإقتصاد ككل للمؤسسات الكبيرة و أدت إلى نتائج سلبية على رأسها التسريح الجماعي للعمال، نتيجة حل بعض المؤسسات و إفلاس غالبيتها، وزيادة البطالة بدل التقليص منه، حيث لعبت المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في إمتصاص البطالة و تغطية العجز السائد على مستوى الإنتاج و تامين الاكتفاء الذاتي.

و يبرز هنا دور الدولة في معالجة هده الأوضاع الإقتصادية من خلال دعم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و العناية بها بتقديم الدعم المالي اللازم و سن تشريعات و قوانين لتنظيمها، و تشجع المبادرات الرامية إلى إنشائها، و فتح المجال واسعا أمام الشباب العاطل عن العمل و الحامل للشهادات و المؤهلات الجامعية و المهنية و الراغب في الإستثمار، و كما أشرنا فإن مزايا المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة من حيث صغر حجمها و مرونتها في التكيف مع التغييرات ، تجعلها قادرة على بعث التنمية و تغطية الأسواق المحلية من خلال الأنشطة التي تمارس في إطارها، و التي تهتم فضلا عن الجانب الإقتصادي ، فإنه من الجانب البيئي فهي تعمل على العناية بالمحيط كالإنارة العمومية، تنظيف المحيط و العناية بالمساحات الخضراء....الخ، و من جانب الإستقرار فهي تحد من ظواهر النزوح الريفي و تعمل على تنمية دخل الأسر ،كما أن هذه الأنشطة لا تحتاج إلى إمكانيات و تجهيزات كبيرة، بالإضافة إلى مختلف القطاعات الأخرى ، كالأعلام الآلي الذي يساهم في نشر التكنولوجيا المعلومات، ضف إلى ذلك قطاع

الصناعة التقليدية و الصيد البحري و المقاولات في البناء و الأشغال العمومية و غيرها من النشاطات التي تساهم في دفع عجلة النمو و النهوض بالإقتصاد.

إضافة إلى ما سبق فإن دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية او الريفية يعتبر عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى الحد ما. وليس هذا فحسب بل تعمل على تفعيل و توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للناتج القومي الإجمالي وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخول والوفاء بالإحتياجات الأساسية, وتحقيق التنمية و زيادة الطاقات الإنتاجية هي بالتالي زيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات ويتحقق ذلك بعدة طرق و منها[1]:

- إقامة مشروعات إنتاجية جديدة تنتج سلعا وخدمات مفيدة للمجتمع؛
- التوسع في مشروعات إنتاجية قائمة تنتج سلعا وخدمات مفيدة للمجتمع وهناك توسع أفقي بزيادة كميات السلع أو الخدمات التي تنتجها وإنتاج أنواع جديدة, وتوسع رأسي بتحسين نوعية المنتجات؛
- زيادة قدرات ومهارات الأفراد المنتجين, و هذا ما يؤدي إلى زيادة الكميات التي يمكنهم إنتاجها خلال ساعات العمل حتى تزيد سرعتهم وتقل أخطاؤهم.

حيث أن لإقامة مشروعات إنتاجية والبحث عن توسيعها يتطلب إكتشاف إحتياجات المجتمع والتوجه نحو إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباعها في شتى النشاطات سواء تجاريا أو زراعيا أو صناعيا أو خدماتيا كلها تخلق مشروعات إنتاجية تزيد من الطاقات الإنتاجية المحلية بتكامل هذه النشاطات يؤدي إلى تحقيق التنمية و خاصة في المجالات التالية:

[1]- م.عبداللاوي و ن.صالحي. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " – الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012 – جامعة قاصدي مرباح ورقلة– ص: 05.

4-1-1- مساهمة المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل:

تتيح المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول, وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى, وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول. وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى إنخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بإرتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي[1].

4-1-2-المساهمة في تعبئة المدخرات[2]:

تقوم المؤسسات بإستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء مثل هذه المشاريع لا يحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة و إنخفاض درجة المخاطرة في الإستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

4-1-3-المساهمة في تنمية الصادرات:

تساهم المؤسسات بإستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن إحتياجات الأسواق الخارجية.

4-1-4-المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

لا تلعب المؤسسات دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة فقط بل تمدها كذلك بإحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات.

[1]- **نهى إبراهيم خليل إبراهيم**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2009, ص 28.

[2]- **نبيل جواد**, إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الطبعة الأولى, الجزائرية للكتاب, الجزائر, 2006, ص 93.

"وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق اوسع و لا يمكن تركيزه فقط على مستوى المؤسسات الكبرى, وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة, محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي"[1]. حيث إن إقامة تجمعات جهوية أو إقليمية "التموقع الفعال" تضم المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى كبرى المؤسسات تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

4-1-5-مساهمة المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تتسم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة خاصة الصغيرة و المصغرة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم, الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية, وإعادة التوزيع السكاني, والحد من الهجرة و النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية.

المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بما تتميز به من قدرة على التوطن والإنتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها، فهي تتطلب القليل من المنشآت القاعدية, وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المجاورة او تسويقها ضمن تحالفات مع قرينتها او تحت وصاية المؤسسات الكبرى, فضلا على أنها قادرة على الإستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى و "من الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسة الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه"[2].

[1]- مرجع سبق ذكره **نهى إبراهيم خليل إبراهيم**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية, ص 37.

[2]- **فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2005,, ص 75.

4-1-6-مساهمة المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداع:

تحقق المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة عدد من الإبتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الإختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي, حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

4-2- الأهمية العامة للمؤسسات المصغرة و الصغيرة في التنمية:

إلى جانب الأهمية والدور الإقتصادي الذي تلعبه المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في إحداث تنمية إقتصادية مستقلة، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف كذلك هو تحقيق التنمية الشاملة, حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد, هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم, وإستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة.

ومنه تتضح أهمية هذا النوع من المؤسسات إجتماعيا من خلال ما يلي:

4-2-1- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد الوطني[1]:

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها, ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي إنطلاقا من أعمق المناطق الجغرافيا وصولا إلى أرقى المناطق الحضرية.

4-2-2- التخفيف من المشكلات الإجتماعية[2]:

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة, وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى مختلف الفئات الاجتماعية وبذلك توجد علاقات

[1]- **فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية, مرجع سابق, ص 76.
[2]- **رابح خوني, رقية حساني**, المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها, الطبعة الأولى, ايتراك, مصر, 2008, ص54.

للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر, إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش, والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

4-2-3- تفعيل دور المرأة في النشاط الإقتصادي و التنمية المستدامة:

يسمح إنشاء المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بتوظيف او تعيين مسيرين إناث على رأس هاته الهياكل و خاص في المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية والحرف مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية, وهذا ما يساعد على إستغلال طاقاتهن و الإستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن, ويدعم مشاركتهن في النشاط الإقتصادي.

4-3- تأهيل المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

4-3-1- أسباب و مراحل ظهور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

يرجع ظهور المؤسسات المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أسباب منها الأزمات المالية و الإقتصادية المتكررة والأثر الذي أحدثته على إقتصاديات الدول النامية على وجه الخصوص، و ذلك التحولات الإقتصادية العالمية و ضرورة التكيف معها ، و كان ذلك عبر مراحل تطور الفكر الإقتصادي حيت كان الإقتصاديون يولون الأهمية للمؤسسة الكبيرة دون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

4-3-2- أسباب الإنتقال من المؤسسة الكبيرة إلى المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

كان للمؤسسة الكبيرة الأهمية الكبرى من الفكر الإقتصادي و إستقرار مما جعلها تحتل مكانة مميزة في أغلب القرارات السياسية والسيادية لأي بلد و ذلك في السبعينات نظرا لما كانت تلعبه من دور في إظهار هيبة الدولة و توجهاتها السياسية و الإقتصادية حيث كانت تعتبر المؤسسات الكبيرة مؤشرا على مدى قدرة و قوة الدول التصنيعية، و بإعتبارها رمز للتطوير التكنولوجي و النمو الإقتصادي و إستقرار مستندين في ذلك على فكرة أن " الأكبر هو الأفضل"" و تتركز هده الأخيرة على ثلاث عوامل .

أثر الحجم : لكون معدل التكلفة في الإنتاج ينخفض على المدى البعيد مع توسع المؤسسة و إرتفاع طاقتها الإنتاجية.

أثر التجربة : مع مرور الزمن تكتسب المؤسسة خبرة و تجربة تستطيع من خلالها الرفع من إنتاجيتها و فاعليها و قدرتها على المنافسة.

أثر الميدان التخصصي :فالمؤسسة الكبيرة تسيطر على جزء كبير من السوق يمكنها من رفع طاقتها الإنتاجية التنافسية من خلال الابتكار و الإبداع في مجال الإنتاج أو نوعية السلعة المنتجة.

و مع نهاية السبعينات تغيرت الأفكار لصالح المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت محور الدراسات الإقتصادية بإعتبارها كيانا مختلفا في حجمه و في طريقة تسييره و استراتيجيته و معالجة للمشاكل المطروحة.

و يعود تزايد و تنامي المبادرات الرامية لإنشاء المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة إلى العوامل التالية:

- **الأزمة الإقتصادية** : تلك الأزمة التي اندلعت مند السبعينات و التي أثرت بشكل كبير على الأوضاع الإقتصادية للدول النامية على وجه الخصوص في منتصف الثمانيات و أدت إلى انهيار الأوضاع المالية لها، مما أدى إلى ضعف القدرات الإستثمارية داخل هده البلدان، و بالتالي عدم قدرتها على خلق المؤسسات الكبيرة و حتى عدم القدرة على الحفاظ على تلك القائمة منها.

- **تبني الإستراتيجيات الجديدة** :من قبل المؤسسات الكبرى و التي تعاني من إرتفاع تكلفة الإنتاج الداخلي و التي أدت بها إلى تشجيع المناولة أو ما يعرف بظاهرة " النمو الشبكي" و هي إستراتيجية تحكمها إرادة التقليص من تكلفة الإنتاج و لمحا فضة في نفس الوقت على مراقبة هياكل الإنتاج و صيرورتها.

– التحولات الإقتصادية العالمية :و التي صاحبها تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في عدد من الإقتصاديات النامية، كضرورة فرضتها المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي على البلدان النامية و التي طرحت حتمية تنمية و

تطوير هدا النوع من المؤسسات الصغيرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة و إمتصاص البطالين المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة الهيكلة لقطاعات النشاط الإقتصادي.

– الإهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية و النقدية الدولية: لإستحداث و خلق المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة **و** الهدف منه هو التخفيف من عبء القفر و البطالة و التي تعاني منها شعوب الدول النامية.

– الدور الكبير للقطاع الخاص :خصوصا في ظل الأوضاع الإقتصادية الراهنة و هي مجمل الأسباب التي أدت بالإقتصاديين إلى توجيه الإهتمام إلى المؤسسة المصغرة و الصغيرة بعدما كان جل إهتماماتهم بالمؤسسة الكبيرة.

4-3-3- مفهوم وأهداف برامج وعمليات التأهيل:

لقد تولد مفهوم " تأهيل المؤسسات " من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، من خلال البرنامج الإستراتيجي لتحديث الإقتصاد البرتغالي PEDIP[1] والذي كانت من أهدافه الأساسية:[2]

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي ;
- تدعيم قواعد التكوين المهني ;
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ;
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

إن نجاح البرامج البرتغالية والتي يجسدها ظهور وتنامي فروع إقتصادية جديدة في البرتغال، وتطور النشاطات ذات القيمة المضافة العالية وخلق مناصب شغل جديدة، حفز الإتحاد الأوروبي لوضع برامج مماثلة للدول المغاربية وبعض دول الشرق الأوسط مثل مصر والأردن وسوريا، بالموازاة مع إتفاقيات التبادل الحر، وكل ذلك من خلال ندوة برشلونة

[1] : Rapport Final.1994. « PEDIP Specific Industrial Development Programme for Portugal » - Brussels, 7 Janvier 1994 . http://aei.pitt.edu/5800/1/5800.pdf

2 : A.Alpha.2007. « Enseignements de quelques programmes de mise à niveau pour une application au secteur agricole et agroalimentaire en Afrique de l'Ouest »- Séminaire régional sur la détermination des mesures d'accompagnement et de mise à niveau pour le secteur agricole et alimentaire dans le cadre de l'APE Afrique de l'Ouest - Dakar – 3 au 5 juillet 2007- page : 04.

عام 1995، والتي تمخض عنها برنامج MEDA ؛ والذي يعد الأداة التمويلية الأساسية للإتحاد الأوروبي لتحقق الشراكة الأورو– متوسطية، والذي يهدف إلى تقديم إجراءات مرافقة مالية وتقنية لإصلاح الهياكل الإقتصادية و الاجتماعية لدول حوض المتوسط.

إن تأهيل المؤسسات يمكن وصفه بأنه مسار مستمر يستهدف تحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر، أضف إلى ذلك أن الإجراءات الموضوعة في برامج التأهيل تهدف إلى رفع القيود التي تعيق محيط الأعمال (المؤسسات، القوانين...)، هادفة لجعل المؤسسات أكثر تنافسية من حيث ثلاثية **التكلفة–الجودة– التجديد**، وتهدف كذلك إلى جعل المؤسسات قادرة على مواكبة متطلبات الزبائن ,تغيرات السوق والتطورات التقنية.[1]

إن برامج تأهيل المؤسسات لا يعني التدخل في إستراتيجيات الدول الصناعية و التجارية، ولكن تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في المحيط الداخلي لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية التي أصبح لا مفر منها في ظل العولمة الإقتصادية.

ولهذا فإن برامج تأهيل المؤسسات يجب أن تنطلق قبل وخلال مناقشة شروط الإنضمام إلى مناطق التبادل أو الإتفاقيات التجارية الدولية .

إن مفهوم التأهيل من الناحية الإقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين هما: فكرة التقدم progrès وفكرة المقارنة أو المعايرة étalonnage، فتأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات.

ولهذا يمكن القول أن الهدف الأساسي من تأهيل المؤسسات على المستوى الجزئي، يتعدى أن يكون مجرد سياسة من سياسات ترقية الإستثمارات، أو برنامجا من برامج دعم وإنقاذ المؤسسات الصناعية الموجودة في وضعية مالية صعبة،

1 : Commission Européenne- « Le processus de Barcelone Partenariat euro-méditerranéen 1995–2000 Cinq ans après », p 07-14.

إلى كونه: مسار تطوير مستمر " Up Grading" يعمل على: إدخال طريقة للتحسين والتقدم، التوقع والتنبؤ، تحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسةi.

إن الأسس النظرية التي بنيت عليها برامج التأهيل الرامية أساسا إلى تدعيم تنافسية المؤسسات ترتكز على محورين أساسين: التحليل النظري لما يعرف باسم "العناقيد الصناعية" (grappes industrielles) [1] و التي تعرف على انها : **"تركيزات جغرافية للشركات والمؤسسات المترابطة في منطقة معينة. و تشمل العناقيد الصناعية مجموعة من النشاطات و القطاعات المتصلة فيما بينها و المهمة للتنافسية. وهي تشمل ، على سبيل المثال ، موردي المنتجات المتخصصة مثل المكونات والآلات والخدمات و البنية التحتية المتخصصة. تتجاوز المجموعات قنوات التوزيع والمستهلكين ؛فهي تمتد بشكل أكبر إلى الشركات المصنعة للمنتجات التكميلية والشركات المرتبطة بالمهارات أو التكنولوجيا أو المدخلات الشائعة. وأخيرًا ، تتضمن مجموعات عديدة مؤسسات حكومية أو مؤسسات أخرى ، مثل الجامعات والوكالات ومعاهد التدريب وجمعيات الأعمال. "** ، والثاني على تحليل الروابط بين النمو– التشغيل–التنافسية.

4-3-4- الأهداف العامة لبرامج التأهيل:

تهدف غالبية برامج وخطط التأهيل عموما يمكن لتحقيق الأهداف التالية[2] :

- تحديث المحيط الإقتصادي.
- تقوية هياكل الدعم.
- التمكين من تطوير تنافسية المؤسسات.
- تطوير التجهيزات.

[1] : Porter, M.E.1998. « Clusters and the New Economics of Competition », Harvard Business Review, November-December, 1998.
http://grappesmontreal.ca/developpement-des-grappes/notion-de-grappe-industrielle/
[2] : ''Une Stratégie, Douze Objectifs, Mon Projet L'essentiel Du Programme Opérationnel'' - Fonds européen de développement régional (FEDER), p03.- http://www.interreg-rhin-sup.eu/wp-content/uploads/2015/10/Lessentiel-du-PO-1-strat%C3%A9gie-12-objectifs-mon-projet.pdf

- تطوير نظم التنظيم والتسيير.
- تعزيز قدرة الوصول لأحدث الأبحاث والإبتكارات.
- الحد من التأثير السلبي على البيئية تماشيا مع سياق تطور الإقتصاد.
- تطوير أنظمة الإنتاج.
- تكوين العمال والمسيرين والإداريين بالطرق الحديثة.
- مساعدة المؤسسات على تحسين الجودة، والعمل بمعايير الجودة العالمية- مثل "إيزو".
- ترقية وظيفة التسويق وحث المؤسسات على إستخدام مخططات التسويق، والبحث عن أسواق جديدة.
- تحسين جودة خدمات النظام البيئي.

4-3-5- آليات وأدوات تمويل و تفعيل برامج التأهيل[1]:

1- من حيث التنسيق والتشاور: و المقصود هو تنسيق أفضل لخطط ترقية و دعم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و التي تتعلق ب:

- تخصيص موارد كافية لصياغة وتنفيذ سياسات دعم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة؛
- تشجيع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على المشاركة بشكل أكبر في عمليات الترقية و العصرنة حتى تصبح قادرة على المنافسة؛
- تعزيز الشراكات بين المشاريع المصغرة، الصغيرة و المتوسطة وغيرها من الجهات الفاعلة العامة والخاصة في جميع المجالات ذات الإهتمام المساهمة في التنمية؛
- تحسين تنسيق خطط ترقية المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة؛
- تطوير وتعزيز التشاور بين الدولة و القطاع الخاص؛

1 : Nations Unies -Commission économique pour l'Afrique ''Les PME acteurs du développement durable en Afrique du Nord'' .p 107-110. http://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/22380/b10789741.pdf?sequence=1

-إشراك السلطات المحلية في تعزيز روح المبادرة لدى المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛

2- من حيث التمويل:

- التحكم في تكاليف الخدمات المقدمة و الموجهة إلى المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة؛

-إنشاء المؤسسات وضمان الأموال المخصصة لتنمية المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و الخاصة على المستوى المحلي؛

- تحسين مدى ملاءمة عروض التمويل المتاحة مع الواقع و إمكانيات المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة؛

- تكثيف الشبكة المصرفية من خلال البنوك الإقليمية للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة؛

- تحسين وتعزيز نظم المعلومات و الإتصالات على مصادر وآليات ومرافق التمويل المقدمة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛

-تشجيع الإستثمار من خلال أسواق المال،،برامج رأس المال و صناديق المخاطر والإستثمار لتعزيز رأس المال ؛

3- دعم المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

- تطوير خدمات وأنشطة الدعم بأساليب تدريب حديثة ؛
- تشجيع شركات الخدمات لدعم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة وتعزيز مهارات التصميم و الجودة ؛
- ضمان الشروط التنظيمية الجذابة والمكيفة مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم وتسهيل التمويل؛
- تحسين الجودة والامتثال للمعايير؛

4- التدريب وبناء القدرات:

- تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال؛
- تحسين إدارة المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة ؛

- تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية للأطراف المختلفة؛
- المساهمة في تطوير المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة (الإدارات العامة ، البنوك ،الجامعات ومراكز التدريب) ؛
- تعزيز الإهتمام بالمرأة في مجالات ريادة الأعمال والوصول إلى سوق العمل؛

5- في مجال الحوكمة:

- الحرص على تحسين شفافية المعلومات و جودة الحسابات المالية إتجاه البنوك و ومؤسسات الدولة ؛
- ضمان الإمتثال للمعايير التقنية والمعايير الدولية للنظافة والبيئة وسلامة المستهلك؛
- إعتماد خطط وضع العلامات التي توضح مواقف القيادة في مجال نشاطهم ؛
- إحترام مبادئ ومعايير العمل اللائق وإبراز مدى الالتزام بقوانين حقوق الملكية و شفافية المعلومة؛
- إحترام أخلاقيات حماية البيانات الشخصية، خاصة في أنشطة الخدمات؛
- تشجيع إنضمام المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة إلى الرابطات و الجمعيات المهنية لتشكيل تكتلات و الحد من ضعفهم الفردي.

6- من حيث الحاضنات وتطوير الشبكة:

- تطوير شبكات المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و الأنظمة الإنتاجية المحلية بشكل جيد ومنظم؛
- تسهيل وصول المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة خاصة إلى الطلبات العامة؛
- إنشاء وتكثيف الروابط بين المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و الشركات الوطنية الكبرى و الأجنبية؛

7- من حيث الإنتاجية والابتكار:

- تحسين إنتاجية المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة وتعزيز تنافسيتها؛

- تشجيع الابتكار والبحث من أجل القدرة التنافسية في التعاون الإقليمي؛

8- تطوير التبادلات والتعاون بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

- تنمية التبادلات الإقتصادية والشراكات بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في المنطقة في مجال تكنولوجيات المعلومات؛
- تشجيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على الإستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والإتصال في الإنتاج والإدارة والتسويق ، بما في ذلك في مجال في سلاسل القيمة العالمية؛
- تشجيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصال لتعزيز الروابط مع الشركات الأخرى في المنطقة؛
- تشجيع جميع أصحاب المصلحة على إعتبارهم أدوات لا غنى عنها للتنفيذ السريع وبأقل تكلفة لمختلف السياسات الهادفة لدعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة؛

4-4- حاضنات الأعمال ودورها في تنمية ورعاية المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

يرجع تاريخ حاضنات المشروعات التكنولوجية إلى بداية عقد الثمانينات حيث ظهرت بحاجة إلى خلق فعاليات جيدة قادرة على دعم ورعاية الاختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداع التكنولوجي، وتحويلها إلى شركات ودفع فرص نجاحها.

وتذكر الدراسات أن أول حاضنة مشروعات أقيمت في اليابان عام 1982 حيث قامت الحكومة بتنفيذ وإقامة أولى الحاضنات ثم قامت بعد ذلك إدارة المدن والأقاليم المختلفة بإقامة عدد آخر من الحاضنات.

وفيما يخص البرنامج الصيني للحاضنات فقد بدأ هذا البرنامج فعلياً عام 1987، فالحاضنة إذن هي منظمة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الامكانات المطلوبة لبدء المشروع أو شبكة من الإرتباطات و الإتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة.

4-4-1- الإضافات التي تحققها حاضنات الأعمال:

تعمل حاضنات الأعمال على خلق و تثبيت صورة ذهنية للنجاح أمام الراغبين في العمل كأصحاب مشاريع صغيرة، حيث أن ما توفره الحاضنة من دعم يعتبر عاملاً جوهرياً في نجاح المشاريع الصغيرة.

ويطلق بعض الخبراء في الولايات المتحدة على الحاضنات مسمى "معهد إعداد المؤسسات " لأن المؤسسات التي لا تدخل في الحاضنة تعاني من فشل كبير، فقد أوضحت الدراسات أن 50% من المشاريع الصغيرة في الولايات المتحدة تفشل في خلال عامين من إقامتها، بينما يفشل حوالي 85% في خلال خمسة أعوام كما تشير الدراسات أن 90% من المشاريع التي أقيمت في أوروبا خلال الخمسة عشر سنة الماضية ما زالت تعمل بنجاح منذ ثلاثة أعوام على إقامتها والسبب أنها نشأت داخل الحاضنات[1].

وتوفر الحاضنات النقاط التالية مقارنة مع بقية الأماكن المتخصصة لتجمع الأعمال والمشروعات[2]:

1- توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة "تكنولوجيات المعلومات، هندسة حيوية..الخ) ؛

2- توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة من خلال شركات رأس المال و إدارة المخاطر أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال أو المستثمرين.

3- توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم، من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها؛

4- تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛

5- يقوم المستشارين المعاونيين الذين توفرهم الحاضنة على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر؛

6- تتم طريقة ضم و اختيار المشروعات طبقاً لمعايير شخصية وفنية، وبأسلوب علمي يعمد على "دراسة جدوى" و"خطة المشروع"؛

[1] : P.Albert.2003. « Les incubateurs sont-ils au service des entrepreneurs ? » - CERAM -Centre d'enseignement et de recherche appliqués au management — Business School- Décembre 2003, p27. http://www.annales.org/ri/2003/ri-decembre2003/albert27-29.pdf

[2] : Idem : p 27.

7- تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية إرتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز أبحاث؛

8- توفر الحاضنات المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية.

4-4-2- أنواع حاضنات الأعمال[1]:

1. حاضنة الأعمال الشاملة "غير التكنولوجية":

وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشروعات، وتركز على جذب مشروعات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفية أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل التموقع في الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

2. حاضنات الأعمال التكنولوجية:

وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث وتهدف إلى الإستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة، من خلال الإعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش ومخابر بحث بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين كالخبراء في مجالاتهم.

ومن خلال دعم هذه النوعية الجديدة من الشراكة التكنولوجية/ الإقتصادية يمكن الإشارة إلى الدور الذي تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عملية التنمية الإقتصادية في عالمنا المعاصر، من خلال انتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة.

[1] : Op Cité : P.Albert « Les incubateurs sont-ils au service des entrepreneurs ? » ,p 27-28.

3. **حاضنات الأعمال الدولية:**

تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

4. **الحاضنات المفتوحة أو الحاضنات بدون حدود:**

وتمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشروعات والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشروعات المحيطة، وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشروعات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل الأبحاث، ومراجعة الجودة والجهود الإدارية والحكومية، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.

5. **التجمعات ذات وحدات الدعم المتخصص:**

هي منظومة متكاملة من الأعمال ذات الصيغة الصناعة صممت بشكل يساهم في تنمية صناعات محددة عن طريق توفير البيئة والبنية الأساسية المناسبة لها داخل تجمعات و مناطق صناعية كبرى، كما تعمل على خدمة تلك التجمعات وإمدادها بإحتياجات الصناعات الغذائية و التحويلية حسب طبيعةها ، وتتشابه مع الحاضنات التقليدية في تواجد إدارة مركزية وخدمات مشتركة، إلا أنها قد لا تشترط معايير خاصة للمشروعات المنضمة اليها.

بالإضافة إلى هذه الحاضنات يوجد عدد من الحاضنات ذات أهداف تختلف باختلاف المجتمع والبيئة المحيطة بها، وقد ظهرت حديثاً أنواع جديدة من الحاضنات مثل:

1- **حاضنات متخصصة لمواجهة مشكلات محددة:** استيعاب المتقاعدين من القوات المسلحة، أو من شركات كبرى منهارة.

2- **حاضنات متخصصة في مجالات فنية أو إبداعية:** "الوسائط المتعددة، مواد تلفزيونية، تصميمات" و هناك عدد من الحاضنات المتخصصة في بعض القطاعات الإقتصادية أو التكنولوجية، وعادة ما توفر الحاضنة كجزء من البنية الأساسية لها العديد من الأجهزة والمعدات التي تستخدم في هذا المجال وتوفر إستخدامها للمشروعات الملتحقة بها.

3- **حاضنات متخصصة في أعمال المرأة** : على الرغم من عوامل إقامة ونجاح الشركة الجديدة لا تعتمد على كون صاحبها رجلاً أو سيدة، إلا أن هناك عدداً من العوامل الثقافية والعادات المتوارثة التي جعلت من العمل الخاص حكراً على الرجال في كثير من دول العالم لذلك ومن أجل العمل على تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال، فقد عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة حيث توفر لها التدريب والإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة، وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن لتجارب في كل من مصر والأردن.

4- **حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة:** وقد ظهر هذا النوع في دول أمريكا الشمالية (أمريكا وكندا) وهي حاضنات توفر تجهيزات تلائم أنشطة محددة مثل حاضنات كندية أقيمت بتجهيزات لخدمة مشروعات صغيرة في مجالات المطاعم من مطابخ الوجبات السريعة و تجهيزات الفندقة.

تبعا لما سبق و من خلال نفس الدراسة المعتمدة كمرجع، فقد قام الباحث Albert بإعداد جدول مقارنة خاص بأنواع الحاضنات وفق مجموعات محددة، و هو موضح في الجدول 08.

الجدول 08: مميزات و خصائص حاضنات الأعمال.

	حاضنات التنمية المحلية	الحاضنات الأكاديمية و العلمية	حاضنات المؤسسات المشتركة	حاضنات المستثمرين الخواص
البعد الإستراتيجي و المالي	غير هادفة للربح	غير هادفة للربح	هادفة لتحقيق الارباح	هادفة لتحقيق الارباح
النشاطات الرئيسية	عامة	الابتكار التكنولوجي	الابتكار التكنولوجي	الابتكار التكنولوجي
الأهداف	– خلق فرص العمل. – إعادة توجيه/تنشيط. – التنمية الإقتصادية. – دعم فئات معينة من السكان أو صناعات محددة	–تطوير التكنولوجيا و ريادة الأعمال. –تعظيم الموارد المالية	– تنمية روح العمل و المبادرة لدى العمال. –إكتشاف و الاحتفاظ بالمواهب. – التحلي باليقظة. – الوصول إلى المعلومة، التقنيات و أسواق الجديدة. – تعظيم الأرباح.	–الأرباح عن طريق إعادة البيع للأسهم و التي تسمح بإعادة توزيع و تقليل المخاطر. – التعاون بين الشركات لنفس المحافظ الإستثمارية.
الفئة المستهدفة	المؤسسة الحرفية الصغيرة، التجارية أو الخدماتية. –و في بعض الحالات شركات التكنولوجيا العالية	خلق مشاريع داخلية للمؤسسات . – مشاريع خارجية	مشاريع داخلية وخارجية ، تتعلق بصفة عامة بأنشطة و أعمال المؤسسة.	– شركات التكنولوجيا الناشئة بصفة عامة و المرتبطة بتكنولوجيات الاعلام و الإتصال.
التوجهات المعاصرة	ترقية الإقليم و التنمية المستدامة	التنمية وفق البرامج العامة الشراكة مع القطاع الخاص	إختبار و تقييم العديد من الشركات تتطور ، ولكن تظل خاضعة للتقلبات الإستراتيجية	القطاعات المتأثرة بشدة تمر بعملية إعادة هيكلة كبيرة تبحث عن النموذج الامثل في فترات الرواج و الكساد.

Source :P. Albert. 2003. « Les incubateurs sont-ils au service des entrepreneurs ? » - CERAM -Centre d'enseignement et de recherche appliqués au management — Business School- Décembre 2003. p 27.

خلاصة الفصل الأول:

إذا ما قمنا بحصر و إعداد حوصلة للنقاط و المفاهيم التي تم التطرق إليها و معالجتها في الفصل الأول فإننا نستخلص أن أغلب الدراسات الحديثة قد ركزت على مجموعة من الركائز و المفاهيم و هي:

- يعتمد تصنيف المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على معيارين رئيسيين و هما المعايير الكمية و المعايير النوعية، و ذلك لوجود عدة نقاط إختلاف تتعلق بمعايير تصنيف المؤسسات حسب المعايير المالية و الأهداف الإقتصادية.
- يعتمد نجاح المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على عدة عوامل الإستراتيجية و التي نذكر منها: العوامل التكنولوجية و الإبداعية، العوامل التنظيمية و خصائص التسيير، مناخ العمل و القوانين التنظيمية والتحكم و الفعالية المالية.
- إن تأهيل المؤسسات يستهدف تحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر، بهدف رفع القيود التي تعيق محيط الأعمال (المؤسسات، القوانين...)، و ذلك لجعل المؤسسة الصغيرة و للمتوسطة أكثر تنافسية من حيث ثلاثية **التكلفة–الجودة– التجديد**.
- تعمل حاضنات الأعمال على خلق و تثبيت صورة ذهنية و واقعية للنجاح أمام الراغبين في العمل كأصحاب المشاريع الصغيرة، حيث أن ما توفره الحاضنة من دعم يعتبر عاملاً جوهرياً في نجاح المشاريع الصغيرة.
- يعتبر التنبؤ بالتعثر المالي من الإشكاليات الكبرى التي تعاني منها المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة ، لما له من أثار سلبية متراكمة على المؤسسات والمستثمرين وكذا على مستوى الإقتصاد ككل، وتنبع أهمية التنبؤ في إعطاء تنبيه مبكر و مؤشرات فعالة للتعثر لحماية المتعاملين، حيث أن المؤشرات المالية تعبر على مدى قوة أو ضعف المركز المالي.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة و التنمية الريفية

نماذج، نظريات و مفاهيم.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة و التنمية الريفية: نماذج، نظريات و مفاهيم.

تمهيد:

إن من أهم القضايا و المصطلحات التي أصبحت محل إهتمام ،سواء الهيئات الدولية أو الحكومية، هي مسألة التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، و رغم قدم مفهوم التنمية عبر كل العصور و الحضارات إلا أنها تبقى عنصر مستمر ،متجدد ومتطور تزامنا مع إحتياجات و متطلبات الواقع و الجمهور الإقتصادي، و يعود ذلك إلى أن التنمية ببساطة تعني ان يتمكن الجمهور الإقتصادي حيثما و وقتما كان من تحقيق حسن إستخدام وتوظيف ما لديه من طاقات بشرية و إستثمارية وإمكانيات مادية لتغطية كافة الإحتياجات والمتطلبات بكل جوانبها، تماشيا مع العصر الذي يعيشه وبأكبر قدر من الوفرة و بأعلى الجودة ، وفي نفس الوقت يحقق فائضاً ليعاد إستثماره من أجل المزيد من التطور والتقدم نحو واقع أفضل .

و لعل أهم مرحلة و حقبة جسدت مفهوم التنمية كمصطلح مرتبط بنشاط و أهداف الحكومات، كان بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث كانت جميع أقطار العالم واقعة عملياً تحت الحكم المباشر أو غير المباشر للإستعمار، ذلك أن الإستقلال كان لا يعني بالنسبة للدول أن تحكم نفسها بنفسها وتدير مواردها فحسب، بل يعني كذلك مسؤوليتها عن تطور ،نمو ورفاهية شعوبها، رغم وجود المشاكل الشائعة كالفقر، البطالة والأمية وسوء التغذية و الامراض.....الخ.

لذلك تعتبر التنمية بمختلف فروعها و أنواعها أداة فعالة تعمل على الإستقرار الإجتماعي و الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في الوسط الحضري و الريفي من خلال تحفيز الإستثمارات الجديدة و المؤسسات على توطين نشاطاتها التي تتلاءم مع خصائص كل منطقة , مما يسمح بعملية التوظيف و من ثم إستقطاب القوى العاملة والعمل على تكوينها وتأهيلها و الذي يقود حتما إلى ظهور نشاطات إقتصادية ،إجتماعية و ثقافية جديدة تزيد عرض فرص العمل و عروض إستثمارية متكاملة للمنطقة لتفعيل التنمية المحلية و الجوارية .

الفصل الثاني: التنمية المستدامة و التنمية الريفية: نماذج، نظريات و مفاهيم.

من خلال هذا الفصل سنقوم بإعطاء توضيح و مفاهيم أوسع حول التنمية, آلياتها، مساهماتها و كذا أهدافها الإستراتيجية التي سيتم عرضها من خلال النقاط التالية:

- ا لمفاهيم العامة حول التنمية.
- التنمية المستدامة، أهدافها، أبعادها و مؤشرات فعاليتها.
- تعريف و معايير تصنيف المناطق الريفية.
- واقع ،مكانة و دور التنمية الريفية في الإقتصاد.
- أهداف و مؤشرات التنمية الريفية.
- واقع و آفاق ،سياسات التنمية الريفية في الجزائر.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة و التنمية الريفية: نماذج، نظريات و مفاهيم.

1- مفاهيم عامة حول التنمية:

1-1- تعريف التنمية:

لقد تناولت العديد من المنظمات، الهيئات و الباحثين مفهوم التنمية[1] حسب رؤيتهم ,إنتماءاتهم ,تخصصاتهم والمناهج العلمية الخاصة بهم, فقد نجد البعض قد قدم تعريف حسب توجه بلده أو منطقته السياسية و البعض الآخر وفق نظرة إقتصادية و منهم من ركز على الجانب الإجتماعي .

وعلى العموم فإن المفهوم الإقتصادي للتنمية قد شكل نقطة البداية دون غيره من المفاهيم الأخرى ، والسبب في ذلك يعود إلى ريادة الفكر الأمريكي و الأوروبي من خلال مفكريه ومؤسساته البحثية في وضع مؤشرات التنمية من منظور إقتصادي رغم محاولة بعضهم دمج مجالات أخرى غير إقتصادية إلى المفهوم لكنها بقيت هامشية و غير مؤثرة في تحديد مفهوم التنمية الذي بقي يتأرجح بين أن يأخذ معناه الضيق أو الواسع .

ولقد ترتب على ذلك النظر إلى التنمية من خلال مفهومين مختلفين عند معالجة مشكلات التنمية في الدول و هما:

1-1-1-المفهوم الإقتصادي التقليدي :

و يقوم هذا المفهوم على أن التنمية مجرد نمو إقتصادي وبمعناه الضيق (الإدخار، التراكم ، الأسعار، الإنتاجية ، التوازن ، معدل النمو)، والمعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخول . أي أن هذا المفهوم لا يهتم سوى بالعوامل الإقتصادية ، ويتجاهل العوامل الأخرى سواء الإجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع .

---

[1] : Rapport de Gro Harlem Brundtland .1987.'' Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future'' – Rapport ONU-Avril 1987. http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf .

G. Destais.2011. «Les théorisations économiques du développement durable Proposition de décryptage critique » - Colloque international francophone, « Le développement durable : débats et controverses », 15 et 16 décembre 2011, Université Blaise Pascal, Clermont-Ferrand.
http://www.oeconomia.net/private/colloqueddiufm/06.colloquedd-destais.pdf

Revue Internationale des Sciences Sociales « Etude de Développement »- Volume XXIV- 1972 –Numéro 1- UNESCO.
http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000025/002582fo.pdf

كما يعد رأس المال في هذا المفهوم عنصرا أساسيا وعاملا إستراتيجيا في عملية التنمية الدول حتى وإن أفتقد، فيمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي والمساعدات كونه المخرج الوحيد لتأمين النمو الإقتصادي، الذي يتم من خلاله قياس مدى النجاح في تضييق الفجوة بين التخلف و التقدم.

و الهدف من هذا المفهوم هو ترسيخ الاعتقاد بأن النمو الإقتصادي مرادفا للتنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر و يرفع مستوى المعيشة[1].

علما أن العديد من الدراسات حول المفهوم الإقتصادي و التقليدي كما أشار إليه تقرير Brundtland [2] للتنمية والمبني أساسا على تصور للعلاقة بين نمط توزيع الدخل القومي ومرحلة النمو الإقتصادي في الدول الذي يتم إعتماده وتطبيقه على التجارب التنموية ,لم يلقى قبولا كبيرا نظرا لكثرة الانتقاد القائم حوله ، حيث يعالج مفهوم التنمية من منظور أحادي مقتصرا على الجانب الإقتصادي ، وعدم التركيز على مكانة ودور الإنسان كعنصر مركزي للتنمية ،ولم يأخذ في الإعتبار المشاكل المتعلقة بالبعد الدولي للتنمية ، و الإستفادة من توجيه التنمية نحو الخارج وليس نحو الداخل ، كذلك عدم تمتع الإنسان بثمار التنمية وغير ذلك من الثغرات مما ترتب على ذلك ظهور المفهوم الحديث الذي لا ينظر لمفهوم التنمية كمجرد نمو إقتصادي بمعناه الضيق ، بل كمفهوم يعطي معنى شامل ومتكامل للتنمية.

[1] : : خ. ص .عباس , " مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات" – مجلة جامعة بابل –العلوم الانسانية –المجلد21– العدد 2 : 2013 – ص : 02.

[2]: W.W. Rostow, The World Economy: History and Prospect , (Austin: University of Texas Press, 1976);
UN,World Energy Supplies in Selected Years 1929-1950 (New York: 1952);
UN, Statistical Yearbook 1982 (New York: 1985); UNCTAD,
W.S. and E.S. Woytinsky,1953. World Population and Production: Trends and Outlook (New York: Twentieth Century Fund, 1953).

1-1-2-المفهوم الشامل الحديث :

على أساس أن المفهوم الإقتصادي التقليدي للتنمية في معالجة مشاكل التنمية في الدول لم يلقى إجماعا شاملا و ذلك لعدة إعتبارات، تتعلق خاصة بالجذور التاريخية التي تجعل الإقتصاديات تختلف حسب مستوى تقدم و نمو الدول ، و لأسباب إقتصادية وإجتماعية وتاريخية وسياسية . ومن جانب آخر وقوع تلك البلدان تحت تأثيرات خارجية مختلفة تؤثر على عملية التنمية فيها، منها الإندماج الإقتصادي العالمي المتزايد لهذه البلدان، تدويل رأس المال والعمل ، تحسين الاتصالات الدولية ،وعدم امتلاك المجتمعات و خاصة النامية الإرادة ولا يمثل أكثر من محطة عبور للعمليات الخارجية للإقتصاد العالمي .يضاف إلى ذلك ، ما حدث في سبعينيات القرن العشرين من انخفاض معدلات النمو الإقتصادي في معظم الدول الصناعية المتقدمة بشكل حاد على عكس ما كان عليه النمو الإقتصادي في الخمسينيات والستينيات ، وما صاحب ذلك من إرتفاع الأسعار و إرتفاع معدلات البطالة لنسبة مهمة من الأيدي العاملة ، فضلا عن قصور النظامين الإقتصادي والنقدي العالميين في معالجة الأزمة الإقتصادية والنقدية آنذاك وانعكاساتها السلبية على التوجهات التنموية الإقتصادية والإجتماعية للبلدان النامية و أخيرا عدم تمكن بعض البلدان و خاصة النامية من أن تحصل على ما كانت تطمح فيه من معونات وقروض ميسرة تتناسب مع طموحاتها آنذاك في التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، نظرا لموقعها الضعيف و اللاامتكافىء الذي إحتلته في المنظمات الإقتصادية الدولية وسيطرة الدول الرأسمالية على هذه المنظمات.

لقد أدت الأحداث و العوامل سابقة الذكر إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية ،الذي يعتمد الجانب المادي كمفتاح سحري لمشاكل التنمية لحساب مفاهيم حديثة للتنمية ، ومنه بدأت الدعوات من قبل المفكرين والمختصين[1] بقضايا التنمية بضرورة توسيع المفهوم التقليدي للتنمية وأن لا يبقى محصورا ضمن نطاق التصنيع وزيادة الدخل القومي رغم أهميتهما ، بل يفترض به أن يكون أكثر رقياً وتقدماً ليشمل بالإضافة إلى الأهداف

[1]: Rapport.1972. « Analyse Succincte Du Rapport Meadows (Rapport Dit "Du Club De Rome" – 1972) »- http://bibliatheque.danslamarge.com/IMG/pdf/analyse_succinte_du_rapport_Meadows.pdf
Op.Cité : G. Destais «Les théorisations économiques du développement durable Proposition de décryptage critique .p 2-5.

الإقتصادية ،الإهتمام بالأهداف الإجتماعية والسياسية والثقافية وتمتد بشكل متناسق ومتكامل نحو تحسين نوعية الحياة للإنسان ودوره كعنصر مركزي للتنمية ومحركا لها ، وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية. فالتنمية ،لا تكون مجرد تنمية الأشياء ولكنها تنمية الإنسان قبل كل شيء .

1-2- نظريات، نماذج ومفاهيم التنمية:

أشارت الدراسات التي خصت نظريات التنمية إلى وجود عدة مفاهيم للتنمية ، تختلف كما أشرنا إليه حسب فئة المفكرين و المدارس الذين قاموا بمعالجة و دراسة فكرة التنمية، إضافة إلى أن التنمية أصبحت لا تنحصر فقط على الدول النامية ، بل أصبحت تشمل حتى الدول المتقدمة ومن أجل تحديد مفهوم أوسع للتنمية يمكننا إستعراض أهم المراحل التي عرفها مصطلح التنمية.

1-2-1- نموذج النمو الإقتصادي كمفهوم للتنمية :

لقد أشارت الأبحاث و الدراسات[1] إلى أن هذا النموذج إمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات, و قد حددت مفهوم التنمية على أنه الإعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد إعتبرت بعض الدول هذه الإستراتيجية دون جدوى مما دفع بها إلى إعتماد إستراتيجيات أخرى بديلة ومن بينها إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعتبر نموذج W.W.Rostow المعروف بإسم "مراحل النمو الإقتصادي" من بين النماذج الشهيرة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها ،و قد إمتدت مرحلة إعتماد هذا النموذج حتى نهاية السبعينات و ذلك مع ظهور نماذج جديدة كانت أكثر شمولية و فاعلية، ذلك لأنه في الفترة التي ظهر فيها هذا النموذج كانت ضرورة إيجاد

[1] : Op.Cité : G. Destais «Les théorisations économiques du développement durable Proposition de décryptage critique ».
L.D. Brochard.2011. « Le développement durable: enjeux de définition et de mesurabilité » - Université Du Québec A Montréal- Juin 2011. https://archipel.uqam.ca/4046/1/M12097.pdf

علاقة و إرتباط بين ، الرفاهية الإجتماعية والسياسة الإقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الإقتصاد السياسي وعلم الإجتماع.

وقد عرفت السياسة الإقتصادية على أنها السعي العقلاني من أجل تحقيق النمو مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي ، وقد نوقشت السياسة الإقتصادية، كمسألة تتعلق بالإستغلال و الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية ، ،كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الإقتصادية و الإجتماعية متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه هذه السياسات الإقتصادية و كما تجاهلت الفصل بين ما هو بيئي وما هو إقتصادي و هو ما كان واضحا في القضايا التي أثارت جدلا واسعا حول البيئة.

وبحلول أو اخر السبعينات وبداية الثمانينات طغت على النقاشات نظريات جديدة ، وكانت تنطوي على وجهات نظر و نظريات تنموية أكثر تقدما و أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، ، و قد شملت بشكل خاص تحليل أثر السياسات الإقتصادية على المسائل الإجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع العادل للثروات ضمن الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية ونضوب الموارد والتلوث ضمن الجوانب البيئية ، حينها بينت الدراسات بأن توقعات البيئة العالمية إذا ما إستمرت الإتجاهات آنذاك في النمو الديمغرافي و الإقتصادي ستزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرها الإستيعابية وقد تضيع المكاسب ، و تؤثر سلبا على الأنماط الإستهلاكية البيئية.

1-2-2- – نموذج المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية:

يعتبر تقرير نادي روما الذي صدر عام 1972[1] و الذي إعتمد على البحث الذي تم إصداره ككتاب تحت عنوان "حدود النمو"[2] نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية ،حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان و إستهلاك الموارد والتلوث البيئي ، ففي هذا التقرير تم دق ناقوس الخطر إلى ما يمكن

1 : Op.Cité : Rapport « Analyse Succincte Du Rapport Meadows »(Rapport Dit "Du Club De Rome" – 1972).
2: D. Meadows,D.Meadows, J. Randers.2004. « The limits to growth- the 30 years update»- Nouvelle Edition Novembre 2004 – Earthscan –London. https://www.taylorfrancis.com/books/9781136536144

أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للنمو الإقتصادي والتزايد السكاني و سياسة التصنيع من إستنزاف للموارد الطبيعة وتلوث والضغط على النظام البيئي ، ،كما تم نشر في نفس البحث نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي: إستنزاف الموارد الطبيعية ، النمو السكاني، سوء التغذية، التصنيع و تدهور البيئة حيث أبرزت هذه الدراسة إتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الأرض وذلك لمدة دراسة إمتدت على مدى ثلاثين سنة.

في نفس السنة وبالتحديد تم عقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة و الأرض ،في الفترة ما بين 5-16 جوان 1972 بستوكهولم ، والتي تعتبر الأولى من نوعها وذلك راجع إلى إدخال البعد البيئي ضمن الأبعاد التنموية ، حيث تناولت بالإضافة إلى ظهور مفهوم التنمية البيئية، ، إنعكاسات التفاعلات القائمة بين التنمية والبيئة وربطها بالتنمية الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية[1] .

و إنطلاقا من هذه الفترة ظهرت فكرة إنشاء وزارات للبيئة في بعض الدول[2] وتم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الإقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الإقتصادية وتفادي التعدي عليها ، وبالتالي أشارت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة و ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة ، وفي سنة 1982 تم إعتماد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفق تقرير عن حالة البيئة العالمية ، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25.000 ألف نوع من الأصناف النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الإنقراض ، وفي 28 أكتوبر 1982 ،أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة[3] الذي كان الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، بالإضافة إلى وجوب الأخذ بعين الإعتبار النظام و البعدين الطبيعي و البيئي عند وضع كافة الخطط التنموية.

[1] : Declaration De Stockholm – Conférence des Nations Unies sur l'Environnement – 5-16 Juin 1972. https://www.diplomatie.gouv.fr/sites/odyssee-developpementdurable/files/1/__Declaration_finale_conference_stockholm_1972.pdf

[2] : https://fr.wikipedia.org/wiki/Minist%C3%A8re_de_l%27Environnement

[3] : http://ise.unige.ch/isdd/IMG/pdf/1982_Charte_Mondiale_Nature_JO.pdf

1-2-3- نموذج و فكرة التنمية المستدامة:

في 27 أفريل 1987، قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك ، والذي كان أو ل تقرير أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي ، المعروف بتقرير Brundtland [1] برئاسة الوزيرة الأولى للنرويج برونتلند ،و قد تشكلت لجنة العمل بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983 ،وقد ضمت 22 شخصية من الخبراء في عالم السياسة والإقتصاد وخبراء التنمية والتخطيط في العالم، ويتمثل الغرض الرئيسي للجنة هو دراسة تأثير السياسات التصنيعية والإقتصادية لدول العالم على الموارد الطبيعية ولكن ، و التي لا يمكن إعتبارها ثروات يمكن أن تهدرها الأجيال الحالية كيفما تشاء ،بل هو عنصر ضروري تستفيد منه بعقلانية الأجيال الحالية و المستقبلية على حد سواء ، ويقدم هذا التقرير أو ل تعريف لمفهوم التنمية المستدامة **" التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها. مع مراعاة عنصرين متأصلين لهذه الفكرة:**

- **مفهوم "الإحتياجات"، وعلى وجه الخصوص الإحتياجات الأساسية للفقراء، الذين ينبغي إيلاءهم أعلى أولوية،**
- **و فكرة القيود التي تفرضها حالة تقنياتنا وتنظيمنا الإجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الإحتياجات الحالية والمستقبلية. ".**

[1] : Op.Cité : Rapport de Gro Harlem Brundtland

و بعد ذلك ظهرت عدة تعاريف لمفهوم التنمية المستدامة و منها:

في عام 1991 ، إقترح Ignacy Sachs[1] تعريفاً مقرباً مما أسماه التنمية الإيكولوجية: "**التنمية الذاتية و الإعتماد على قواته الخاصة ، مع مراعاة منطق إحتياجات كل السكان ، وإدراك البعد الإيكولوجي والسعي إلى الانسجام بين الرجل والطبيعة**".

في فرنسا ، عرفت جمعية **AFNOR**[2] التنمية المستدامة كظاهرة "**يتم بموجبها الحفاظ على مكونات النظام البيئي ووظائفها للأجيال الحالية والمستقبلية**".

و هذا التعريف، يتضمن مكونات النظام البيئي ، بالإضافة إلى البشر وبيئتهم المادية ، النباتات والحيوانات.

فبالنسبة للبشر، يعني المفهوم وجود توازن في تلبية الإحتياجات الأساسية: الظروف الإقتصادية والبيئية والإجتماعية والثقافية للتواجد داخل المجتمع.

كما أن الإحتياجات الأساسية تشمل إحتياجات الإنسان كعنصر أساسي يعيش في بيئة محددة ، تسمى الإحتياجات الأولية أو الفسيولوجية. و بالضرورة فالفرد مطالب بإعادة إنتاج ما يقوم بإستهلاكه ، وبالتالي يسهم في تجديد الثروات للأجيال.

1-2-4- نموذج و فكرة البيئة والتنمية:

أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو في الفترة من 05 إلى 14 جوان 1992[3] و خلاله تم الإعلان من طرف حوالي 101 دولة بأن جودة البيئة وسلامة الإقتصاد يرتبطان ببعضهما البعض غير قابلان للإنفصال ، و قد كانت قمة ريو بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث إستحوذ مفهوم التنمية المستدامة على

[1] : E.Berr .2013."L'écodéveloppement comme fondement d'une économie politique du développement soutenable" – Artcile - Revue Francophone du Développement Durable, n°2, octobre 2013.p 12. http://gretha.u-bordeaux.fr/sites/default/files/doc_chercheurs/de_lecodeveloppement_au_developpement_durable_rfdd_2013_0.pdf

2 : جمعية المعايير الفرنسية - Association Française de Normalisation

[3] : O. Godard « Le développement durable de Rio de Janeiro (1992) à Johannesburg (2002) » - laboratoire d'économétrie - Cahier n° 2003-017 – Article- page : 01. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00242971/document

إهتمام العالم، حيث أحدثت نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة و الإعتبارات البيئية من جهة أخرى وقد تم تحديد في هذه القمة، المبادئ التي تؤدي إلى التوفيق بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة والمتمثلة في الحماية البيئية، الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية.

1-2-5- نموذج و فكرة التنمية المستدامة لإعلان الالفية:

في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية[1] الذي شارك فيه أكثر من 172 رئيس دولة وحكومة بنيويورك سنة 2000 ، تم الإعلان عن أهداف التنمية للألفية الثالثة ، وتطرق فيه إلى مجمل القضايا السياسية و الإقتصادية على المستوى الدولي ، وقد ركز إعلان الألفية للتنمية على تخفيض معدلات الفقر وتحسين نوعية الحياة و ضمان الإستدامة البيئية وبناء شراكة التي من شأنها جعل العولمة قوة دفع تنموية لكافة سكان العالم، ووفر منظورا متكاملا لكيفية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم ، و إشتملت الأهداف المتفق عليها على :

- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- الهدف الثاني: تعميم حق التعليم الإبتدائي ؛
- الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من العمل؛
- الهدف الرابع :تخفيض معدلات وفيات الأطفال ؛
- الهدف الخامس :تحسين الصحة و الصحة النفسانية؛
- الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا غيرها من الأمراض ؛
- الهدف السابع : ضمان الإستدامة البيئية ؛
- الهدف الثامن :إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

1 : Résolution adoptée par l'Assemblée générale - Déclaration du Millénaire- 8e séance plénière- 08 septembre 2000. http://www.un.org/french/millenaire/ares552f.htm

وتمت إضافة لأهداف الألفية الثمانية بعضا من العناصر المكملة والأولويات التي ينبغي مراعاتها و قد حددت سنة 2015 السنة التي يفترض أن يكتمل فيها الأهداف الثمانية المعلنة في حدود المؤشرات المرحلية المتفق عليها التالية:

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف؛
- كفالة تمكن الأطفال في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي؛ ، سواء الذكور أو الإناث منهم ،
- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005 ؛ و لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015 .
- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين ومعدل الوفيات عند الولادة بمقدار75%؛
- مكافحة إنتشار فيروس نقص المناعة و وقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية؛
- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وحصر فقدان الموارد البيئية؛
- تخفيض نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف؛
- ويشمل المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز؛ و يشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية ،بتخفيض معدلات الفقر على الصعيد الوطني والصعيد العالمي.

1-2-6- نموذج و فكرة التنمية المستدامة لمؤتمر القمة العالمي بجوهانسبورغ:

بعد عشر سنوات من إنعقاد مؤتمر ري ودي جانيرو تم دعوة جميع ممثلي الدول والحكومات، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي (السلطات ، المواطنين والجمعيات المحلية والشركات الناشطة في المجال)، لإقامة شراكات ، حيث إنعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002، قصد إعتماد خطة عمل من أجل حماية الموارد الطبيعية تأكيدا على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة وعلى أن حماية البيئة والتنمية الإجتماعية و الإقتصادية

أصبحت أمورا لابد منها لتحقيق التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى الوقوف على ما تم تحقيقه في هذا المجال منذ قمة الأرض وما تمخض عنها من إعلانات دولية في مجال البيئة والتنمية ، وأكد إعلان مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي إنعقد بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا على أهمية إلتزام شعوب العالم بالتنمية المستدامة و خاصة[1]:

- الإلتزام بإقامة مجتمع عالمي إنساني ومنصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع؛
- العمل على ضمان رفاهية الأجيال القادمة عن طريق مكافحة الفقر وتدهور البيئة وأنماط التنمية غير المستدامة؛
- التعاهد على تعزيز وتقوية أ ركان التنمية المستدامة التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية وحماية البيئة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛
- السعي بعزم لوضع خطة عملية وواضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر؛
- تغيير أنماط الإنتاج و الإستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية كمتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛
- مواجهة تحديات التنمية المستدامة المتمثلة في:
- الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الإتساع بين العالمين المتقدم والنامي اللتان تشكلان تهديدا كبيرا للإزدهار والأمن والإستقرار على مستوى العالم؛
- البيئة العالمية التي تعاني من التدهور الناتج عن تناقص التنوع البيولوجي المستمر، و إستنفاذ الأرصدة السمكية، والتصحر الذي يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة.

وأشارت قمة جوهانسبورغ إلى أن ممارسة الحكم الرشيد داخل كل بلد تشكل شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، فعلى الصعيد الداخلي تعتبر السياسات البيئية السليمة والسياسات الإجتماعية والإقتصادية الصائبة والمؤسسات

[1]: Rapport du Sommet mondial pour le développement durable- Johannesburg (Afrique du Sud), 26 août-4 septembre 2002- Nations Unies • New York, 2002. https://www.francophonie.org/IMG/pdf/Johannesburg.pdf

والبيئة ، وتدابير مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين ، الديمقراطية المستجيبة لإحتياجات الناس، وسيادة القانون التمكينية لإستثمار بمثابة القواعد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما أنه نتيجة للعولمة، أصبحت بعض العناصر الخارجية حاسمة في تحديد نجاح أو فشل الجهود الوطنية التي تبذلها وتشير الفجوة القائمة بين البلدان النامية البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى إستمرار الحاجة إلى بيئة ديناميكية و تمكينية على صعيد الإقتصاد الدولي ،تكون داعمة للتعاون الدولي وخاصة في مجالات المالية ،ونقل التكنولوجيا، والديون، والتجارة ومشاركة البلدان النامية فيإتخاذ القرار العالمي إذا ما الحفاظ على التقدم العالمي صوب تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل السلام والأمن والإستقرار و إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية ، العناصر الكاملة والفاعلة وإحترام التنوع الثقافي .

مما سبق نلاحظ ان و مفهوم التنمية المستدامة و رغم المؤتمرات و النماذج التي مر بها ،قد ارتبط بإشكالين عالميان دائمين ،تكون فيهما أية دولة مهما كان تطورها في مواجهة و صراع متواصل معهما و يتمثلان في :

- الانتشار الواسع والمتزايد للفقر؛
- التدهور المستمر للبيئة.

و الشكل 08 أدناه، يوضح المراحل و الهيئات و الجهات التي سأهم ت في تطوير، تفعيل و ترقية مفهوم التنمية المستدامة.

الشكل 08: مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة.

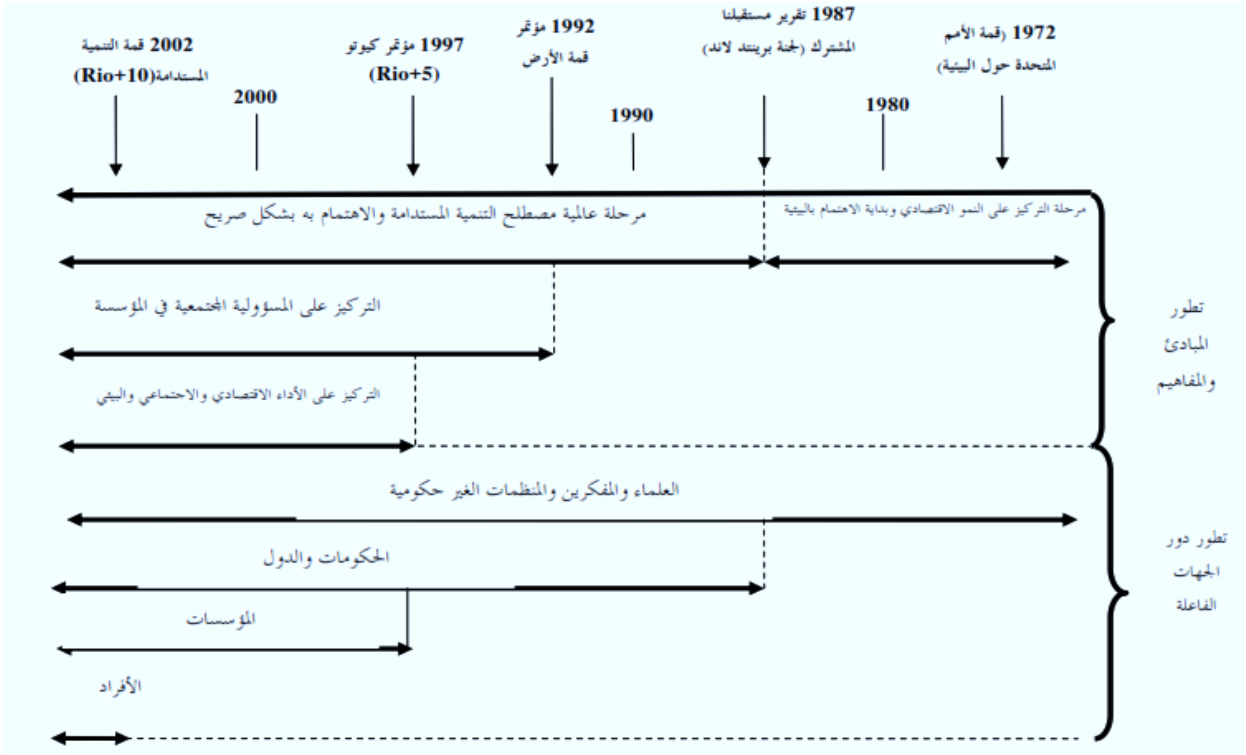

المصدر : ن.مشري "دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية"- مذكرة ماجستير –جامعة فرحات عباس- سطيف- 2010-2011- ص: 49.

و من خلال النماذج السابقة كذلك ،يمكن إعداد الجدول09 أدناه الذي يوضح النماذج و التطورات التي مرت بها التنمية المستدامة و هذا بداية من الحرب العالمية الثانية إلى غاية آخر نموذج تم إقراره من طرف الأمم المتحدة.

الجدول 09: مراحل تطور نماذج و مفاهيم التنمية المستدامة

مفهوم التنمية	الفترة الزمنية / بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
التنمية= النمو الإقتصادي W. W.ROSTOW	نهاية الحرب العالمية الثانية – تقرير نادي روما 1972	-إهتمام كبير ورئيس بالجوانب الإقتصادية- إهتمام ضعيف بالجوانب الإجتماعية -أهم ال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الآخرى بافتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة.	الإنسان هدف التنمية **التنمية من أجل إنسان**
التنمية = النمو الإقتصادي +التوزيع العادي للثروات	تقرير نادي روما 1972إلى تقرير Brundtland	-إهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية -إهتمام متوسط بالجوانب الإجتماعية -إهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الآخرى بافتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة.	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان – . الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان.
التنمية الشاملة =الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية بالمستوى نفسه	تقرير Brundtland إلى مؤتمر ريو 1992	-إهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية. إهتمام كبير بالجوانب الإجتماعية. -إهتمام كبير بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مرتبطة جزئيا بالجوانب الآخرى	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان – . الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان – . الإنسان وسيلة التنمية /تنمية بوساطة الإنسان .
التنمية المستدامة = الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بنفس المستوى.	مؤتمر ريو 1992 إلى وقتنا الحاضر	إهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية – . إهتمام كبير بالجوانب الإجتماعية – . إهتمام كبير بالجوانب البيئية – . إهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى بإفتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة.	-الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان – . الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان. – الإنسان وسيلة التنمية / تنمية بوساطة الإنسان.

المصدر : بناءا على المعطيات المتحصل عليها من التقارير و النماذج محل الدراسة.

1-3- دراسة و تحليل مفهوم جدول أعمال القرن21 (الأجندة 21):

يتضمن جدول أعمال القرن 21 خطة عمل لتحقيق التنمية المستدامة تبناها زعماء دول العالم في جدول أعمال أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية و هو مؤتمر قمة الأرض الذي أقيم في ريودي جانيرو بالبرازيل1992 , والمعروف أيضا بإسم الأجندة 21 و التسمية تعني ما يجب القيام به وفق جدول الأعمال خلال القرن 21 والذي كان بمثابة نقطة تحول في مفهوم التنمية حيث أضاف لها البعد البيئي وضرورة الإهتمام بحماية الموارد الطبيعية[1].

و قد أعتبر برنامجا شاملا لمعالجة مجمل القضايا البيئية والتنموية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تكامل الجهود المحلية والإقليمية والعالمية .

و قد أعد في شكل دليل تنفيذي للتنمية المستدامة الإقليمية والمحلية ،وهو يحتوي على 40 فصل مقسم إلى 04 أقسام، يمثل 115 مقترح تعمل على توجيه القرارات على جميع المستويات وتم توقيع هذه الوثيقة من قبل أكثر من 150 دولة.

1-3-1 – مفهوم الأجندة 21:

هي خطة عمل، تحدد أهداف ووسائل تنفيذ التنمية المستدامة للأقاليم، ويتم ذلك من خلال وضع متماسك لأهداف المجتمع، بالإضافة إلى التشاور مع جميع الفاعلين الإجتماعيين و الإقتصاديين، فهي تعتبر عملية تفكير إستراتيجي من أجل وضع مشروع جماعي لتنمية الإقليم المحلي على المدى الطويل، وذلك من خلال البحث عن التوافق والتقارب بين جميع الأبعاد: الإقتصادية والبيئية والبشرية و الإجتماعية .و تقوم الأجندة 21 بمعالجة المشاكل الحالية على المستوى العالمي، وتهدف إلى إعداد العالم للمهام التي تنتظره في المستقبل، وتعتبر هذه العملية ذات طابع تشاركي في الإقليم، تتحقق من خلال وضع و تنفيذ برنامج عمل، ويتم تقييمه بشكل دوري، يتطلب

[1] : Rapport du Sommet mondial pour le développement durable- Johannesburg (Afrique du Sud), 26 août-4 septembre 2002- Nations Unies • New York, 2002. https://www.francophonie.org/IMG/pdf/Johannesburg.pdf

برنامج العمل هذا تعبئة فعلية لجميع الجهات الفاعلة في الإقليم .إن التطبيق على المستوى المحلي يتوافق مع المبادئ المعمول بها على المستوى الدولي في جدول أعمال القرن 21 للأمم المتحدة، المشار لها في الفصل 12 ،و من الضروري التمييز بين الأجندة 21 والأجندة 21 المحلية فقد تم تعريف الأجندة 21 على المستوى الدولي في مؤتمر ريو، بينما تعتبر الأجندة 21 المحلية كعملية تطبيق لمجموعة توصيات الأجندة 21 على المستوى المحلي، والتي يتم إعدادها وتنفيذها من طرف كافة الفاعلين المحليين[1].

1-3-2- مبادئ الأجندة 21 المحلية:

تشتمل الأجندة 21 المحلية على أربعة مبادئ أساسية توجيهية تتمثل في :

- **الحماية و الحفاظ على البيئة** :من خلال العمل على الحد من العوامل المؤثرة سلبا على البيئة والعمل على دعم الأنشطة البشرية التي تولي أهم ية بالغة لها و للطبيعة؛
- **الإنصاف الإجتماعي**: من خلال عملية دمج لجميع الإهتمامات البيئية و الإهتمامات الإجتماعية؛
- **الكفاءة الإقتصادية والبيئة**: ويقصد بها عملية دمج البعد البيئي في كل العمليات الرامية لتحقيق التنمية الإقتصادية؛
- **الحوكمة المحلية** : وذلك عن طريق تأسيس نمط جديد من التعاون بني القطاعين العام و الخاص والمجتمعات المحلية.

1-3-3- نموذج و منهجية إعداد الأجندة 21 المحلية:

للتوضيح تجدر الإشارة أنه لا يوجد نموذج موحد لجدول الأعمال 21 المحلي لكل الدول ، حيث يجب أن يعكس كل برنامج عمل الوضع المحلي والجهات الفاعلة وتوقعاته لكل بلد و خاصة على المستوى المحلي، حيث يتم وضع جدول أعمال 21 على مدى 3 إلى 4 سنوات.

1 : Article - "Les Agendas 21 en Languedoc-Roussillon"- Octobre 2015. http://www.agenda21.languedoc-roussillon.developpement-durable.gouv.fr/qu-est-ce-qu-un-agenda-21-r9.html

وتتمثل المراحل الرئيسية لصياغته في تشخيص خطة العمل ومن ثم إعدادها في تقرير يتضمن محورين:

- يتم تنظيم تشخيص و إنشاء جرد للأراضي (التاريخ والموارد ونقاط القوة والضعف، ...) ؛
- تقييم السياسات التي تم أو سيتم إنتهاجها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بالتشاور خاصة مع المؤسسات الفاعلة و المؤثرة.

وبينت التجارب أن تقاسم الأفكار أمر صعب في كثير من الأحيان، ولكنه يسهم بشكل كبير في مصداقية جدول أعمال القرن 21.

تعتبر الأجندة21 المحلية خطة عمل ينتهجها الفاعلون المحليون من أجل تحقيق تنمية إقليمية محلية مستدامة، تقوم على مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- أن يقوم كل مجتمع محلي بعملية تصميم جدول أعماله إنطاقا من واقعه و إحتياجاته؛
- أن ينطوي على فتح مجالات إختصاص المسؤولين المنتخبين و المصالح التقنية؛
- إن جدول الأعمال يدعو جميع القوى الحية للمجتمع، إلى تضافر جهودها لتحقيق تنمية محلية مستدامة؛
- إن جدول أعمال الأجندة المحلية يسمح بتسهيل عملية إنشاء شبكة من الجهات الفاعلة والخبرات و المعارف؛
- يساهم في بناء ثقافة التنمية المستدامة، ويخلق الظروف الملائمة للحوار بين صانعي القرار والمواطنين.

1-4- مبادئ وخصائص التنمية المستدامة:

كما أشرنا سابقا فإن للتنمية المستدامة عدة أهداف سوآءا على المستوى العالمي أو المحلي ، كما أن تحقيق هاته الأهداف يحتاج إلى إعتماد مبادئ أساسية لا يجب التنازل عنها خاصة أن العلاقة ما بين التنمية و البيئة أصبحت علاقة تكاملية و ليست مستقلة أو تنافسية، ذلك أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الموارد البيئية

نادرة بسببها و لذلك وجب حماية البيئة و السعي نحو تحديد الموارد المستنزفة ، ولهذا فإن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية و إستمراريتها، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية ، التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ونماذجها وهذه المبادئ هي:

1- 4-1- إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: .

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري، ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام العالمي أي ان أي تغير يطرأ على عناصر ومحتويات أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في محتوى وعناصر النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها و أحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة، إن إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الإهتمام بجميع جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي .

وقد حددت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها « مستقبلنا الذي نريده L'avenir que nous voulons »[1] أنه لتحقيق التنمية المستدامة، فإننا سنحتاج للأليات السبعة التالية :

نظام إنتاج ي: يراعي كل الأمور و الإعتبارات للتوليفة ما بين البيئية و التنمية.

نظام تكنولوجي: يمكنه أن يبحث بإستمرار عن إيجاد حلول جديد مبتكرة.

نظام إقتصادي: قادر على توليد الفوائض و المعرفة التقنية على أسس من التواصل والاستقلالية .

نظام دولي: يراعي أنماط وأشكال التواصل في التجارة والتمويل الدوليين.

[1] : Rapport.2012. « Conférence Des Nations Unies sur le Développement Durable » - Rio de Janeiro, Brésil 20-22 juin 2012 . https://rio20.un.org/sites/rio20.un.org/files/a-conf.216-l-1_french.pdf.pdf

نظام اجتماعي: يعطي حلولا للتوترات التي تظهر نتيجة التضاربات التي قد تصاحب التنمية.

نظام سياسي: يؤمن مشاركة المواطن المؤثرة في صنع القرار .

نظام إداري: يتسم بالمرونة ولديه القدرة على التصحيح والعلاج الذاتي.

1- 4-2- المشاركة الشعبية :

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً ، ووضع السياسات الواجب إتخاذها في مجال تخطيط التنمية المستدامة و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مناطق حضرية أو ريفية.

وهذا يعني أن التنمية سواء وفق نظام افقي أو عمودي ، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهالي ، والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها كما أشرنا إليه في خطوات إعداد و تنفيذ الأجندة 21.

ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية تبدأ من أسفل السلم الإجتماعي و الإقتصادي ، يرجع أساسا إلى الدور المتعاظم للهيئات و الجماعات المحلية و المجالس البلدية والريفية ،حيث أن عشرات القرارات ، التي تخدم حاجات و أولويات المجتمع المحلي ، وتعمل على تشكيله وفق نمط معين ، يتم أساسا إتخاذها على هاته المستويات.

وبعبارة أخرى فإن الديمومة البيئية و الإجتماعية على الصعيد المحلي و الريفي ، تتمحور حول إدارة الموارد و إستخدام نموذج ديمقراطي و متفتح في صنع القرار ، حيث يتقاسم مستخدمو الموارد القوة والسلطة في صنع القرار مع منظمي هذه الموارد ، ويقومون بذلك ضمن نظام مرن يشجع إستمرار التقييم والمراجعة والتغيير بينما يعمل على حماية حقوق الإنسان الأساسية .

من خلال ما سبق يمكن أن نحدد خصائص التنمية المستدامة في العناصر التالية[1]:

- **الإستمرارية** : وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة إستثمار جزء منه بما يمكن من إجراء الإحلال والتجديد و صيانة الموارد.
- **تنظيم إستخدام الموارد الطبيعية** : الموارد غير المتجددة سواء (القابلة للنفاذ – الناضبة) أو المتجددة بما يضمن تحقيق مصلحة الأجيال القادمة.
- **تحقيق التوازن البيئي**: وهو معيار الضابط للتنمية المستدامة، ويعني المحافظة على البيئة بما في ذلك إنتاج ثروات متجددة يضمن سلامة الحياة الطبيعية، و إستخدام عادل للثروات غير المتجددة وتجدر إلى أن الهدف هنا ليس فقط تحسين البيئة، ولكن أيضاً ، إيجاد نوع من التكامل في عملية صنع القرار.

1-4-3- إعتماد التنمية المستدامة على الأسس و الإعتبارات البيئية :

بما أن الهدف منها توصيل رأسمال الطبيعي إلى الأجيال اللاحقة و إعطاء صورة إجتماعية جديدة للطبيعة، هو ما يؤدي إلى البحث في المقام الأول عن مصادر التلوث ، وذلك فيما يتعلق بكل من :

- **قاعدة المخرجات**: حيث يجب أن يكون توليد المخّلفات بما لا يتعدى قدرة إستيعاب الأرض لهذه المخلفات أو أن تضر بقدرتها على الإستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.
- **قاعدة المدخلات**: وتشمل المصادر المتجددة ،فإستهلاك هذه المصادر يجب أن لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد، والمصادر غير المتجددة فإستهلاكها يجب أن يكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخِدم للمصادر المتجددة، علما أن الناتج من إستخدام المصادر المستنفذة، يجب إستخدام جزء منه في تلبية وإشباع الحاجات الحالية و إستثمار باقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.
-

[1] : أحمد أبو اليزيد الرسول،" التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج"، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2007 – ص: 92-93.

1-4-4- تحفيز المشاركة الشعبية العامة: وتنسيق الرؤى المختلفة للإبداع والعمل نحو تحقيق أهداف مشتركة للمستقبل ولتدعيم منهجية متكاملة للتواصل.

1-4-5-التعلم: من الآخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلى لتحسين البيئة.

2- مؤشرات قياس فعالية و أهداف التنمية المستدامة:

كما أشرنا سابقا فإن للتنمية المستدامة عدة أهداف ومبادئ ، و من الضروري من أجل إبراز مدى التقدم الحاصل لتحقيقها في كل جزء من جوانبها، بالإضافة إلى متابعة جميع النشاطات المسطرة، وجب وضع مؤشرات والتي تساهم في تقييم مدى تقدم الدول ، والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة ، بشكل فعلي ولابد أن يكون واضحاً أنه رغم كون بعض العناصر كالجانب الديموغرافي و الإقتصادي للنظم البشرية قابل عموما لقياسه بالأرقام ، فإن العناصر الأخرى يكتنفها بعض الغموض من حيث القياس الكمي أحياناً، و هو ما إستدعى إيجاد بعض المؤشرات الخاصة بها ، كما يجب أن يتوفر المؤشر على بعض المواصفات التي تؤهله للقياس الحقيقي و العقلاني.

فالمؤشر يعرف على أنه: " المؤشر هو المعلومات أو مجموعة من المعلومات التي تسهم في تقييم وضع أو حالة ما في أي وقت من طرف صانع القرار"[1].

كما يمكن تعريف مؤشر الأداء: " مؤشر الأداء **KPI**[2] هو مقياس أو مجموعة من التدابير التي تركز على جانب هام من الأداء العام لمؤسسة أو هيئة ما. و هو يعمل على التوجيه الدائم لصانع القرار حتى تحقيق الأهداف"[3].

[1] : https://www.piloter.org/mesurer/tableaudebord/indicateur-performance.htm
[2]:KPI est un acronyme pour Key Performance Indicator traduit en Français par **indicateur clé de performance**.
Les Indicateurs clés de performance (Key Performance Indicator) sont des indicateurs mesurables d'aide décisionnelle.
[3] : Idem- même page.

2-1- خصائص إعداد مؤشرات التنمية المستدامة :

كما أن المؤشرات الأداء الخاصة بقياس التنمية المستدامة ، يجب أن تتوفر على خصائص من بينها[1]:

- أن تكون المؤشرات قابلة للقياس.
- أن تكون واضحة ودقيقة ويمكن فهمها وتقبلها .
- أن تعكس شيئاً أساسياً عن جوانب المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.
- يمكن التنبؤ بها أو توقعها .
- أن تكون لها مرجعية.
- أن تقوم على بيانات متاحة أو يمكن جمعها .
- أن يمكن التحكم بها.
- أن تكون حساسة للزمن وعبر المكان.
- أن تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى.

كما يتم تنظيم مؤشرات التنمية المستدامة وفقًا لمنهج موضوعي ويتم توزيعها على 10 محاور. تغطي هذه المواضيع و المحاور الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية والمؤسساتية للتنمية ككل. وهي تتوافق مع التحديات الرئيسية (نمط الإنتاج و الإستهلاك ، والإدماج الإجتماعي ، والصحة العامة ، وتغير المناخ ، والطاقة ، والنقل ، والموارد الطبيعية ، والشراكة العالمية) ، وهو هدف رئيسي (التنمية الإجتماعية والإقتصادية) ومبدأ توجيهي (الحكم الراشد) في الإستراتيجية النموذجية للتنمية المستدامة.

[1]: Rapport.2014. « indicateurs de développement durable approche méthodologique et proposition d'indicateurs dans le cadre de la 1ère stratégie wallonne de développement durable »- Département Du Développement Durable – Service Public De Wallonie – Juin 2014 – Pages : 03-04. http://www.wallonie.be/sites/wallonie/files/pages/fichiers/approche_methodologique_et_proposition_dindicateurs.pdf

و يتم تقسيم كل موضوع إلى موضوعات فرعية تعكس الأهداف التشغيلية والإجراءات المحددة في الإستراتيجية التنموية. إلى جانب التصنيف المحوري، يتم تنظيم المؤشرات وفقًا لمقاربة هرمية ثلاثية المستويات تعكس هيكل الإستراتيجية.

يمكن تمييز أربعة أنواع من المؤشرات وفقًا لنوع المعلومات التي تقدمها:

- عوامل الرئيسية و تقع في المستوى الأول و هي تخص الأهداف العامة المتعلقة بالتحديات الرئيسية المحددة في الإستراتيجية ؛
- المؤشرات التشغيلية في المستوى الثاني، و تتوافق مع الأهداف التشغيلية للإستراتيجية وهي المؤشرات الرئيسية للموضوعات الفرعية ؛
- المؤشرات التوضيحية (المستوى الثالث) التي تتعلق بالإجراءات الموضحة في الإستراتيجية أو القضايا الأخرى ذات الصلة لتحليل التقدم نحو أهداف الإستراتيجية و هي تتعلق عادة بدور الجمعيات و المجتمع المدني وقد تشمل أيضًا تصنيفات المؤشرات حسب الجنس أو السن ؛
- المؤشرات المرجعية التي توفر معلومات المقارنة مع النماذج الخبيرة ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

2-2- معايير إختيار المؤشرات:

يتم تحديد إختيار المؤشرات وفق عدة معايير[1]:

1- إحترام التوازن بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة ، والترابط بين المؤشرات في نفس الموضوع ،

2- الطبيعة التوضيحية للمشكلة، وسهولة تفسيرها.

3- تتسم بالموثوقية وتوافر البيانات (الزمنية والجغرافية) بكل شفافية.

4- القدرة على جمع المؤشرات في لوحة القيادة وفق نظام: المؤشرات الرئيسية، و مؤشرات التأثير.

[1] : Op.Cité : Rapport - « indicateurs de développement durable.... » - Page : 04.

2-3- مؤشرات التنمية المستدامة:

2-3-1- البصمة و القيمة البيئية:

اللمسة أو البصمة البيئية هو مؤشر يقيس تأثير النشاط البشري على البيئة ، وقد تم تطويره بواسطة Mathis Wackernagel و William Rees في كتابهم "البصمة البيئية "، الذي نشر في عام 1999 [1]، كلى المؤلفين عرف البصمة البيئية على أنها أداة محاسبية تسمح بتقدير الموارد المستخدمة والنفايات الناتجة عن السكان في مساحة محددة و تكون الدولة ذات إستدامة بيئية ، بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة ،إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

وبعبارة أخرى ، فأنها تأخذ بعين الإعتبار الموارد المستخدمة و النفايات التي ينتجها السكان في إقليم معين ومحاولة إيجاد القاسم المشترك ، وهو مساحة الأرض التي يتواجد بها العنصرين السابقين.

إنطلاقا من هذه البيانات، فمن الممكن التحقق من ما إذا كانت المساحة المحسوبة تقابل نفس المساحة التي يستغلها السكان أو إذا كان هذا العدد من السكان يستخدم الموارد بشكل عقلاني أو بأقل المساحة ممكنة.

و يتم حساب هذا المؤشر وفق النموذج التالي [2]:

$$EFp = (P/Yn) \times YF \times EQF$$

حيث:

- EFp: هو القيمة البيئية لمنطقة معينة.
- P: يعبر عن الإنتاج الفعلي للعينة أي قدرتها الإنتاجية.
- Yn: المعدل الوطني لمردودية هذا النوع من الأراضي.
- YF و EQF: هي عوامل الإنتاج والقيمة الوطنية الإقليم." عبارة عن معدل محسوب مسبقا من طرف المصالح المختصة.

[1] : Mathis Wackernagel et William Rees.1999. « Notre empreinte écologique », éditions Écosociété- 1999. Consulté le 28 mai 2018. URL : http://journals.openedition.org/vertigo/5230

[2] : Op.Cité : Rapport - « indicateurs de développement durable.... » - Page : 44.

كما يجب الإشارة إلى الإقتراح الخاص بالمؤشر البئي في المنتدى الإقتصادي العالمي للمؤشرات التنمية المستدامة للعام 2002 ،و هي عبارة عن دراسة مقارنة على مستوى العالم للإستدامة البيئية، حيث شملت الدراسة 182 دولة، وبالرغم من وجود العديد من الإنتقادات ، حول هذه المؤشرات وأهمها عدم إدماج إحتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها ، وهذا ما وضع دولا كثيرة من المعروف أن لها تأثيرات ملوثة وضارة بيئياً على الموارد الطبيعية خارج حدودها ، مثل كندا والولايات المتحدة ، ومعظم الدولة الغربية في مراكز متقدمة في قائمة دول ذات الإستدامة العالية[1] إضافة إلى المؤشرات التي طورتها لجنة التنمية المستدامة في منظمة الأمم المتحدة وتسمى عادة بـ: **الضغط, الحالة, الإستجابة.** **Pression- Etat- Réponse**[2].

فمؤشرات الضغط: فهي تصف الضغوط التي تمارس على البيئة بسبب النشاط البشري. ويمكن أن تكون مباشرة كإنبعاث الغازات السامة و رمي المواد و النفايات الملوثة ، أو إنتاج النفايات أو إستهلاك الموارد الطبيعية ، أو غير مباشرة ، إذا كانت تتعلق بنشاط الإنسان كالتبذير و عدم تجديد الموارد المستهلكة.

مؤشرات الحالة: فهي تعكس حالة البيئة وتطورها و يجب التمييز بين حالة البيئة والضغوط التي تمارس عليها هو أمر غامض و يصعب قياسه ، نظرا للتكلفة المترتبة عنها أو عدم وجود أساليب و وسائل قياس عملية لذلك ، يتم اللجوء لإستخدام مؤشرات الضغط لأنها أكثر سهولة من مؤشرات الحالة.

مؤشرات إستجابة المجتمع: فهي تعكس مدى إستجابة المجتمع لمشاكل البيئية ، وينبغي أن تعكس الجهود المبذولة لمعالجة قضية بيئية معينة. هذه المؤشرات لا تزال متخلفة و هي في معظمها قيد التطوير. غالبا ما يصعب تنفيذها (التوقيع على إتفاق و إحترام قواعد معينة) و غالباً ما يتم الخلط بينها وبين مؤشرات الضغط ، حيث أن فعالية الإجراء يتم تقييمها في كثير من الأحيان عن طريق تباين الضغط أو مؤشرات الحالة الناتجة عن هذا

[1]: باتر محمد علي وردم، "العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1 ،عمان، الأردن-ص 209.
[2]: https://wwwv1.agora21.org/entreprise/ii33.htm Consulté le 28 mai 2018.

الإجراء. على سبيل المثال ، سيؤدي تنفيذ برنامج معالجة التربة إلى تحسين مؤشر حالة تلوث التربة ، وسيؤدي تنفيذ عملية تطهير جديدة إلى تحسين مؤشر الضغط الذي يحدد كمية التلوث المرتبطة بهذا المشروع.

وحسب دراسة المنتدى الإقتصادي العالمي للمؤشرات التنمية المستدامة فإن هناك خمس مكونات رئيسة للإستدامة البيئية وهي[1]:

- **الأنظمة البيئية:** تعتبر الدولة ذات إستدامة بيئية ، بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية، و تكون المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور.

.- **تقليل الضغوطات البيئية:** تكون الدولة ذات إستدامة بيئية ، بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

- **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تكون الدولة ذات إستدامة بيئية مثلى، بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الإجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي ، وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر إستدامة .

- **القدرة الإجتماعية والمؤسساتية:** تكون الدولة ذات إستدامة بيئية ، بالمدى الذي تكون قادرة على إنشاء أنظمة مؤسساتية و إجتماعية قادرة على الإستجابة للتحديات البيئية. و الحفاظ عليها.

- **القيادة الدولية:** تكون الدولة ذات إستدامة بيئية، بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دولياً في تحقيق الأهداف المشتركة لحماية البيئة العالمية ، وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

[1] : :باتر محمد علي وردم –مرجع سبق ذكره- ص 209.

2-3-2- مؤشرات الرفاهية الإجتماعية و الكوكب السعيد : L'indice de la planète heureuse (IPH)

هو واحد من أحدث المؤشرات الدولية الشاملة و التي ظهرت في مجال حساب التقدم الإجتماعي للدول.

تم إعداد هذا المؤشر من قبل منظمة الإقتصاد الجديد **New Economics Foundation**[1] في عام 2006 ، يهدف الباحثون في المنظمة إلى تحدي الرؤية السائدة في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وتطوير أدوات أكثر قوة لحساب رفاهية الإنسان وتأثيرها على البيئة.

هذا المؤشر منفرد في معالجته للرفاهية الإجتماعية وغير تقليدي، لأنه لا يقيس التنمية وفقاً لفئات محددة من السكان ، بل بمدى تأثير التنمية على النمط المعيشي للسكان ، و يتميز بالعناصر التالية:

1. لا يعتبر الدخل عنصرا أساسيا في حساب المؤشر.
2. إستخدام كل من البيانات الموضوعية والذاتية.
3. يجمع بين المدخلات الأساسية والغايات النهائية.

يتم إحتساب المؤشر IPH بناءا على ثلاثة عناصر أساسية وهي :

-**متوسط العمر المتوقع** : متوسط العمر المتوقع مستمد من مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، النتيجة المثلى التي يتعين تحقيقها هي ما بين: 63 و 85 سنة.

- **البصمة البيئية** : و يمكن الحصول على بياناتها من تقارير **Living Planet Report**[2]

- **الرضا عن نوعية الحياة**: يتم أخذ مقياس رضا عن نوعية الحياة من نتائج استطلاع **World Values Survey**[3]. تسمح هذه الاستطلاعات و النتائج بالتعبير عن مستوى الرضا الكلي للسكان على مقياس من 0

[1] : منظمة الاقتصاد الجديد (NEF) هي مؤسسة فكرية تأسست في عام 1986 من قبل المنظمين (The Other Economy).
منذ إنشائها ، قامت العديد من التحليلات الاجتماعية والإقتصادية ، وشاركت في المناقشات حول الاقتصاد ، ونفذت العديد من مشاريع التنمية.
/http://neweconomics.org

[2] : http://awsassets.panda.org/downloads/lpr_living_planet_report_2016.pdf
https://wwf.panda.org/knowledge_hub/all_publications/lpr_2016/

[3] : http://www.worldvaluessurvey.org/WVSContents.jsp?CMSID=Links

إلى 10 حيث يمثل 0 معدل عدم الرضا و 10 معدل الرضا التام. يرى الباحثون في IPH أن النتيجة المثالية التي يجب الوصول إليها هي 10.

الرضا عن نوعية الحياة مضروب في متوسط العمر المتوقع يرمز إليه بعدد سنوات الحياة السعيدة.

."années de vie heureuse AVH"

ويتم حساب المؤشر IPH وفق الصيغة التالية[1]:

$$IPH = \frac{\text{Satisfaction de la vie} \times \text{Espérance de vie}}{\text{Empreinte Écologique} + \alpha} \times \beta$$

$$\alpha = 3{,}35 \; ; \; \beta = 6{,}42$$

فيما يتعلق بالعنصر الثابت α يهدف إلى تقليل الفجوة بين البصمة البيئية و AVH، و هو معرف بقيمة محتسبة مسبقا.

العنصر الثابت الثاني β هو مضاعف يعمل على تقريب نتيجة IPH إلى 100.

كما ان هناك طريقة نظرية وصفية لحساب مؤشر الرفاهية الإجتماعية, و يعتمد على 06 عناصر[2]:

1- المساواة الإجتماعية:

وهي تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة، والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد، الفرص المتاحة و إتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ، ومنها الصحة والتعليم والعدالة...الخ . و يعبر عنهما وفق عنصرين:

الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة البطالة.

[1] : Op.Cité : Rapport - « indicateurs de développement durable.... » - Page : 52.

[2] : باتر محمد علي وردم –مرجع سبق ذكره- ص:211-214.

المساواة في الدخل الإجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة مستوى الدخل بين الرجل و المرأة.

2–الصحة العامة: هناك إرتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على المياه الصالحة للشرب وغذاء صحي ورعاية صحية من أهم أهداف التنمية المستدامة، ومؤشراتها تتمثل في :

- **نوعية التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال
- **معدل الوفيات:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة
- **النظافة و الوقاية:** يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب، والمزودون بمرافق تنقية المياه و الصرف الصحي.
- **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال، وعموما كل الإحصائيات المقدمة عن الحالة الصحية للسكان.

3– التعليم: يعتبر من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك إرتباط وثيق بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الإجتماعي و الإقتصادي. أما مؤشراتها فهي:

- **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الإبتدائي.
- **محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع و كذا عدد المبادرات و البرامج الموجهة للقضاء عليها.

4–السكن: إن توفير المسكن و الملجأ المناسب ، يعتبر من أهم شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة التي تتأثر دائماً بالوضع الإقتصادي ، ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة، وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري ، وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة البنايات العشوائية ونسبة المتشردين

وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة و لا يجدون مأوى ملائم. أما مؤشر الذي يقيسها فهو: نسبة المساحة المبنية لكل شخص.

5- الأمن : يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الإجتماعي ، وحماية الناس من الجرائم، ومؤشرها فهو عدد الجرائم المرتكبة بين كل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

6- السكان: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة ، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة إستهلاك الموارد الطبيعية، مما يؤدي الى تفاقم و زيادة أنواع المشاكل البيئية، مما ينتج عنه عدم الوفاء بالإحتياجات الأساسية للسكان، وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة . وتقاس بالنسبة النمو السكاني في الدولة.

2-3-3- المؤشرات الإقتصادية:

و يمكن الإشارة إليها بإيجاز في عنصرين رئيسيين و هما البنية الإقتصادية و أنماط الإستهلاك و هذا فيما يتعلق ب:

1- البنية الإقتصادية: إن تطوير مؤشرات إقتصادية مستدامة ، ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الإقتصادية على الموارد الطبيعية. كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الإستهلاك تعطي إحساساً بنمو إقتصادي كبير ، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والإجتماعي الذي تسببه السياسات الإقتصادية. ومن بين المؤشرات في هذا المجال:

- **الأداء الإقتصادي**: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، نسبة الإستثمار في معدل الدخل الوطني
- **التجارة**: يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات .

- **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي

2- أنماط الإستهلاك: لقد إرتفعت و تنوعت الأنماط الإستهلاكية في العالم بشكل متسارع، فإذا كان علماء البيئة يؤكدون على عدم إستمرار و تجدد الموارد الطبيعية في حالة تواصل هذه الأنماط الإنتاجية و الإستهلاكية، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج و الإستهلاك للحفاظ على الموارد ومن أهم المؤشرات في هذا الجانب :

- **إستهلاك المواد الأولية:** وتقاس بمدى كثافة إستخدام المادة في الإنتاج ، والمادة هنا يقصد بها كل المواد الخام الطبيعية.
- **إستخدام الطاقة:** وتقاس عن طريق الإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي، وكثافة إستخدام الطاقة ، النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة.
- **إعادة تدوير النفايات.**
- **تطور النقل و وسائل المواصلات:** وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوعية المواصلات بالإضافة إلى حجم الحظيرة الوطنية من وسائل النقل المتوفرة.

3- تعريف و معايير تصنيف المناطق الريفية:

هناك عدة دراسات و أبحاث إهتمت بتشخيص واقع المناطق الحضرية و الريفية على حد سواء, و هذا بهدف إعطاء تعريف واضح لكل منطقة ،إضافة إلى تحديد المميزات و الخصائص التي تساعد في إعداد البرامج و السياسات المناسبة للتنمية.

وعلاوة على ذلك ، هناك جدل كبير حول ما إذا كان مصطلح "الريف" يقابل مفهومًا جغرافيًا ، أي أن يتم تحديد موقع محدد جيدًا على الخريطة أو الإقليم، أو ما إذا كان يمثل مفهومًا إجتماعيًا مثل: المجتمع ،الثقافة أو نمط العيش.

3-1- مفهوم المناطق الريفية حسب المعهد الكندي للإحصاء:

أشارت دراسة المعهد الكندي للإحصاء لسنة **2001**[1]، أن تصنيف المناطق الريفية يعتمد على 03 مقاييس و هي:

3-1-1- المعطيات المتعلقة بالسكان: في بعض الحالات، يتم إستخدام وحدات إقليمية ذات كثافة سكانية صغيرة و يتم تصنيفها كمناطق ريفية، و في حالات أخرى ، يفضل إستخدام عينة من السكان تكون أكبر، و عليه فمن المهم توضيح ما إذا كان عنصر الدراسة أو هدف التنمية ذو طبيعة محلية سكانية، تمس فئة محلية محددة أو إقليمي جهوي، و هو ما يسمح بإعتماد عدد سكان المناطق الريفية كمرجع للتصنيف.

3-1-2- مبدأ المنفعة الجوارية أو المحلية:

إن توافر المناطق الريفية على خدمات رعاية الأطفال ، ونوعية المدارس ، ووجود الخدمات الصحية ، و التكوين المهني ، هي أمثلة جيدة للمحددات المحلية و التنمية الجوارية، ففي هذه الحالات ، يفضل أن يختار صناع القرار وحدات جغرافية تعتمد على "الجوار" و "المحلية" كعينات إقليمية للتحليل و إعداد البرامج.

[1] : Bulletin d'analyse — Régions rurales et petites villes du Canada, vol. 3, no 3 - Statistique Canada - novembre 2001. http://www.statcan.gc.ca/pub/21-006-x/21-006-x2001003-fra.pdf

3-1-3- التقسيم حسب الأهداف التنموية للأقاليم الريفية:

تتم معالجة معظم قضايا سوق العمل ، التنويع الإقتصادي ، والتدريب وإعادة تأهيل اليد العاملة ، ودعم الشركات الناشئة على مستوى المناطق الريفية حسب أهميتها الوظيفية أو الإقليمية.

3-2- مفهوم المناطق الريفية حسب الإتحاد الأوربي:

يعرف ميثاق الأقاليم الريفية للإتحاد الأووبي[1] المناطق الريفية "كمنطقة داخلية أو ساحلية ، بما في ذلك القرى والمدن الصغيرة ، والتي تستخدم فيها معظم الأراضي من أجل:

- الزراعة والغابات وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك ؛
- الأنشطة الإقتصادية والثقافية لسكان هذه المنطقة (الحرفيين ، الصناعات ، الخدمات ، إلخ) ؛
- تنمية المناطق غير الحضرية من الترفيه والتسلية (أو المحميات الطبيعية)؛
- إستخدامات أخرى مثل السكن.

و يخلص التعريف إلى أن الفرق بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية هو كون " منطقة ريفية تتميز عن منطقة حضرية من حيث النشاطات الزراعية و التربية الحيوانية ذات و نسبة عالية من التركيز على نشاط السكان والمنشآت المخصصة لذلك"

كما أن مقاييس التصنيف الثلاثة 03 تتمثل في:

3-2-1- الكثافة السكانية:

أستخدمت الكثافة السكانية على نطاق واسع لتحديد خصائص المناطق الريفية. و تتراوح المعايير عموما للمناطق الحضرية من 150 إلى 500 نسمة لكل كيلومتر مربع ، في حين أن المناطق الريفية تعرف بأنها مناطق ذات كثافة سكانية أقل من هذه النسب. فمثلا ، فإن متوسط الكثافة السكانية للمناطق الريفية في الإتحاد الأوروبي هو

[1] : Rapport « Thuin : Analyse socio-économique 01-2010 : Les critères de ruralité » - Partie II : Thuin et les critères de ruralité - CE- 01-2010 ,p 04. http://www.thuin.be/ma-commune/cest-utile/analyse-socio-economique/pcdr/2.pcdr-partie-ii-criteres-de-ruralite-maj-2010-01.pdf

115 نسمة لكل كيلومتر مربع ، وهذا شامل بأكمله تقريبًا في التعريف المعتمد لتصنيف الإتحاد الأوروبي للمناطق الريفية.

3-2-2- المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية المتعلقة بالدخل والعمالة:

توفر المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية المتعلقة بالدخل والعمالة رؤى مثيرة للإهتمام من حيث التعددية.

تسمح حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام من معرفة مدى مساهمة المناطق الريفية في الثروة الإقليمية، حيث أن المتوسط الأوروبي هو 2.6 ٪،كما أن إرتفاع معدل البطالة هو أيضا أحد الجوانب الإجتماعية الرئيسية للحياة الريفية.

بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن حصة العمالة التي تستوعبها الزراعة تتركز في المناطق الريفية و تكون جد محدودة في المناطق الحضرية.

3-2-3- الأقاليم و الريف:

بالنسبة للنموذج الأوروبي، يجب أن يتم تحليل و تحديد مفهوم الريف وفق بُعد إقليمي. حيث رغم التطور و التقدم للمحيط الحضري ، فإن المناطق التي يحتفظ بها المزارعون (المناطق المشجرة والمناطق الطبيعية والمباني والبنية التحتية) تظهر أن الأقاليم الريفية تدير أكثر من نصف الأراضي الأوروبية.

ومن الناحية الإقتصادية، يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في الحفاظ على العمالة، و كذا في الحفاظ على البيئة في العديد من المناطق.

3-3- مفهوم المناطق الريفية حسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE :

إقترحت المنظمة في سنة 1994 تقسيما محدداً للأقاليم الريفية و الحضرية، حيث يتم فيه توزيع المناطق على النحو التالي[1]:

[1] : Op.Cité : Rapport « Thuin : Analyse socio-économique 01-2010 : Les critères de ruralité », p 05.

3-3-1- مناطق ريفية: أقاليم يعيش فيها أكثر من 50٪ من السكان في المجتمعات الريفية (المجتمع الريفي ذو كثافة سكانية تقل عن 150 نسمة /كم^2).

3-3-2- مناطق ريفية شبه حضرية: حيث يعيش 15 إلى 50٪ من السكان في المجتمعات الريفية.

3-3-3-المناطق الحضرية: الأقاليم التي يعيش فيها أقل من 15٪ من السكان في المجتمعات الريفية.

كما أشار التعريف إلى مفهوم "الريف" على أنه مفهوم إقليمي و مكاني، دون اقتصاره على إستخدام معين للمحيط، ولا على درجة معينة من التنمية الإقتصادية، أو مفهوم إقتصادي معين. هذا يجعل من الممكن تقسيم لمناطق الريفية في حد ذاتها إلى ثلاثة أنواع على أساس مكانها في الجغرافيا الإقتصادية " وهي:

1-المناطق الريفية المتكاملة إقتصاديا- شبه الحضرية: تتميز هذه المناطق بنمو متكامل من الناحية الإقتصادية والديموغرافية. وغالبًا ما تقع بالقرب من المناطق الحضرية ، حيث تكون المداخيل أعلى عمومًا من متوسط الدخل الريفي.

2- المناطق الريفية الوسيطية: هذه المناطق بعيدة نسبيًا من الناحية المكانية ، ولكن جودة البنية التحتية تتيح لها سهولة الوصول و التواصل مع المناطق الحضرية. تعتمد هذه المناطق في نشاطها الرئيسي تقليديا على الزراعة والأنشطة ذات الصلة بالفلاحة، لا سيما من حيث العمالة ، على الرغم من أنها تتميز بتنوع متزايد في الصناعات مثل صناعة المعالجة والخدمات و الحرف.

3-المناطق الريفية النائية: عادة ما تكون هذه المناطق قليلة السكان وعادة ما تقع في مناطق بعيدة عن المناطق الحضرية. وهي تتميز بكثافة سكانية منخفضة ، وفئات سكانية من كبار السن ، والحد الأدنى من البنية التحتية والخدمات ، وانخفاض الدخول والمؤهلات ، و إنخفاض التكامل مع الإقتصاد.

3-4- مفهوم المناطق الريفية حسب Huillet et Long :

حسب **Huillet et Long**[1]، فإن المناطق الريفية تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

3-4-1-المناطق الريفية النائية: و هي المناطق ذات الطابع السكني العشوائي و المتباعد و تفتقر إلى الخدمات و النقل بشكل حاد.

3-4-2-المناطق الريفية الوسيطية: و هي المناطق التي يعيش فيها غالبية سكان الأرياف و التي يشكل بها تنوع النشاط الفلاحي الصفة البارزة.

3-4-3-المناطق الريفية الجوارية المندمجة: وهي المتواجدة بالقرب من المناطق الحضرية و تتميز بالصناعات الغذائية و التحويلية و يتمتع أفرادها بدخل مرتفع مقارنة بالمناطق الريفية الأخرى.

3-5- مفهوم المناطق الريفية في الجزائر: أما في الجزائر يجب مراعاة تصنيف المناطق الريفية و ذلك لأن المحيط الريفي في بلادنا يعتمد على التوزيع الجغرافي و الإجتماعي و ليس فقط على الجانب الإقتصادي.

و حسب وزارة الفلاحة فالمناطق الريفية تصنف إلى أربعة مناطق و هي:

1- **المناطق الريفية النائية**: و هي المناطق ذات مستوى امني شبه منعدم و تعتمد على النشاطات في المناطق السهبية و الرعوية و الواحات و هي ذات كثافة سكانية ضئيلة.

2- **المناطق الريفية البعيدة** : و هي متواجدة في المناطق الجبلية و الغابية و بعض المناطق الآخرى كالقرى الإجتماعية و تتميز بالإنتاج الحيواني و نسبة أقل من المنتجات الفلاحية.

3- **المناطق الريفية الوسيطية**: و هي المناطق الفلاحية ذات الإنتاج الفلاحي الوفير و الموجه للصناعات الغذائية.

[1] : Huillet. C, Long.R.1992. « Pour une politique de développement régional », l'observateur de l'OCDE, No 178, Octobre/Novembre, 1992, p 32-35.

4- **المناطق الريفية الجوارية**: وهي المتواجدة بالقرب من المناطق الحضرية و يتمتع أفرادها بدخل مرتفع و يتمتعون بكل الامتيازات الإجتماعية.

4-واقع ،مكانة و دور التنمية الريفية في الإقتصاد:

تهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير إرتقائي و مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (وبيئياً) بنهج واقعي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية و الجمعوية و السكانية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وسيرورة العدالة و احلالها في توزيع و الإستفادة من نتائج التنمية المجتمعات الريفية خاصة، وتكامل جهود التنمية على المستوى الكلي[1].

و نظرا لأن المجتمعات الريفية في أغلب الدول النامية تعتمد بشكل أساسي على الزراعة، فإن مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يتمثل جوهره في التنمية الزراعية مضافاً إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف.

4-1- تعريف التنمية الريفية :

إن تعريف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة للأمم المتحدة و كذا منظمة اليونسكو الذي إعتمد في سنة 2003 و 2005 يشير إلى أن "**التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم و البنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية .والتنمية الريفية، في مفهومها الواسع المتكامل، و لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في مختلف المناطق و الأقاليم و التي يقصد بها البعد الإقتصادي، الإجتماعي، التنمية البشرية و البعد البيئي**"[2].

[1] : المنظمة العربية للتنمية الزراعية- " التنمية الريفية في المنطقة العربية" - المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية القاهرة 30أكتوبر -07 نوفمبر2007- ص: 01.http://css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D8.pdf

2 : D. Atchoarena , L. Gasperini .2005.« L'Education pour le développement rural : vers des orientations nouvelles» - Etude conjointe FAO/UNISCO -2005,p 43.
Comité De L'agriculture « Élaboration d'un cadre de bonnes pratiques agricoles au milieu rural »- Dix-septième session- Rome, 31 mars – 4 avril 2003. http://www.fao.org/docrep/MEETING/006/Y8704f.HTM#P69_256

كما يمكن تعريف التنمية الريفية كما يلي: "**تشكل التنمية الريفية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، و إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الإقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.**"[1]

4-2- مبادئ التنمية الريفية:

أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى مفهوم التنمية الزراعية والريفية على أنه عملية متكاملة تهدف في مبادئها إلى :

- ضمان توفير الإحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كماً ونوعاً إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى.
- توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي.
- المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ولمنع تعرض البيئة للتلوث .
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والإقتصادية الإجتماعية الضارة بإستدامة الإنتاج ، وعلى تقوية آليات الإعتماد على الذات في العمل الإنتاجي .
- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.

[1] : تعريف الريف/http://mawdoo3.com

4-3- دوافع الإهتمام بالتنمية الريفية:

يعود إهتمام الهيئات الدولية و الحكومات بالتنمية الريفية إلى عدة عوامل أهمها:

- **تعداد سكان الريف**: حيث تؤكد دراسة البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية في التقرير أدناه[1] بأن حوالي 60-70% من شعوب العالم الثالث تقطن في المناطق الريفية، ورغم إرتفاع معدلات النزوح الريفي إلاّ أن تعداد سكان الريف في تزايد مستمر، حيث ترتفع معدلات المواليد في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية في الدولة الواحدة، وأن تعتبر الزراعة و تربية الحيوانات هي النشاط الرئيسي لنسبة بين 75-85% من سكان المناطق الريفية أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات؛
- **قصور أنماط التنمية المتبعة** : في كثير من دول العالم نجدها غير قادرة على تلبية متطلباتها من الأغذية و الموارد الحيوانية و الطبيعية و يرجع ذلك إلى عدم توجيه رؤوس الأموال و ووجود قصور في الإستثمار و في تطوير الموارد البشرية في الريف؛
- **عدم توازن الدخل** : أشارت دراسات المنظمة العالمية للتغذية و تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة ان هناك تفاوتا كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف ؛

-إرتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف: فمثلا حسب ما أكدت عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" الألسكو**ALESCO**[2]" تبلغ نسبة الأمية في الوطن العربي 21% من جملة عدد السكان

[1] : Op. Cité : Comité De L'agriculture « Élaboration d'un cadre de bonnes pratiques agricoles au milieu rural ».

[2] : الألسكو-21%-نسبة-الأمية-في-البلدان-العربية https://www.alaraby.co.uk/society/2018/1/8

ومعظم هؤلاء الأميين من سكان الريف وذلك راجع لقلة الوعي بأهمية التعليم خاصة في المناطق الريفية الفقيرة والأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة؛

- **إرتفاع نسبة الفقر**: إن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي حول إستراتيجية التنمية الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلي ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل 50 دولاراً أمريكياً أو أقل وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى القومي وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يزيد عدد سكانها على المليون يوضح أن ما يقرب من85% من الذين يعانون من الفقر الكلي يعيشون في مناطق ريفية؛
- **مشكلة النزوح الريفي** : إرتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الإستفادة من قدراتهم في إحداث تنمية لتطوير الريف؛

من أجل ذلك برزت أهمية التنمية الريفية المستدامة كقضية تهتم بها الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وقد أنشأت من أجل التخطيط لها ومتابعة تحقيق أهدافها و إستراتيجياتها إدارات متخصصة في الدول والمنظمات، ومن ذلك شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهي جزء من إدارة الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية التابعة للأمم المتحدة و يضاف إلى ذلك بعض النقاط أهمها :

- **مستويات المعيشة المنخفضة في المناطق الريفية**: إذ أن عدد المزارعين الذين لا يملكون أراضٍ هم في إزدياد، إذ يبلغ عددهم بالنسبة للمزارعين حسب تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة 66% في تشيلي، 49% في مكسيكو، 32% في الهند، كما أن معدل أيام العمل السنوي للمزارع في حقله منخفضة جداً، إضافة إلى ظهور مفهوم جديد وهو استقرار اللاجئين في المناطق الريفية بهدف الحصول على عمل و هو ما يزيد من تأزيم الوضع.

- **التعارض بين المشروعات التنموية**: حيث أشارت خطط التنمية السابقة إلى تعارض واضح وشديد في خطط تنمية الريف أو على الأقل عدم التكامل بينها، إذ عادة ما نجد أن المشاريع في الجانب الإقتصادي تمارس وتنفذ دون أن تأخذ بعين الإعتبار المناطق الريفية و قضاياها الإجتماعية وبيئتها.
- **إقتصاديات الدول** : يعتبر إقتصاد بلدان العالم الثالث مبنيا بالدرجة الأولى على النمط الريفي و الزراعي ورغم المحاولات التي تبذل من أجل التصنيع إلاّ أن الزراعة والريف لا يزالان يمثلان جانباً رئيسياً من مصادر الدخل القومي في كثير من بلدان العالم الثالث، إذ مثلت الصادرات الزراعية 30% من مجموع عائدات الصادرات السلعية في بلدان العالم الثالث.
- **تزايد الفجوة التنموية**: بين المناطق الريفية والحضرية المتمثلة بالثنائية الإقتصادية والإجتماعية والتقنية، مما يتسبب في هجرة السكان من الشباب هرباً من سوء الأحوال، وتقترن الثنائية هذه بظاهرة التبعية و الإستغلال فأدى كل هذا إلى عدم قدرة المجتمعات الريفية على بناء قوة في المجتمع الريفي، و المشاركة في القرارات ، مما يؤثر سلبياً على الجهود المبذولة.

4-4- أركان و أهداف التنمية الريفية: تهدف التنمية الريفية إلى القضاء على حالة الركود والتخلف التي تسود المجتمعات الريفية، و من ثم التحول إلى تحقيق التوازن في النمو من خلال تعديل الأبعاد و الأركان لمختلف القطاعات للمحيط الريفي, و يتم الإعتماد عادة على 04 أركان أساسية[1] و هي: الهدف الإقتصادي، الإجتماعي، التنمية البشرية و الهدف البيئي كما هو موضح في الشكل أدناه.

[1] : Rapport.2005. « Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables" Organisation Des Nations Unies Pour L'alimentation Et L'agriculture –Rome.2005, p 04-05.

الشكل رقم 09 : أركان و أهداف التنمية الريفية

Source : Rapport ONUA « Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables" Organisation Des Nations Unies Pour L'alimentation Et L'agriculture –Rome.2005- Page : 04.

4-4-1- الهدف الإقتصادي:

الذي تقترن به الجهود لتحسين القدرة التنافسية و لبلوغ معدلات من النمو الإقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا الهدف العنصر الأساسي والذي ترتبط به الأنشطة الريفية الأخرى الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية و هذا الركن مرتبط بإستخدام الموارد المحلية والخارجية على نحو فعال ، وإدارتها و ترقيتها للمؤسسات والأسواق المحلية ، وتنويع الخيارات المتاحة من أجل تحسين نوعية الحياة و الدخل مع التحكم و التقليل من المخاطر.

4-4-2- هدف التنمية البشرية:

تعزيز الحرية الثقافية والتنوع وإثراء القيم الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط و إتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات .

4-4-3- الهدف الإجتماعي:

يهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الإقتصادية بين الفئات الإجتماعية في الريف، وتضييق الفجوة التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ومداخيل الفئات الأكثر فقراً، يضاف إليها تحسين العدالة الإجتماعية بين المواطنين بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق و الإنصاف بين الفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمع الريفي ، مما يتيح لها الوصول إلى الموارد وزيادة المشاركة في مؤسسات الحكم المحلي.

4-4-4- الهدف البيئي :

الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية (على سبيل المثال ، الأرض ،المياه ، والغابات ، والتنوع البيولوجي) وحماية البيئة (على سبيل المثال ، منع تلوث الهواء والماء ، وإدارة النفايات ، وتوفير الخدمات البيئية)، وتسخير وحسن إستغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن إستدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

4-5- متطلبات التنمية الريفية المستدامة :

يتم تحديد وتيرة ومستوى التنمية الريفية عن طريق عدة عوامل، والتي يمكن أن تكون إما ذات طبيعة إجتماعية، إقتصادية، مؤسساتية، ثقافية، تكنولوجية أو بيئية، هذه العوامل غالبا ما تتفاعل مع بعضها البعض ويمكنها أن تعمل على إظهار العديد من الآثار على المستويات المرتبطة بالتنمية الريفية، وتتمثل هذه العوامل في :

الموارد الطبيعية وكفاءة إستخدامها:

إن توافر الموارد الطبيعية، لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية ريفية منشودة، إلا إذا تمت عملية إدارتها وإستغلالها بشكل جيد، عقلاني ورشيد؛

الإنتاج و التوظيف:

يعني ذلك أنه كلما إرتفعت القدرة الإنتاجية لمنطقة ما فبالتأكيد سترتفع نسبة فرص العمل، وبالتالي سيتحسن المستوى المعيشي لسكانها؛

القوى العاملة والتقنيات المستعملة:

حيث أن زيادة القوى العاملة بالإضافة إلى تحسين وسائل وتقنيات الإنتاج المتعلقة بالسلع والخدمات، مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج ؛

التسيير الجيد والمسؤول: إن سكان المناطق الريفية في حاجة ليس فقط للمشاركة في عملية الإدارة والتسيير ولكن جيب أيضا ضمان المساءلة والكفاءة في الإدارة والتسيير؛

4-6- الدور المهم والقيادي للحكومة في تحقيق التنمية الريفية : والذي يتمثل في ثالثة مجالات رئيسية :

1- يجب على الحكومة صياغة رؤية و إستراتيجية على المدى الطويل تتعلق بالتنمية المستدامة للقطاع الذي يجب أن يكون متماسكا ومندمجا، ومتكاملا ،ومدعوما برؤية تنموية و إستراتيجية وطنية؛

2- يجب أن توفر الحكومة بيئة سياسية خصبة و إستشارية من حيث السياسات القطاعية المحددة، والتشريعات، وتوفير الإحتياجات العامة) مثل الميزانيات الأولوية وبناء القدرات والتعليم وتمكين المرأة، وتعزيز البحث والتطوير، وإزالة الحواجز أمام التجارة، وتحسين البنية التحتية من طرق وكهرباء و إتصالات؛

3- يجب أن تكون الحكومة طرفا فاعلا رئيسيا للقيادة و خلق الفرص و حماية الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع الريفي، وذلك من خلال تعزيز فرص حصولهم على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى مثل المعدات، المياه والتكنولوجيا، والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والصرف الصحي،

البنية الأساسية:

إن الحاجة الماسة لتوافر بعض البنى التحتية الأساسية كالطرق والمياه، والمدارس والمراكز الصحية تعتبر جد ضرورية من أجل دفع عجلة التنمية الريفية. فغيابها سيؤثر سلبا بطبيعة الحال على المجتمعات الريفية .

الأمن والإستقرار السياسي:

بحيث لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية وفعلية في ظل غياب الأمن والاستقرار .

المستوى المعرفي و العلمي:

تعتبر التنمية 'هدفا متحركا "، وتمثل المعرفة أحد متطلباتها والتي تجعل سكان المناطق الريفية يساهمون بشكل إيجابي في تنفيذ الإستراتيجيات التنموية بإقليمهم.

عوامل أخرى:

هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على المجتمع الريفي والمتمثلة في الموقع الجغرافي ،حجم المنطقة، نوع وطبيعة الأراضي المستغلة وخصوبتها، عدد السكان الناشطين، مناطق الإنتاج ، مدى القرب من المصادر المائية، حالة السكن، حجم الإستثمارات في البنى التحتية المتعلقة بالنواحي الإجتماعية كالصحة والتعليم.

و الجدول 10 يوضح أهم المقاربات و العناصر الواجب توفرها في التنمية الريفية المستدامة.

الجدول 10: العناصر الواجب توفرها في التنمية الريفية المستدامة

العناصر	المقاربة للتنمية الريفية الكلاسيكية	المقاربة للتنمية الريفية الحديثة
الأهداف	تحقيق العدالة الإجتماعية زيادة الدخل من خلال الأنشطة الزراعية خلق ميزة تنافسية مرتبطة بالنشاط الزراعي	تعزيز تنافسية الأقاليم الريفية، تثمين الموارد المحلية حسن توظيف كافة الموارد المحلية غير المستغلة
القطاع الأساسي	الزراعة	جميع القطاعات المختلفة التي يتكون منها الإقتصاد الريفي ,الزراعة ،الخدمات ،السياحة، الصناعات التحويلية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...
الأدوات الرئيسية	الدعم	الإستثمار
الجهات الفاعلة الرئيسية	الحكومات الوطنية و المزارعين	جميع المستويات الحكومية (الوطنية ،الإقليمية والمحلية) مختلف أصحاب المصلحة المحليين (القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية)

Source: OECD, Policy Brief. Reinventing Rural Policy, October 2006- page :04

5-مؤشرات تحليل و تقييم سياسة التنمية الريفية:

التقييم لسياسة التنمية سوآءا كانت مستدامة جهوية أو ريفية هو عبارة عن جمع البيانات والمعلومات وتحليلها ومقارنتها وتفسيرها بطريقة علمية بهدف إتخاذ الأحكام أو تنفيذ القرارات على توجهات البرنامج ، وتحقيق أهداف المشروع ،تقييم صلاحية النظام وفعالية الوسائل المستخدمة لجلب التغيير الإجتماعي و الإقتصادي.

كما أن التقييم و التحليل يختلفان عن إجراءات الرقابة الأخرى مثل التدقيق المالي أو الإداري ، والتي تهدف إلى التحقق من إنتظام أو قانونية أو السلامة المالية ، أو لتحديد الأخطاء أو مدى الإنحراف عن الأهداف.

بل الغرض من التقييم هو فهم كيفية التصرف بشكل أفضل وحل المشكلات بطريقة عقلانية وتحقيق الأهداف عن طريق تحسين الأداء.

5-1- مستويات التقييم لسياسة التنمية الريفية:

تتم عادة على عدة مستويات و أهمها:

-على مستوى البرنامج بأكمله.

- على مستوى بعض المشاريع المشكلة للبرنامج .

- أو على مستوى مرحلة من المشروع.

- للتقييم و التحليل ثلاثة عناصر و أهداف رئيسية:

1- لأغراض التخطيط: هي صياغة هدف يجب تحقيقه ، سياسة يجب إتباعها أو تحقيق هدف إقليمي.

مثال: التمديد لتحسين المعرفة الفنية العامة للمزارعين ، ومحو الأمية ..... إلخ.

كما يمكن إستخدامها لمعرفة مدى تأثير المشاكل على الإقليم الريفي و السكان ، ومعرفة معدل التعلم و التأهيل لعينة مستهدفة و آفاق تحقيقه.

ويمكن إستخدامه للإستفسار عن مدى ملاءمة الحلول المتوخاة في المشروع والحلول الممكنة للمشاكل.

2- لأغراض التحكم في الآجال و الأهداف:

يمكن أن يتم هذا الرصد في أي مرحلة من المشروع لتحديد ما إذا كان يتم تنفيذه وفقًا للخطة والنهج المصمم في البداية ويمكن ذلك من خلال الإجابة عن سؤالين:

- هل يؤثر المشروع على السكان أو المنطقة أو محيط المستهدف بصورة مباشرة؟
- هل يتم التنفيذ لبرنامج التنمية بالطرق والوسائل التي تم تحديدها في خطة المشروع؟

3- لغرض تقييم التأثيرات:

للحكم على مدى ما عكسه المشروع من تغييرات في الإتجاه المطلوب. للقيام بذلك ، من الضروري الإلتزام بخصائص و نقاط معينة:

- وضوح ودقة الأهداف المراد تحقيقها سوآءا كانت أهداف كمية أو نوعية.
- تحديد معايير النجاح ، محددة من الناحية التشغيلية ،حيث تكون قابلة للقياس الكمي.
- التخطيط التفصيلي لجمع البيانات.
- إختيار المعايير التي تسمح للمقيم أن يبرهن بطريقة مقنعة أن التغييرات حدثت بسبب تنفيذ المشروع.

مثال: مقارنة بين مجموعتين من المزارعين ، أحدهما تلقى برنامج تدريب أو دعم ، والآخر لم يتلقى أي دعم أو تكوين.

2-5-مجالات التقييم لسياسة التنمية الريفية:

كما يمكن أن تكون المجالات التالية موضوع التقييم:

- التغيرات النفسية (السلوكيات والمواقف والدوافع)؛
- التغييرات التعليمية والتعليمية (المعرفة والمفاهيم والمهارات والدراية)؛
- التغييرات التكنولوجية (طرق جديدة للإنتاج ، إستخدام التقنيات المناسبة وإتقان التقنيات الجديدة) ؛

- التغيرات الإجتماعية: العلاقات بين المجموعات الإجتماعية، التواصل ،التحول من المجتمع التقليدي على أساس التضامن والتعاون، إلى مجتمع النجاح على أساس المنافسة؛
- الجوانب الثقافية: الدين والتقاليد ونظم القيم ؛
- التغييرات السياسية: السيطرة وممارسة السلطة والمشاركة في القرار؛
- المؤشرات الإدارية والتنظيمية: الإتصال بين المسؤولين ، و خلق الإتصال بين تقنيات الإنتاج الجديدة والمهارات الإدارية ، ومكان البرنامج المقرر تقييمه في خطة التنمية الوطنية.
- الجوانب المالية: هل تنفيذ المشروع يسمح بتسديد الديون (حتى من الناحية النظرية)؟ ما هي النتائج المالية للمشروع؟ ما مدى القدرة على إعادة الإستثمار؟

5-3-أنواع مؤشرات تقييم سياسة التنمية الريفية:

هناك ثلاثة أنواع من أنواع التقييم كل منها يعتمد على وقت ومكان إجراء العملية:

- **التقييم المسبق** ، و الذي يتعلق بالإحتمالات المتوقعة قبل بدء المشروع أو البرنامج ، و هو يستعمل لتوفير العناصر الأساسية لجدوى المشروع ؛
- **تقييم المتابعة**، و يتم خلال فترات محددة من إنجاز المشروع و هو يتيح متابعة تسلسل دورة المشروع بأكملها و يمكن من إعادة توجيه العمل ؛
- **تقييم نهائي**، و يتم ذلك عند الإنتهاء من تنفيذ المشروع من أجل التحقق من مدى بلوغ الأهداف المسطرة.

كما يتوجب على الباحث المسؤول عن عملية التقييم التخلي عن النظرة الذاتية و التركيز على المقارنة الموضوعية بين مشاريع مماثلة أو مشابهة ، لهذا نجد المؤسسات والوكالات الحكومية ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية

تثمن جودة مشاريع التنمية من خلال تحديد ستة معايير من أجل إعداد مصفوفة الإطار المنطقي لحساب و تحليل المؤشرات. هذه المعايير الستة هي[1]: الملاءمة والترابط والكفاءة والفعالية والتأثير و الإستدامة .

- **الملاءمة:**

تتمحور حول الإستراتيجية والأساليب و ذلك بالبحث عن أجوبة واضحة لبعض الأسئلة، مثلا:

- هل ستساعد الوسائل و الأنشطة والنتائج المتوقعة في تحقيق الأهداف؟
- هل الوسائل والأنشطة متماسكة مع بعضا البعض (التماسك الداخلي)؟
- هل تم تكييفها مع سياق المشروع (التماسك الخارجي)؟

- **الترابط و الصلة بالموضوع:**

تدرس مدى ملاءمة أهداف المشروع للمشكلات التي يتعين حلها وخصوصيات الحالات التي يفترض للمشروع أن يتدخل فيها.

- **الكفاءة:** تتعلق بالإنجازات الفعلية للمشروع ، بالمقارنة مع الأهداف التي تم التخطيط لها في البداية ، و / أو تقدير الأهداف التي تم بلوغها، وهي تحدد قيمة الأداء من حيث الجودة والكمية.
- **الفاعلية:** تهتم بترشيد الموارد التي وفرت للمشروع ، حيث تهدف الكفاءة لتحقيق النتائج التي تم برمجتها بموارد مالية أقل وبمزيد من الذكاء و الفاعلية.
- **التأثير:** و هو الوضع الناجم عن كل التغيرات الهامة في حياة الناس والبيئة و الأفراد والمجموعات التي يمكن من خلالها إقامة علاقة سببية مع عملية التنمية، كما يركز التأثير على النتائج المباشرة وغير المباشرة للمشروع و مدى التأثير في مختلف المجالات.
- **الإستدامة:** تركز على الآثار طويلة الأجل للمشروع و إستدامة نتائجها وآثارها.

[1] : B. Bendjeffal « Essai d'évaluation de la politique Algérienne de développement rural » - doctorat en sciences- Université Mustapha Stambouli. Mascara- 2016-2017 – pages : 99-100. http://dspace.univ-mascara.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/219/1/Mauscrit%20doctorat%20%20soutenu%2005022017%20th.pdf

و بما أن عملية التنمية الريفية هي في الوقت نفسه تقنية و إقتصادية و مالية و إجتماعية وثقافية، فإن مجموعة الروابط بين الأهداف الإستراتيجية والأهداف التشغيلية و العملياتية تشكل بنية المشروع.

و من هذا المنطلق سوف نقوم بتقييم تنفيذ وآثار المشروع و هي عملية مزدوجة الإتجاه، أي عملية تقييم مزدوجة تصاعدية و تنازلية في نفس الوقت و يمكن توضيح مراحل المنهجين التصاعدي و التنازلي وفق الشكل10 أدناه.

المنهج التنازلي "من أعلى لأسفل": يعتمد على بنية المشروع ويسعى إلى التقييم ، من ناحية ، ما إذا كانت الأهداف التشغيلية قد تحققت ، ومن ناحية أخرى ، ما إذا كانت الروابط بين الأهداف والوسائل تسير كما هو مخطط لها.

المنهج التصاعدي "من الأسفل إلى الأعلى ":و هو مرتبط بمراحل تنفيذ المشروع ، ويسعى إلى إخضاعها لعدد من المعايير بناءً على الأهداف العامة للمشروع.

الشكل 10 : هيكل عملية التقييم لمشروع التنمية الريفية.

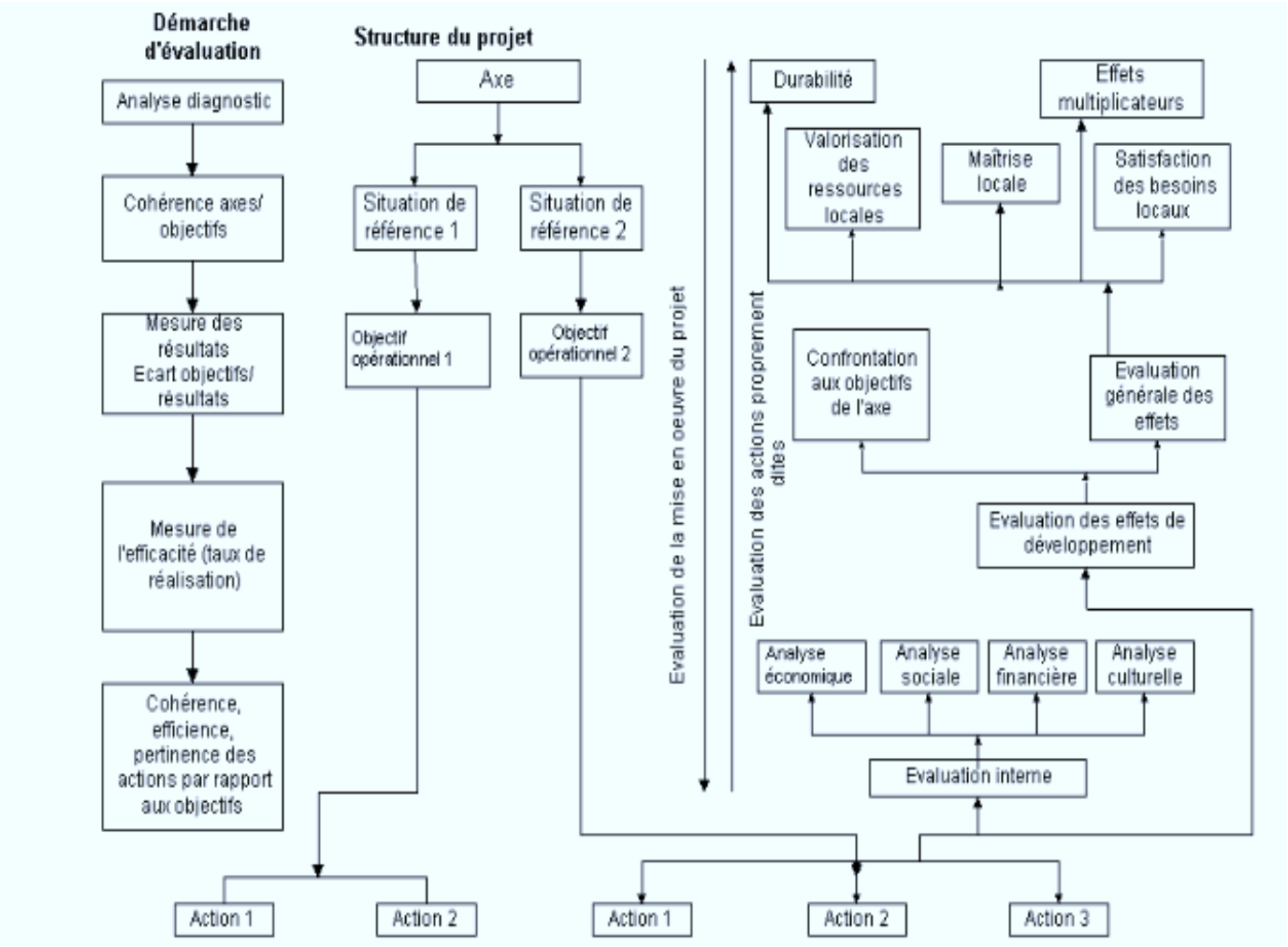

Source : B. Bendjeffal « Essai d'évaluation de la politique Algérienne de développement rural » - doctorat en sciences- Université Mustapha Stambouli. Mascara- 2016-2017 – page : 101.

5-4- نماذج ا لأسئلة و الاستبيانات المستخدمة للتقييم الميداني لبرامج التنمية الريفية:

من أجل التأطير الجيد لعملية المتابعة و التحقق من التنفيذ السليم و المتقن لبرامج التنمية الريفية , فإن هناك بعض النماذج و الإستبيانات المنهجية و التي أثبتت جدواها في متابعة البرامج في كل مرحلة ، سوآءا الإنطلاق، الوسطية أو النهائية. و من خلال هذا العنصر ،سنقوم بعرض لأهم النماذج الأوروبية المستخدمة و الذي تم الإشارة إليه

في كثير من الدراسات[1] و التي إعتمدت كمرجع في هذا البحث و ذلك بناءا على المراحل الملخصة و الموضحة في الشكل 11.

الشكل 11 : الهيكل النموذجي لعملية متابعة الميدانية لبرامج التنمية الريفية.

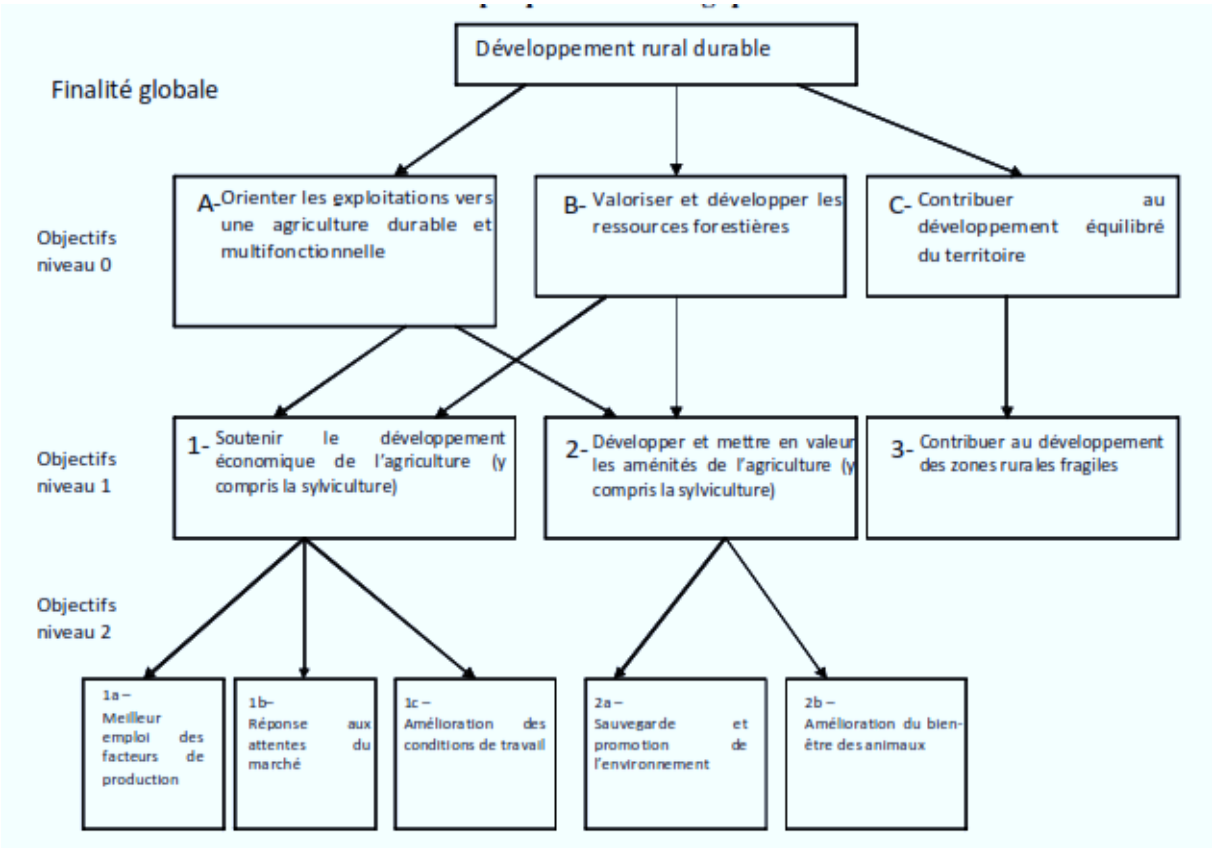

Source : Rapport « Méthodes de suivi et d'évaluation des incidences des politiques agricoles sur le développement rural » - OCDE- 2009 page : 97.

5-4-1- تدابير الدعم للتنمية الريفية المتعلقة بإعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية:

أ- الإستثمارات الفلاحية :من بين نماذج الأسئلة المستخدمة نجد[2]:

1. كيف أدى دعم الإستثمار إلى تحسين الدخل لدى السكان في الريف؟

2. إلى أي مدى أسهم دعم الإستثمار في تحسين الإستخدام العقلاني لعوامل الإنتاج ؟

[1] : Rapport « Méthodes de suivi et d'évaluation des incidences des politiques agricoles sur le développement rural » - OCDE- 2009- pages : 86-100.. http://www.oecd.org/fr/tad/agriculture-durable/44111411.pdf

[2] : Op.Cité ; Rapport « Méthodes de suivi et d'évaluation des incidences des politiques agricoles sur le développement rural » , p 86-87.

3. إلى أي مدى أسهم دعم الإستثمار في إعادة توجيه الأنشطة الزراعية؟

4. إلى أي مدى أدى دعم الإستثمار إلى تحسين جودة المنتجات الزراعية؟

5. إلى أي مدى أسهم تنويع الأنشطة الزراعية الناتجة عن دعم الأنشطة البديلة في الحفاظ على العمالة؟

6. إلى أي مدى يسَّر الدعم الإستثماري إعتماد نموذج زراعي يحافظ على البيئة؟

7. إلى أي مدى أدى دعم الإستثمار إلى تحسين ظروف الإنتاج و تحسين سلالة الحيوانات؟

ب- تكوين و دعم الفئات الشابة: حيث يعتبر إنشاء هذا النوع من الفئات هدفا إستراتيجيا يعمل على إستمرارية و تسهيل تنفيذ المشاريع المستقبلية.

1. إلى أي مدى قامت المساعدات و المبالغ المرصودة في تشجيع الشباب على إقامة المشاريع؟

2. إلى أي مدى ساهمت المساعدات و البرامج في تفعيل و تحويل الملكية إلى الفئات الشابة؟

3. ما الدور الذي ستلعبه البرامج في خلق فرص دائمة للدخل و خاصة صناديق التقاعد الخاصة بالتنمية الريفية؟

4. إلى أي مدى أسهمت البرامج في مرافقة صغار المستثمرين؟

5. إلى أي مدى ساهمت المستثمرات و المستثمرون الشباب في الحفاظ على فرص العمل؟

ج. التكوين:

1 . كيف يتم تمويل و إعداد الدورات التدريبية بما يتماشى مع إحتياجات البرامج؟

2. إلى أي مدى ساهمت المعرفة و المهارات المكتسبة من خلال التكوين في تحسين أداء الفئات المستهدفة؟

5-4-2- تحسين إستغلال وتسويق المنتجات الزراعية:

و ذلك بالبحث عن إجابات للأسئلة التالية:[1]

1. إلى أي مدى ساعد دعم الإستثمار في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية من خلال تحسين وترشيد قنوات و وسائل الإستغلال والتسويق الخاصة بالمنتجات الزراعية؟
2. إلى أي مدى أسهم دعم الإستثمار في الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية من خلال تحسين جودتها؟
3. إلى أي مدى أدى دعم الإستثمار إلى تحسين وضع قطاع و نمط الإنتاج الزراعي الأساسي للمنطقة؟
4. إلى أي مدى يسهم دعم الإستثمار في صحة السكان والرفاهية الإجتماعية؟
5. إلى أي مدى يسهم دعم الإستثمار في حماية البيئة؟

5-4-3- تدابير التنمية الريفية المتعلقة بالبيئة وإدارة المحيط:

أ. **المناطق النائية والمناطق ذات القيود البيئية:** إلى أي مدى ساهم البرنامج في[2]:

1. ما هي الإعانات الممكنة للتعويض عن العوائق و الصعوبات الطبيعية في المناطق المحرومة من حيث إرتفاع التكاليف وإنخفاض إمكانيات الإنتاج ؟
2. التعويض عن التكاليف الإضافية و الفرص البديلة في المناطق ذات القيود البيئية؟
3. إلى أي مدى ساعدت التعويضات في ضمان إستدامة إستخدام الأراضي الزراعية؟
4. إلى أي مدى ساهم البرنامج في الحد من ظاهرة التخلي عن الأراضي الزراعية؟
5. إلى أي مدى ساهمت سياسة الدعم في الحفاظ على الإستقرار و قابلية الحياة للمجتمع الريفي في المناطق المعزولة؟

[1] : Op.Cité ; Rapport « Méthodes de suivi et d'évaluation des incidences des politiques agricoles sur le développement rural » , p 87
[2] : Idem , p 87-88.

6. إلى أي مدى ساهم البرنامج في حماية البيئة من خلال المحافظة و تشجيع إنتهاج أسلوب مستدام للزراعة يأخذ في الحسبان متطلبات حماية البيئة ؟

7. ما هي المقترحات التي يمكن تقديمها من تقرير التقييم، لإستعراض معايير تصنيف المناطق وتحديد مقدار التعويضات و الدعم ؟ على سبيل المثال ، يمكن أن تكون الحوافز المالية أعلى في مناطق معينة (مناطق جبلية أو مناطق نائية .....) ، أو أقل في المناطق الأخرى.

ب- الحفاظ على المناطق و المساحات الغابية:

1. إلى أي مدى يتم الحفاظ على موارد الغابات أو تحسينها من خلال البرنامج ، بما في ذلك التأثير على إستخدام الأراضي وهيكل وجودة المخزون المتنامي و المتجدد؟

2. إلى أي مدى يتم الحفاظ على موارد الغابات أو تحسينها من خلال البرنامج ، بما في ذلك التأثير على إجمالي الغازات، الإشعاعات و النفايات في مواقع الغابات؟

3. إلى أي مدى ساهم الدعم الموجه للحفاظ على المناطق الغابية من المساهمة في الجوانب الإجتماعية – الإقتصادية للتنمية الريفية من خلال الحفاظ على الوظائف الإنتاجية وتشجيعها؟

5-4-4- المساهمة في التنمية المتوازنة للإقليم:

و هي تخص تدابير التنمية الريفية المتعلقة بالإقتصاد الريفي والمجتمع ككل، و يمكن معرفة و تقييم المسار المنتهج من خلال النقاط التالية[1]:

1. ما هي نتائج التدابير المعمول بها حالياً والتي تستهدف عموماً الإقتصاد الريفي والمجتمعات الريفية وكيف تم قياسها من خلال:

- الخدمات الأساسية للإقتصاد وسكان الريف؟

[1]: Op.Cité ; Rapport «Méthodes de suivi et d'évaluation des incidences des politiques agricoles sur le développement rural » , p 91-92.

- تجديد وتطوير القرى وحماية التراث الريفي والحفاظ عليه؟
- تنويع الأنشطة الزراعية أو شبه الزراعية لخلق أنشطة متعددة أو بدائل للدخل؟
- تشجيع السياحة و الأنشطة الحرفية؟
- تفعيل و تطوير البرامج المالية؟

2. هل هناك أي مؤشرات على إمكانية الحصول على نفس النتائج بتكلفة أقل؟
3. ما الذي إقترحه الباحثون لزيادة الكفاءة (مثل التغييرات في طرق الإدارة أو التمويل أو تنفيذ البرامج)؟
4. ما هي التدابير الإضافية الخاصة بالإقتصاد الريفي والمجتمعات الريفية التي يمكن تقديمها؟
5. إلى أي مدى ساهمت ترتيبات التنفيذ في أمثلية و فعالية الآثار المتوقعة للبرنامج؟

6- عرض و تقييم لسياسات التنمية الريفية في الجزائر:

عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال في اطار مساعيها الإستراتيجية إلى إيجاد نموذج إقتصادي و فلاحي يمكنها من تحقيق إكتفاء وطني محلي و إيجاد بدائل عن التوجه الإقتصادي المبني على التبعية البترولية التي أدت بالجزائر في كثير من الحالات إلى التأثر و الدخول في أزمات إقتصادية و مالية على حد سواء ، و هو ما سبب فشل مختلف السياسات و الخطط و المشاريع التنموية طيلة أربعة عقود و يرجع السبب الرئيسي في ذلك هو التوجه الإشتراكي و الهدف الإجتماعي لهته الخطط و البرامج ، إضافة إلى التراخي في المتابعة و التقييم المستمر و كذا عوامل سلوكية تتعلق بعادات دخيلة على المجتمع و خاصة الفئات الريفية منها و هو ما حفز على النزوح الريفي و إهمال الإستثمارات و البنى القاعدية.

يضاف إلى ما سبق السياسات الترقيعية و التي كانت جد مكلفة في أغلب الحالات و كان مالها الفشل الذريع و التأثير السلبي على الإقتصاد الوطني في مختلف الخطط وأدى ذلك إلى تفاقم الوضع وحصول تراكمات يصعب جليا إيجاد حل لها على المدى القصير أو المتوسط.

لهذا لجأت الدولة في إطار تصحيحي لما سبق و مواكبة لتغيرات المحيط الإقتصاد العالمي و ما تفرضه التحديات الكبرى و خاصة الخطط و البرامج التنموية المشترطة خلال قمم الأمم المتحدة إلى وضع إستراتيجية جديدة تقطع الصلة بالماضي منذ مطلع سنة ألفين وتواكب التغيرات الحاصلة في العالم، و ذلك بما أطلق عليها مصطلح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم مخطط التنمية الريفية المستدامة و الجوارية و برنامج التجديد الريفي وهو ما سنتطرق إليه في هذا القسم من الدراسة ,من خلال العناصر التالية :

- مسار السياسات والمشاريع التنموية في الجزائر بدءا من سنة 2000.
- سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال : تعريفه وإطاره القانوني ثم المحاور الكبرى التي جاء بها وبرامجه وكذلك تحديد الآثار التي خلفها بعد تنفيذه .

6-1- مرحلة تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية 2000-2002:

لم يكن من الممكن تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالسياسات الزراعية والريفية خلال العشرية من 1990-2000, وذلك لأسباب تتعلق بالمناخ السياسي والأمني الصعب للغاية، والذي عانت منه المناطق الريفية في هذه الفترة على وجه الخصوص، إلى غاية بداية إعتماد البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في جويلية 2000 والذي إستفاد من غلاف مالي معتبر، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA و صندوق تنمية الأراضي عن طريق الامتيازات FMVTC, و يرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي إضافة إلى إعتماد الدولة على برنامج الدعم من أجل التجديد الإقتصادي PSRE، وقد كانت توجهات البرامج الفلاحية تعتمد على الحتميات الإجتماعية، الإقتصادية والتقنية، كما أن معظم العمليات التي تبنتها وزارة الفالحة كان هدفها و إعادة بتنظيم المجال الفلاحي، حماية النظام البيئي و إستصلاح الأراضي الخاصة بالفلاحة.

و قد أخذت البرامج سابقة الذكر بعين الإعتبار العوائق المناخية، الإقليمية و التضاريس التي أهملت من قبل في المخططات الوطنية السابقة .وجاء البرنامج الوطني للتنمية الزراعية PNDA،كتثمين للتجارب والخبرات المستسقاة من المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية السابقة ،بالإضافة إلى سعي الدولة للتخلي عن تطبيق السياسات والبرامج المعدة و المخططة بطريقة مركزية ،حيث تم إعتماد في عملية إعداد البرنامج الوطني للتنمية الزراعية منهجية عمل جديدة ،إرتكزت على المشاركة الفعلية للفلاح و المربي على مستوى كل الأقاليم ،الذي يعتبر عنصرا فعالا و متكاملا إقتصاديا ، ما يمثل تجديدا حقيقيا في السياسة الزراعية للبلاد ،إضافة إلى الأدوات التي يوفرها هذا البرنامج لدعم وتحفيز الإستثمار في المجال الزراعي ،كوسائل وطرق تمويل تعتمد على تقاسم المخاطر بين كل الأطراف بما فيهم الشركاء الإجتماعيين ،المزارع ،الدولة، البنك، وكالة التأمين ....، من جهة أخرى ،فإن لا مركزية قرار الإستثمار الزراعي وقرار الدعم الحكومي، تمثل أهم الأسس التي جاء بها البرنامج

الوطني للتنمية الزراعية، التي تهدف إلى توسيع عمليات الدعم و الإستثمار لتشمل كل المناطق والمشاريع الزراعية على إختلاف خصائصها، وهي الأداة المفضلة لتنمية الإنتاج الزراعي وهيكلته حسب الفروع الزراعية، وكذلك لتهيئة الفضاء الزراعي .

وقد حقق تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية نتائج هامة، أين عرف الإستثمار الزراعي إقلاعا حقيقيا سنة 2000 من خلال إعادة بعث 203 877[1] و قد تم إحصاء 1.023.799 من المستثمرات الفلاحية ، منها 55.935 رعوية و للتربية الحيوانية و 967.864 موزعة على مساحة 8.458.680 هكتاراً من الأراضي الزراعية الخصبة و القابلة للإستغلال وسجل القطاع الزراعي نموا بنسبة 08 % سنة 2001 , بالمقابل تبقى العديد من العراقيل والصعوبات تواجه بلوغ الأهداف المرجوة، أين إقتصرت الإستفادة من البرنامج على مناطق معينة، مما أدى إلى عدم شمولية الحركية التنموية المستهدفة، بالإضافة إلى عدم إستفادة كل المزارعين، خاصة الصغار في المناطق الريفية المعزولة، كما أن التحولات الحاصلة في المحيط المؤسساتي داخل القطاع الزراعي وبروز الحاجة إلى تعزيز الدور الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي للزراعة في المجتمع و الإقتصاد الوطني، تفعيل دور المنظمات المهنية وأدوات الدعم الزراعي في خلق الظروف التقنية، التنظيمية، الإجتماعية و الإقتصادية الضرورية لتأسيس حركية تنموية شاملة ومستدامة، كلها عوامل دفعت إلى العمل لتحسني البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، من أجل تحقيق و إعادة إحياء الفضاء الريفي، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة ليصبح إنطلاقا من 2002 يسمى البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

6-2- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR:

يعتبر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية نموذجا شاملا وملائما لرفع التحديات و القضاء على العراقيل، التي أدت إلى إضعاف القاعدة الفلاحية و ضعف الأمن الغذائي وتدهور الموارد الطبيعية و البيئية الأساسية وعدم

[1] : Rapport .2003.« Recensement General De L'agriculture – 2001- Rapport General Des Résultats Définitifs »- Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural – Juin 2003. http://www.minagri.dz/pdf/RGA%20rapport%20general.pdf

تماسك ودوام السلم الإجتماعي في المحيط الريفي، كما يعبر عن التحول في كل من الرؤية ،الأهداف و أدوات التدخل الحكومي على مستوى المحيط الريفي وفي المجال الزراعي، والعمل على تجسيد صيغ جديدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية ، ولقد تم توسيع البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، الإدماج ودعم مفهوم الريف، فنتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR . وهكذا تم الشروع في مرحلة جديدة.

مع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ،حددت أهداف أو سع و أكثر واقعية و تمثلت في [1]:

- تعزيز المساهمة و تحقيق الأمن الغذائي؛
- تثمين كل الموارد المتاحة؛
- الحفاظ على المحيط الطبيعي و حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات بمختلف أنواعها في المناطق الريفية وكذا الدعم الإجتماعي لسكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين المستوى المعيشي للسكان الذين يعيشون في وضع صعب حيث إعداد برنامج النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لكي تكون منسجمة مع المفهوم الشامل للتنمية المستدامة، بما يتلاءم مع التطور إقتصاديا و تلقى قبولا إجتماعيا ومستداما وملائما بيئيا.

إن السعي لتحقيق التوافق والتناغم الإقتصادي و الإجتماعي بالإضافة إلى الزيادة في مشاركة المجتمع الريفي المحلي وجميع المؤسسات و الجمعيات على المستوى المحلي، كان الهدف للسلطات العمومية وذلك ما تم ترجمته من خلال البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية .حيث يرتكز البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية أساسا على دعم النشاط الفلاحي، و تتمثل أهدافه الرئيسية في [2]:

- تحسين المستدام للأمن الغذائي؛

[1] : Rapport « le Renouveau Agricole et Rural en Marche-Revue et Perspectives » - Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, Revue et Perspectives, Mai 2012, p 05
http://www.minagri.dz/pdf/Divers/Juillet/LE_RAR-FR.pdf
[2] : Idem – p 05.

- الإستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية؛
- تشجيع المنتجات التي تمتلك ميزة تنافسية نسبية، وذلك قصد تصديرها؛
- العمل على زيادة قدرة القطاع الزراعي على التوظيف من خلال تعزيز وتشجيع الإستثمار؛
- تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين؛
- تحسين شروط ممارسة النشاطات الزراعية والرعوية؛
- تشجيع ومرافقة سكان المناطق الريفية لتنويع النشاطات الإقتصادية و تحسين الدخل و الاستقرار في تلك المناطق؛
- تحسين الخدمات الإجتماعية ورفع مستويات الإستفادة من مختلف المرافق و الخدمات العمومية؛
- تشجير إقتصادي وفعال للأراضي وسكان المناطق الريفية؛
- تهيئة المناطق الجبلية والسهبية؛
- دفع مسار تحديث القطاع الزراعي عن طريق تشجيع الإستثمار وإدخال التكنولوجيات الحديثة في عمل المشاريع الزراعية، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها .

6-3- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD:

هي عبارة عن إستراتيجية مستوحاة من المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة بما يتماشى مع تفعيل "جدول أعمال القرن 21-الأجندة 21" للوفاء بمتطلبات الأهداف التنموية للألفية و كذا تلبية لمتطلبات الإندماج في منظمة التجارة العالمية وضمن إطار تدعيم سياسة الجوار مع الإتحاد الأوروبي.

عرض مشروع الإستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين ،المرة الأولى في جويلية 2003 لوضع أسسها ، والمرة الثانية في فبراير 2006 في نسختها النهائية وبعد مرحلة تجريبية (2003-2005) التي خصت إختبارها من حيث

المنهج و طريقة تنفيذه و طرق قياس كفاءته على مستوى 48 ولاية.[1] و ثم إعتماد نموذج خاص لكل ولاية يأخذ في الإعتبار خصوصياتها المحلية و ذلك بمتابعة ودعم فني من الخبرات المحلية و الاجنبية.

لقد جاءت عملية إعداد الإستراتيجية بعد الملاحظات و المعاينات خلال المرحلة التجريبية و التي أشارت إلى مايلي :

- عجز المقاربات القطاعية وعدم قدرتها على خلق الظروف الملائمة والمواتية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة؛
- عدم وجود إجابة وحلول شاملة للمشاكل المعقدة في الوسط الريفي؛
- وجوب الأخذ بالحسبان تنوع ظروف المناطق الريفية؛
- المتطلبات الجديدة للتنمية الريفية المستدامة حسب نموذج الأجندة 21.

6-3-1- مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

أعتبرت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إستراتيجية قائمة على القطيعة والإنتقال والتحول من المقاربات القطاعية إلى المقاربات المندمجة، المستدامة و الإقليمية، حيث أنها تقوم على [2]:

- تعزيز مفهوم الإقليم؛
- الإدارة والتسيير القائم على المشاركة والمحافظة على الموارد الطبيعية؛
- تعزيز و الحفاظ على الإرث البيئي من خلال الإدارة المشتركة و العقلانية للموارد العامة ،عن طريق محايتها ومحاولة نقلها إلى الأجيال المقبلة؛
- العمل الجواري وذلك عن طريق تعزيز التواصل بين المواطنين والسلطات وتعميق الممارسة الديمقراطية؛

[1] : Op.Cité : B.Bendjefal , p 169.

[2] : O. Bessaoud .2006. « La stratégie de développement rural en Algérie » In : Chassany J.P. (ed.), Pellissier J.-P. (ed.). Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne. Montpellier : CIHEAM, 2006. Page : 85. (Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 71). http://ressources.ciheam.org/om/pdf/a71/06400059.pdf
-Appui institutionnel à la mise en œuvre de la SDRD, Rapport principal, MDDR, juillet 2004.Circulaire officielle.

– العمل على الإندماج في قاعدة آليات الدعم والبحث عن أوجه التآزر بين مختلف الموارد المتاحة؛

– تكامل وتناسق مجيع التدخلات في المناطق الريفية؛

– تحقيق الشراكة الفعلية وفقا لمبادئ التنمية الريفية المستدامة و القائم على المشاركة؛

– إستعمال أدوات ووسائل جديدة للتخطيط المكاني؛

– إتباع مهنج متكامل ومندمج يسمح بإستيعاب جميع المكونات المختلفة، وذلك قصد القضاء على جميع الخلافات والإختلالات التي يمكن أن تعرفها المناطق الريفية.

– إعطاء إهتمام خاص لإشراك أصحاب المصلحة وذلك من خلال الدمج الأفقي، مع كافة الإجراءات و القطاعات، بالإضافة إلى كافة الموارد.

6-3-2- أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

كان الهدف من وراء إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة بداية سنة 2004 هو ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق تنويع النشاطات الإقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم.

كما حددت لنفسها أيضا كهدف إقامة عالقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتحميل المسؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح اللامركزية ، بالإضافة إلى ذلك تسعى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحسين الظروف المعيشية و رفع مداخيل الأسر الريفية بالإعتماد على المساهمة المباشرة للسكان ومختلف التنظيمات الريفية ،في حل مشاكل المشاريع التنموية ،وهذا إنطلاقا من قدراتهم على تسيير وتنمية الفضاء الريفي ،النابعة من القيم الإجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي ،وفعالية الروابط القائمة بينهم ،التي تزيد من إمكانية تجنيد الإمكانيات والطاقات ،لتثمين الثروات الطبيعية و الإقتصادية للإقليم بصفة مستدامة .

في هذا السياق ،فإن الأهداف للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تتمحور حول [1]:

- تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف ؛
- تحسين وضعية الشغل ورفع المداخيل عن طريق تنويع النشاطات الإقتصادية؛
- تدعيم الإنسجام الإجتماعي و الإقليمي؛
- حماية المحيط الطبيعي وتثمين الموروث الطبيعي، الثقافي والمعرفي الريفي؛
- خلق أطر حقيقة للمشاركة الشعبية على المستوى المحلي ،عن طريق توفير الشروط الضرورية لنشأة مجموعات المرافقة للتنمية الريفية GADER في كل ولاية ،تعمل كفضاء لطرح إنشغالات المواطنين وسكان الأرياف، توجيه ودعم مبادراتهم ،رفع قدراتهم التقنية والمالية وكفاءاتهم الإدارية عن طريق التكوين والتدريب؛
- دعم دور الجمعيات المحلية، ترافق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

6-3-3- محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

تعتبر الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية الإطار المناسب و الهادف إلى عملية إحياء المناطق الريفية تدريجيا ،عن طريق التثمين المستدام للنشاطات الإقتصادية والموروث الطبيعي والبشري .و ترتكز على بناء مناخ إستثماري يربط مختلف الاعوان الإقتصاديين العموميين والخواص من حيث المسؤولية و الإمتيازات، ضمن مسار تصاعدي وغير مركزي وحركية تنموية مندمجة وتشاركية ، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم إحياء المناطق الريفية ،يتعدى العمليات الهادفة إلى تجهيز المحيط الريفي، إلى عمليات تهيئة الأقاليم الريفية ،التي ترتكز على إشباع الحاجات المحلية في إطار تثمين الموارد البشرية والطبيعية في المناطق المستهدفة، إنطلاقا من مخطط محدد وحسب عمليات تعاون ،يتم توجيهها وإدارتها محليا و ليس مركزيا كما تم في البرامج السابقة.

[1] : Op.Cité : O. Bessaoud « La stratégie de développement rural en Algérie » , p 85.

إن هذا المفهوم يعكس واقعا جديدا لمتطلبات تنمية المحيط الريفي، تتقارب فيه مختلف جوانب الحياة في المناطق الريفية (إقتصادية ،إجتماعية، مؤسساتية، بيئية وثقافية..) ،وتعمل الأطراف الفاعلة داخل الإقليم على تحليلها، من أجل تشخيص العراقيل وعوامل النجاح، لمقارنتها مع قدرات المنطقة وربطها بأقاليم أخرى على المستوى الوطني ،حيث أن عمليات التهيئة، تتم على أساس رؤية و نظرة حركية وإسقاط واقع المناطق الريفية في المستقبل.

و قد تم إعداد خطة لتنفيذ هذه الإستراتيجية تعتمد على أربعة 04 محاور وهي[1]:

- إقامة شراكة محلية وتكامل متعددة القطاعات داخل الأقاليم الريفية؛
- دعم تنفيذ الأنشطة الإقتصادية المبتكرة؛
- التثمين المتوازن والإدارة المستدامة لموارد وتراث المناطق؛
- التآزر الإقتصادي والإجتماعي وتنسيق الإجراءات.

المحور الأول: إقامة شراكة محلية وتكامل متعددة القطاعات داخل الأقاليم الريفية:

إن الهدف من إقامة مشاريع شراكة محلية، هو دمج جميع الأطراف الفاعلة والمعنية ضمن الشراكة المقامة، في تنفيذ العمليات والبرامج التنموية ،حتى و إن تطلب الأمر وجود البعض فقط أثناء التنفيذ الفعلي للعمليات والبرامج، أما عن الأطراف التي مستها عمليات الشراكة فهي الإدارة العمومية ، الجماعات المحلية، المسؤولون والمنتخبون المحليون، الجمعيات المحلية و الأفراد في إطار إنجاح مشاريع خاصة.

وترتبط الجهود المبذولة بخلق شراكة محلية و إندماج قطاعي إقليمي بما يشمل :

- خلق تجانس و توازن بين الحاجات والموارد والتكفل الجيد بالوضع الحقيقي والمعقد للمناطق الريفية؛
- تحفيز و تشجيع الفاعلين المهتمين والمستعدين للإستثمار و المساهمة؛

[1] : Op.Cité : « le Renouveau Agricole et Rural en Marche-Revue et Perspectives » , p 04.

- خلق ديناميكية على مستوى المناطق الريفية ،عن طريق تشجيع تأسيس شراكة محلية والتكفل بمختلف أبعاد المشاكل المطروحة والمعاجلة ضمن العمليات والبرامج المقامة .

إن النجاح المتوقع من خلال إقامة عالقات شراكة محلية وعمليات إندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية، يتوقف على توفر عدد من الشروط المرتبطة ببيئة الفضاء الريفي وكل التجارب المكتسبة من خلال تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة. وتتمثل هذه الشروط في:

- المرونة، الوقت والتدريب من أجل تحقيق العمل المشترك ورفع القدرة على تجاوز الصعوبات والإختلافات التي يمكن أن تحدث بين الشركاء؛
- الحوار والتعاون الهادفين إلى خلق عالقات بين مختلف الفاعلين الإقتصاديين في إنجاز المشاريع المشتركة؛
- بلوغ نتائج ملموسة لفائدة جميع الأعوان الإقتصاديين.

المحور الثاني: دعم تنفيذ الأنشطة الإقتصادية المبتكرة:

إن العمل على ترقية تعدد النشاطات الإقتصادية وخلق نشاطات إقتصادية جديدة على مستوى الأقاليم الريفية، أحد أهم أوجه تأسيس حركية تنموية مستدامة، يمكنها خلق فرص حقيقية، تتعلق عموما بإعادة إحياء المناطق الريفية وترجيح الإختلال الحاصل بين حالة هذه المناطق والمحيط الحضري. و في هذا الإطار ،حددت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أهم العمليات التي من شأنها تحقيق متطلبات تطوير، تجديد و تحديث النشاطات الإقتصادية في الأقاليم الريفية كما يلي [1]:

- تثمين المنتجات الزراعية والتوجه وحو التجديد، التحويل والتسويق؛
- تطوير وتحديث أنظمة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك تربية الحيوانات ومنتجات الثروة الغابية، عن طريق عمليات تكثيف الإنتاج المعتمدة على رفع العراقيل التي تحد من مردودية عوامل الإنتاج الزراعي؛

[1] : رسالة توجيهية لإرساء الدعم الاستشاري و الابتكارات التقنية لفائدة المتعاملين في القطاع- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري- 01 فيفري 2016.

- تحديد قدرات وعوامل النجاح التي تتمتع بها الأقاليم الريفية ،خاصة في المجالات التي تم إغفالها أو تلك القدرات التي تنطوي عليها الموارد الطبيعية والبشرية ،والتي لم يتم تثمينها بعد؛
- تثمين و إستغلال الموروث الذي تختزنه المناطق الريفية، على غرار الثروة النباتية، الثروة الحيوانية، السياحة الريفية في جمال الترفيه و الإستكشاف، المنابع الحرارية.....؛
- التركيز على القدرات الشابة المتوفرة والمهتمة بالتجارب الحديثة والجديدة؛
- تدعيم قدرة حاملي المشاريع في الولوج إلى الشبكات التقنية والتجارية، بما يزيد من فرص جناح مبادراتهم؛

المحور الثالث: التثمين المتوازن والإدارة المستدامة لموارد وتراث المناطق:

إن عمليات تثمين وتسيير موارد الأقاليم الريفية ، تتعدى البحث عن صيغ جديدة تضمن الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، بل إلى خلق الشروط الضرورية لرفع مستوى وعي مجيع الفعاليات الإجتماعية والمؤسساتية، بالقيمة الحقيقة للموروث الإنساني والطبيعي في المناطق الريفية، وهي القيمة التي يمكن أن تشكل قاعدة أساسية لكل مشروع، يهدف إلى إعتبار المنفعة الناتجة عن إستغلال إحدى مكونات التراث الريفي، تكتسي طابعا إقتصاديا و إجتماعيا تستوجب المكافأة المادية والمعنوية، هذا ما يعطي القدرة للفاعلين المحليين على الإستمرار في المساهمة ودعم جهود تثمين وتسيير موارد الإقليم والعمل على ضمان استدامتها على هذا المستوى، تعمل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحقيق مايلي :

- خلق الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحدد مسؤولية جميع الأطراف المعنية بمختلف عمليات التسيير المستدام للثروات الطبيعية والتراث الريفي؛
- نشر الوعي بأهمية التراث الريفي لدى كل شرائح المجتمع؛

- رفع القدرة التقنية ،التنظيمية والتحكم في آليات التسيير المستدام للموارد الطبيعية والتراث الريفي، لدى جميع الفاعلين المعنيين، عن طريق التكوين والتدريب وتدوين المعارف المحلية، خاصة في حالة خروج العمليات التي تتطلبها هذه النظرة الجديدة عن المعتاد والمألوف أو إرتباطها بأخطار معينة؛
- توفير الشروط الضرورية لعمل آليات الشراكة، النشاطات الإقتصادية وجهود التنسيق والإرتباط بشبكات محلية، وطنية، إقليمية وعالمية.

المحور الرابع: التآزر الإقتصادي و الإجتماعي وتنسيق الإجراءات:

تعتبر المشاركة الواسعة لمختلف الفاعلين المحليين والمتدخلين في العمليات التنموية بالشراكة الفعالة مع الإدارة، المصدر الرئيسي لخلق التآزر الذي تزيد أهميته من خلال إرادة جميع الأطراف المعنية بتنمية الفضاء الريفي وقدرتهم على ربط عالقات شراكة جديدة ،وهذا ما تعمل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على تحقيقه من خلال:[1]

- التكفل بالجوانب الإقتصادية و الإجتماعية للمشاكل المعاجلة والحلول المقترحة من طرف الفاعلين داخل الإقليم؛
- التحسيس و التكوين لكل الشركاء، حول أهمية الإستفادة من التآزر و إستغلاله والتدرب المستمر على تحقيقه؛
- العمل على تأسيس التكامل بين المناطق الريفية، عن طريق تبادل التجارب والخبرات وربط علاقات شراكة إقليمية في إطار التثمين المتبادل؛
- إنشاء فضاء تتقاطع ضمنه توجهات الفاعلين الشاملة والحاجيات المحلية التي تعبر عن طلب خاص لمشاريع الدعم؛

[1] : Loi n° 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire. https://www.joradp.dz/ftp/jo-francais/2010/f2010061.pdf

- وضع الأطر التي تسمح بالتنسيق ،التفاوض، التناغم، وحتى تسيير الإختلاف والنزاع بني مختلف الفاعلين والشركاء.

6-3-4- دعائم و الإمكانيات المسخرة للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

و ترتكز الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على وضع حيز تنفيذ لامركزية البرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات المحلية بالإضافة إلى إندماج وعقلنة كافة التدخلات القائمة على الإستثمارات والدعم العمومي .

إن تحقيق الإستراتيجية لها إمتداد يشمل ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة[1]:

- **البعد الإقتصادي** ، أو ما يعرف بالتجديد الفلاحي، الذي يهدف إلى تحديث القطاع، و الإستخدام الرشيد للموارد والإمكانات الزراعية الوطنية ، و زيادة إنتاج السلع الإستهلاكية بشكل عام ؛
- **البعد الإقليمي**، أو ما يعرف بالتجديد الريفي، الذي يهدف لتحسين حياة الناس وحماية و تعزيز الموارد الطبيعية، والتي يتحقق من خلال نهج تشاركي تصاعدي في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الجوا رية للتنمية الريفية المندمجة؛
- البعد الثالث يتعلق ببرنامج وطني يهدف إلى **تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية**، بالإنخراط في مسار تحديث عملية حوكمة و تسيير و إدارة كافة النشاطات الزراعية، من خلال العوامل الأساسية المساعدة على تقدمها بما في ذلك البحث، التكوين، التدريب والإرشاد ،وذلك قصد تسهيل عملية تطوير التكنولوجيات و نشرها في الوسط الإنتاج ي، بالإضافة إلى تحسين القدرات المادية للمؤسسات قصد تعزيز مهارات ،قدرات، وممارسات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية التنمية الزراعية والريفية.

[1] : Op.Cité : « le Renouveau Agricole et Rural en Marche-Revue et Perspectives » , p 09-10.

1- التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الإقتصادي وعلى مردود القطاع الفلاحي قصد ضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة مستدامة والذي يعتبر إجراء يسمح بتلبية جميع الإحتياجات الغذائية المتوازنة من حيث الكمية والنوعية وذلك حسب قانون التوجيه الفلاحي 08-16 والذي ينص على ضرورة حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكافي يسمح له بالتمتع بحياة سليمة، وتسعى هذه السياسة لتشجيع عمليات تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات و تحقيق قيمة مضافة معتبرة طول سلسة من الإنتاج إلى الإستهلاك.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو إندماج كافة الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم ،داخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي ،وقد خصص لهذه السياسة غلاف مالي مقدر بحوالي 160 مليار دينار[1] أي حوالي 69% من الميزانية المخصصة للإستراتيجية ، بهدف الرفع من دخل الفلاحين وتحسين الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى دعم وتقوية رأس المال الداخل في العمليات الإنتاجية والسعي إلى تكثيفه.

الشكل 12 : تقسيم الميزانية المخصصة للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .

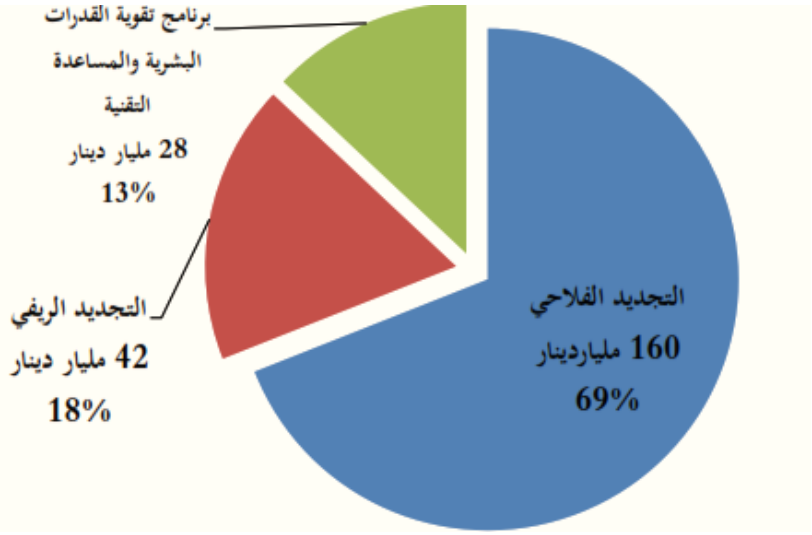

المصدر: تم إعداده بناءا على التقارير و المعلومات المتوفرة.

[1] : Op.Cité : « le Renouveau Agricole et Rural en Marche-Revue et Perspectives » , p10.

2- التجديد الريفي:

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي، بهدف ترقية التنمية الإقتصادية للبلاد يشترك فيها بصفة تضامنية كل العامل الريفي. وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي ،التنمية المستدامة ،الإنصاف في الإستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الإجتماعي وقد تم تبني "سياسة التجديد الريفي" سنة 2006 في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT الذي صدر في القانون رقم 01-20 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وكان الهدف منها هو تحقيق تنمية ريفية مندمجة تضمن تنمية متوازنة للأقاليم، مع الأخذ بعين الإعتبار كل من خصوصية ،مؤهلات ومعوقات كل إقليم.

والشكل 13 يوضح أهم المراحل التي تمر بها سياسة التجديد الريفي.

الشكل 13 : مخطط تجسيد سياسة التجديد الريفي.

Source : Loi n° 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire. https://www.joradp.dz/ftp/jo-francais/2010/f2010061.pdf

3- تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

إن برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية PRCHAT يمثل أداة دعم للسياسة التجديد الزراعي والريفي، ويهدف بشكل أساسي إلى حل كافة المشاكل المرتبطة بمنهجية إعداد، تنفيذ، و متابعة وتقييم المشاريع التنموية، حيث أن إمتلاك المعارف والخبرات الكافية من طرف سكان المناطق الريفية والمعزولة سيساهم بشكل كبير في نجاح التخطيط التشاركي وبالتالي سيؤدي حتما إلى نجاح تنفيذ المشاريع التنموية في هذه المناطق.

يستند تنفيذ برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية الذي أطلقته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في أكتوبر 2010 من حيث التكوين والمعلومات والإتصال والإرشاد على إستخدام الموارد و المهارات التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراءات متعددة لدعم الفلاحين وتلبية إحتياجاتهم وتطلعاتهم، ولكن أيضا القائم على أساس المشاركة الفعالة، القائمة على عملية حشد واسعة النطاق لكافة الخبراء والمستشارين و المشرفين والمختصين في تنفيذ البرنامج، قصد تعزيز المعارف والخبرات على المستوى المنهجي للتدخل من أجل تحديث القطاع الفلاحي في الجزائر .

إن عمليات المرافقة و الدعم و المساعدة التقنية المتعلقة ببرنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية، والتي تعتبر كضامن لتحقيق تنمية زراعية وريفية حقيقية، و يرتكز على[1]:

- تحسين معارف وخبرات كافة المشرفين و المؤطرين الفاعلين في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بالإضافة إلى جميع المستفيدين من هذه السياسة والبرامج التنموية ؛
- بناء قدرات، مهارات جميع القائمين على عملية التأطير والإشراف، بالإضافة إلى جميع فئات المستفيدين؛

[1] : Rapport « PRCHAT - Programme De Renforcement Des Capacités Humaines Et D'assistance Technique » - Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural .
http://www.minagri.dz/pdf/Formations/DOC_PRCHAT.pdf

- تقوية الروابط بين مؤسسات التدريب والتكوين قصد تعزيز عملية تطبيق المعارف والخبرات على أرض الواقع ؛
- إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية يهدف بالأساس إلى:
- إستثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، وذلك من أجل وضع وتطبيق تقنيات جديدة ؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

الجدول 11: نموذج تحليل و متابعة سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

العناصر	سياسة التجديد الفلاحي والريفي
الأثر و الهدف الشامل	**لمن؟** سكان الأرياف، المستثمرون الفلاحيون، منظمات التعاضد واملهن، المتعاملون الإقتصاديون ،المتدخلون في بداية ونهاية الإنتاج ، البلديات الريفية، الإدارة. **.ما هو المشكل الرئيسي الواجب رفعه؟** التجديد من أجل تحقيق أمن غذائي دائم ومستمر على المستوى الوطني، تحقيق تنمية متوازنة لجميع الأقاليم والقضاء على التهميش والإقصاء خاصة في الأقاليم الريفية.
الأهداف الخاصة	**طريقة أخرى لحوكمة القطاع الفلاحي والريفي من خلال :** دور مختلف الفاعلين؛ مبادئ المشاركة والشراكة والتعاون؛ تطبيق طرق وأساليب جديدة في التسيير؛ التكوين وتقوية القدرات، **تحقيق نمو إقتصادي مستدام في الوسط الريفي من خلال :** الإستثمار الفلاحي؛ دمج جميع الفاعلين في العمليات والمشاريع التنموية؛ تثمين الأقاليم والتسيير العقلاني والجيد للموارد الطبيعية؛ **فعالية آليات التدخل العمومي من خلال** :وجود اطار قانوني ملائم ومتطور؛ فعالية التمويل والضبط ؛ الحماية والمراقبة؛
النتائج	شبكة نشطة ومترابطة مكونة من جميع الفاعلين . عصرنة الإدارة وإصلاحها وجعلها قادرة على تحقيق بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

Source : Rapport MADR « le Renouveau Agricole et Rural en Marche-Revue et Perspectives » - Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, Revue et Perspectives, Mai 2012, p-16.

6-4- المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI:

إن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة يعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، التي تهدف إلى القضاء على الفقر و التهميش في المناطق الريفية، وفي الوقت نفسه فهي تعتبر وسيلة حماية للموارد الطبيعية و ترشيد إستغلالها، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو 1992.

تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة مشاريعا متكاملة وجامعة تبنى من أسفل إلى أعلى وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الإدارة والمنتخبين المحليين، المواطنين والمنظمات و الجمعيات الريفية، وهو يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي بهدف[1]:

تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية: بما في ذلك تحديث القرى و القصور، وذلك من خلال توفير وسائل الراحة والرفاهية في المناطق الريفية كمثيلاتها من المناطق الحضرية من خلال تحسين وتوفير المسكن اللائق ، الطرق، توفير المياه ،المدارس، قاعات العالج، وسائل و تكنولوجيات الإتصال..... اخ.

تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي :من خلال خلق أنشطة إقتصادية جديدة و إدخال تقنيات جديدة، ويتحقق هذا خاصة بعودة و دعوة الإطارات الجامعية إلى المناطق الريفية من أجل تنشيط الفضاءات الريفية بالإعتماد على مكتسباتهم العلمية بالإضافة إلى الإحتكاك بذوي الخبرات الميدانية ويتحقق ذلك من خلال تشجيعهم ومساعدتهم على تحقيق إستثمارات فعلية في كل المجالات تهدف إلى تحقيق حركية تنموية في هذه المناطق المعزولة . بالإضافة إلى تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي .

حماية وتثمين الموارد الطبيعية: والذي يهدف إلى خلق الثروة لسكان المناطق الريفية من خلال تشجيع السياحة البيئية، الثقافة البيئية، الحرف والصناعات التقليدية، كما يتضمن هذا البرنامج مكافحة التصحر وحماية الأحواض ومكافحة إنجراف التربة وحماية الواحات.

[1] : Loi n° 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire. https://www.joradp.dz/ftp/jo-francais/2010/f20100061.pdf

حماية وتثمين التراث الريفي المادي واللامادي: ويقصد بالتراث الريفي كل من المنتجات المحلية، المباني، المواقع والمنتجات التاريخية والثقافية، تثمين التظاهرات التقليدية بالإضافة إلى السعي للحفاظ على خصوصية الأقاليم.

الجدول 12 يوضح عدد المشاريع المصادق عليها و التي تم إعتمادها في اطار برنامج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI، و هذا فيما يخص إجراءات المرافقة، و الاحصائيات المقدمة تخص الفترة 2009-2014.

الجدول 12: عدد المشاريع المصادق عليها و التي تم إعتمادها في اطار برنامج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI للفترة 2009-2014

العناصر	المشاريع المصادق عليها	الإنطلاق الفعلي للمشاريع	نسبة الإنطلاق الفعلي
تحسين الظروف المعيشية	**470**	**318**	**68%**
تنويع الأنشطة الإقتصادية	**1.322**	**820**	**62 %**
حماية وتثمين الموارد الطبيعية	**2.208**	**1.485**	**67 %**
حماية وتثمين التراث المادي واللامادي	**195**	**116**	**59 %**
المجموع	**4.195**	**2.739**	**65%**

Source : Evaluation De La Mise En Œuvre Des Contrats De Performance De Renouveau Rural - Réunion d'évaluation trimestrielle-Les 23-24 Avril 2011- p 02.
http://www.minagri.dz/pdf/ateliers/communication-renouveau_rural.pdf

نلاحظ أن نسبة المشاريع التي تم تنفيذها فعليا قدرت نسبتها ب: 65 % و هي جد مقبولة، إذا ما أخذنا بعين الإعتبار البرامج التي لم تنطلق بسبب عوامل جغرافية أو عقائدية أو حتى التي لم تجد التأطير و فرق المتابعة المناسبين.

الجدول 13 يوضح مختلف الفئات و الطبقات التي مستها برامج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

الجدول 13: الفئات و الطبقات التي مستها برامج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI إلى غاية سنة 2011.

المؤشر	المشاريع المبرمجة	المشاريع المنفذة	
		إلى غاية 2011	النسبة
البلديات	1.169	1.043	89%
الأرياف و المدن الصغيرة	4.221	2.769	66%
العائلات	687.462	425.842	62%
عدد السكان	4.015.772	2.555.052	63%

Source : Evaluation De La Mise En Œuvre Des Contrats De Performance De Renouveau Rural - Réunion d'évaluation trimestrielle-Les 23-24 Avril 2011- p: 03.
http://www.minagri.dz/pdf/ateliers/communication-renouveau_rural.pdf

بعد إستعراض في هذا الفصل ،مختلف البرامج المعاصرة للدولة الجزائرية و الهادفة إلى التنمية الريفية المستدامة و كذا التطور التاريخي لنظريات التنمية و التنمية المستدامة ، رأينا أنه من الأجدر، إعداد جدول مقارنة لنموذج التوجيه للتنمية الريفية المستدامة بين الجزائر و دول العالم بصفة عامة.

و الجدول 14 يوضح هذه المقارنة و التي تم إعتمادها من دراسة حول التنمية الريفية في الجزائر و التي قام بها بوسعود عمار كما هو مبين في المرجع أدناه.

الجدول 14: مقارنة التطورات في السياسات الزراعية والريفية على المستويين الوطني و العالمي.

الفترة	أوروبا و العالم	الجزائر
1970/1960	1962 – السياسة الزراعية المشتركة	1962 – الثورة الزراعية و التسيير الذاتي
1990/1980	إعتماد نظام حصص الإنتاج (مثال: الحليب) والظهور في إطار السياسات الزراعية والإقليمية لمفهوم تعدد الوظائف للزراعة والتنمية الريفية	– اعادة هيكلة المزارع ،– تحرير الأسواق الزراعية ، – خوصصة إدارة المزارع ،– إعادة الأراضي المؤممة.
1992	قمة ريو دي جانيرو – ظهور مفهوم التنمية المستدامة ، التي تولي أهم ية خاصة للتنمية المتوازنة للموارد الطبيعية للأراضي ، وبالتالي للتنمية الريفية • إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي مع المبدأ الأساسي المتمثل في التحول التدريجي من دعم الأسعار (نظام السعر المضمون) إلى توجيه المعونة إلى المزارعين	المشاورة الوطنية بشأن الزراعة ، توصيات بشأن مهام الزراعة وآفاقها والحاجة إلى تعزيز أدوات جديدة للإشراف. • إستمرار إعادة تنظيم التعاونيات
1994	منظمة التجارة العالمية: إتفاقات مراكش – فتح مجال الزراعة أمام الأسواق العالمية	• بدء تنفيذ توصيات المشاورة الوطنية بشأن الزراعة • الائتمان الزراعي المتبادل غرف الفلاحة • مراجعة دعم الأسعار • تكيف نظم الإنتاج الفلاحي• إدارة المخاطر • مفهوم المزارعين• حل مكاتب التوريد
1995	إعلان برشلونة	• إعلان برشلونة • مؤتمر حول الأراضي الفلاحية
1999/1996	برلين: إصلاح جديد للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي • ظهور أنظمة التنمية الريفية	إعداد وإطلاق الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (PNDA) في عام 2000.
2001/1999	قمة جوهانسبرج العالمية: التنمية المستدامة	توسيع نطاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية إلى البعد الريفي: PNDAR • توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي
2003	منظمة التجارة العالمية الدوحة: تدابير محددة للتنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية السياسة الزراعية المشتركة الجديدة للاتحاد الأوروبي (دخلت حيز التنفيذ في 2013/2006)	وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) والتزام المرحلة التجريبية للتنفيذ (2004/2002)
2005	الزراعة المؤسسية (الإتحاد الأوروبي): الغرض الرئيسي للسياسات الزراعية ، والإعلان عن أنهاء الدعم الزراعي للصادرات (هونج كونج / منظمة التجارة العالمية) والتزام السياسات المتميزة للتنمية الريفية المستدامة	تكييف خطط الدعم للأنشطة الزراعية • محاولة ربط الأنشطة الزراعية وغير الزراعية إطلاق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لعام 2005 إضفاء الطابع الرسمي على سياسة التجديد الريفي وتوحيد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2015–2005)

Source: O. Bessaoud « La stratégie de développement rural en Algérie » In : Chassany J.P. (ed.), Pellissier J.-P. (ed.). Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne. Montpellier : CIHEAM, 2006. Page : 85. (Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 71)- page : 89. http://ressources.ciheam.org/om/pdf/a71/06400059.pdf

خلاصة الفصل:

تبعا لما تم عرضه في هذا الفصل، فلقد مرت كل من التنمية المستدامة ،المحلية و الريفية بعدة مراحل و نظريات ساهمت تدريجيا و بشكل فعال في إعطاء كل مصطلح صورة شاملة و قد حددت دور كل منها في التنمية الإقتصادية و ترقية الحياة الإجتماعية و الحفاظ على الجانب البيئي .

أما فيما يخص آفاق وتصورات التنمية المستدامة و تنمية المناطق الريفية، فلقد صارت مطلبا أساسيا وضروريا ،ومن ثم توجب النزول إلى الواقع المعاش فعلا للإنسان بدءا من المناطق الريفية من أجل ملامسة وضعيته الإجتماعية والإقتصادية، أي بمعنى ضرورة الإصغاء إلى كل الفئات بصفتهم نقطة الإنطلاق و الصعود بالتنمية المستدامة من أسفل إلى أعلى، و الأخذ بآرائهم ومواقفهم ونظرتهم للأشياء.

يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية و هذا لتوجيه و تركيز أكثر حول هذا العمل:

- رغم أن الدراسات التي خصت نظريات التنمية تختلف كما أشرنا إليه حسب فئة المفكرين و المدارس الذين قاموا بمعالجة و دراسة فكرة التنمية، إلا أن التنمية أصبحت لا تنحصر فقط على الدول النامية ، بل أصبحت تشمل حتى الدول المتقدمة نظرا للتكامل الإقليمي و الدولي الذي أصبح يؤثر و يتأثر في كل المجالات، الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و السياسية.
- إن ممارسة الحكم الراشد داخل كل بلد، تشكل شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، فعلى الصعيد الداخلي تعتبر السياسات البيئية السليمة والسياسات الإجتماعية و الإقتصادية الصائبة والمؤسسات والبيئة ، وتدابير مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين ، الديمقراطية المستجيبة لإحتياجات السكان، وسيادة القانون ،بمثابة القواعد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة .

- التقييم لسياسة التنمية المستدامة ،الجهوية أو الريفية هو عبارة عن جمع البيانات والمعلومات وتحليلها ومقارنتها وتفسيرها بطريقة علمية بهدف إتخاذ الأحكام أو تنفيذ القرارات على توجهات البرامج التنموية.
- هناك عدة مؤشرات تساهم في تقييم مدى تقدم الدول ، والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة و التنمية الريفية ، بشكل فعلي ، رغم كون بعض العناصر كالجانب الديموغرافي و الإقتصادي و الإنتاج الزراعي و الفلاحي قابل عموما لقياسه بالأرقام ، فإن هناك عناصر أخرى تعتمد على الجانب النوعي في محاولة التعبير عنها و ذلك بإنتهاج أسلوب المساءلة و الإستقصاء، و هو ما يستدعى إيجاد بعض المؤشرات الخاصة بها ، كما يجب أن يتوفر المؤشر على بعض المواصفات التي تؤهله للقياس الحقيقي و العقلاني بما يتماشى مع خصائص كل منطقة.

الفصل الثالث

واقع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و دورها في تفعيل التنمية المحلية والريفية المستدامة.

تمهيد:

حسب آراء الباحثين و كذا القوانين و النصوص، يمكننا الإشارة إلى أن المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قد مرت بأربعة مراحل تاريخية، و تمثلت في الفترات التالية:

- المرحلة الأولى من1963 إلى 1982.
- المرحلة الثانية 1982 إلى 1988.
- المرحلة الثالثة 1988 إلى 2001.
- المرحلة الرابعة 2001 إلى غاية يومنا هذا.

و هو ما يبرز مدى اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات، بهدف الإرتقاء بها محليا و دوليا و كذا تأهيلها و دعمها المستمر، نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق و تفعيل التنمية الإقتصادية والمحلية المستدامة ولذلك تبنت السلطات عدة إستراتيجيات لدعم وترقية المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة للتصدي إلى جميع المشاكل و العوائق التي تواجهها على مستوى مختلف المناطق الجغرافية والأقليمية و تطبيقا لنموذج برنامج القرن الصادر عن مؤتمر ريو ديجانيرو والذي سمي بأجندة القرن .

من خلال هذا الفصل سنقوم بعرض لواقع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، التحديات و العراقيل الميدانية و القانونية و دورها في تفعيل ركائز و تنفيذ أهداف التنمية المحلية و الريفية المستدامة، و ذلك وفق المنهج التالي:

- مفاهيم عامة و عرض حال المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- إستراتيجية و برامج دعم و تأهيل المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- معوقات و عقبات تطوير و تأهيل المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المستدامة .

1- مفاهيم عامة حول المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :

من أجل القيام بالتصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الإستثمارات و خاصة بعد فشل غالبية السياسات التصحيحية للبرامج التنموية, أصدرت السلطات العمومية سنة 2001، الأمر المتعلق بتطوير الإستثمار رقم 01-03 في 2001/08/20 المعدل و المتمم في سنة 2007[1] ، القانون 02-17 المؤرخ في : 10 يناير2017 ،وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك تم خلق صندوق لدعم الإستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات، وهذا من أجل:

1- إستقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.

2- تسهيل و تقديم الخدمات الإدارية.

أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ، و ذلك سعيا من الدولة ، لمساعدة ودعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع و ذلك راجع لعدة مميزات و التي نذكر منها:

1- سهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

2- قدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسات أكثر قدرة على إمتصاص العمالة نظرا لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما أنها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة و مساعدتهم في كسب الخبرة،

3- توجيه المؤسسات الصغيرة نحو نشاطات مستهدفة و في مناطق معينة يمكنها الإستجابة لإحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع الخطط الإستراتيجية للدولة.

4- تأمين تكامل سلسلة الإنتاج و التنمية بين القطاعات.

[1] : http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/dz032ar.pdf

1-1- تعريف المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

كما أشرنا في الفصل الأول و وفق التشريع و القانون الخاص المعمول به، فإن المؤسسات المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها فهي تعرف على أنها مؤسسة إنتاجية أو خدماتية ,تتميز بالخصائص التالية [1]:

1- أن توظف المؤسسة ما بين 01 إلى 250 عامل.

2- ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي 04 مليار دينار جزائري.

3- لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية '01' مليار دينار جزائري.

4- أن تمتلك المؤسسة ميزانية خاصة بها كمؤشر لمدى استقلاليتها حيث أن مؤسسة مستقلة هي التي تتحكم في أكثر من 75 %رأس المال[2].

و من خلال ما سبق يمكن التمييز بين ثلاثة تعاريف تخص المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الجزائرية:

- تعرف المؤسسة المصغرة " الصغيرة جدا" بأنها مؤسسة توظف من عامل 01 إلى 09 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من أربعين (40) مليون دينار أولا يتجاوز حجم حصيلتها السنوية عشرون (20) مليون دينار.

- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة توظف ما بين 10 إلى 49 شخصا، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة مائة (400) مليون دينار أو لا يتجاوز حجم حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار .

- تعرف المؤسسة المتوسطة الجزائرية بأنها مؤسسة توظف ما بين 50 إلى 250 شخصا، و يكون رقم أعمالها ما بين أربعة مائة (400) مليون و 04 مليار دينار جزائري أو يكون حجم حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون و مليار(01) دينار جزائري.

[1] . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "العدد: 02 " المؤرخ في: 11 يناير 2017- ص 5-6.

[2] « Actes des assises nationales de la PME »- Ministère des PME -Janvier 2004 - Page : 31.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقدم من خلال الجدول 15 مقارنة لمختلف التصنيفات للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و المعمول بها في بعض الدول:

الجدول 15: تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول.

الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسات صغيرة	أقل من 500 عامل	مبيعات أقل من 5 مليون دولار سنويا
الإتحاد الأوروبي: مؤسسات صغيرة و متوسطة	أقل من 10 عمال أقل من 11 إلى 50 عامل من 51 إلى 250 عامل	5 مليون أورو رقم اعمال 10 مليون أورو رقم اعمال 21 مليون أورو رقم اعمال
تركيا: مؤسسات مصغرة ،صغيرة و متوسطة	أقل من 10 عمال من 10 إلى 49 عامل من 50إلى 249 عامل	غير محددة
تايلاند: مؤسسات صغيرة و متوسطة	من 15 إلى 51 عامل من 52 إلى 200 عامل	أقل من 100 مليون باهت أقل من 200 مليون باهت
الأردن: مؤسسات مصغرة ،صغيرة و متوسطة	أقل من 10 عمال من 10 إلى 49 عامل من 50إلى 249 عامل	رأس مال أقل من 30 ألف دينار أردني 30 ألف دينار فأكثر
تونس: مؤسسات مصغرة و صغيرة	أقل من 10 عمال من 10 إلى 49 عامل من 50إلى 99 عامل	غير محددة
الجزائر: مؤسسات صغيرة و متوسطة	أقل من 10 عمال من 10 إلى 49 عامل من 50 إلى 250 عامل	أقل من 40 مليون دج رقم اعمال أقل من 400 مليون دج رقم اعمال من 400 مليون إلى 04 مليار دج رقم اعمال

"تم إعداد الجدول بناءا على المعلومات و المعطيات المتوفرة".

1-2- توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

سنقدم من خلال هذا القسم مختلف الإحصائيات و الأرقام المتعلقة المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، و هذا وفق البيانات المتوفرة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017.

1-2-1- توزيع المؤسسات حسب العدد :

إلى غاية نهاية السداسي الأول من عام 2017 ، بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: 1.060.289 ، موزعة كمايلي: 56٪ مؤسسات ذات طابع معنوي: من بينها 264 مؤسسة إقتصادية عمومية(EPE)، و 44٪ مؤسسات ذات طابع شخصي: موزعة كمايلي 21٪ منهم يمارسون المهن الحرة و 23٪ حرفيون. و الجدول 16 يوضح هذا التوزيع.

الجدول 16: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة%
المؤسسات الخاصة		
شخصية معنوية	**595.810**	**%56.20**
شخصية طبيعية	**464.215**	**%43.78**
بما فيهم المهن الحرة	220.516	%20.79
بما فيهم حرفيون	243.699	%22.98
المجموع الجزئي	**1.060.025**	**%99.98**
المؤسسات العمومية		
شخصية معنوية	**264**	**%0.02**
المجموع الجزئي	**264**	**%0.02**
المجموع الكلي	**1.060.289**	**%100**

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 08.

1-2-2- توزيع المؤسسات حسب الحجم :إلى غاية نهاية السداسي الأول من عام 2017، نلاحظ ان المؤسسات المصغرة تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات و تقدر ب: 97.70% و 2% عبارة عن مؤسسات صغيرة في حين ان المؤسسات المتوسطة تمثل نسبة جد ضئيلة و مقدرة ب 0.30%، كما هو موضح في الجدول 17.

الجدول 17: توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

نوع المؤسسة	العدد	النسبة %
المؤسسات المصغرة	**1.035.891**	% 97.7
المؤسسات الصغيرة	**21.202**	%2.00
المؤسسات المتوسطة	**3.196**	% 0.30
المجموع	**1 060 289**	%**100**

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 09.

1-2-3- توزيع المؤسسات حسب الطبيعة القانونية و قطاع النشاط:

1- المؤسسة – شخص المعنوي:

و هي تتمركز بشكل كبير في قطاع الخدمات بنسبة 53%، ثم قطاع الأشغال العمومية و البناء بنسبة 29.82 % و الجدول 18 يوضح أهم نسب التوزيع.

الجدول 18: توزيع المؤسسات ذات الطابع المعنوي حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	مؤسسة خاصة	مؤسسة عمومية	المجموع	النسبة%
الفلاحة	6392	84	6 476	1,09
المحروقات ،التنقيب و المناجم	2843	3	2 846	0.48
الأشغال العمومية و البناء	177.727	23	177.750	29,82
الصناعات التحويلية	92.804	84	92.888	15.58
الخدمات	316.044	70	316.114	53.03
المجموع	595.810	264	596.074	100

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 10.

2-المؤسسة – شخصية طبيعية:

إلى غاية نهاية السداسي الأول من عام 2017، بلغ إجمالي عدد الأشخاص الطبيعيين 464،215 شركة صغيرة ومتوسطة ، منهم 220.516 من المهن الحرة و 243.699 من الصناعات الحرفية.

و تتوزع المهن الحرة، التي يبلغ عددها 220.516 ، كمايلي:68.80 ٪ في الزراعة ، و 20.24 ٪ في القطاع الصحي و 10.95 ٪ في نظام العدالة، حسب إحصائيات سنة 2016.

و إلى غاية نهاية السداسي الأول من عام 2017،سجلت مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الاجراء CASNOS ، اشتراك حوالي 8.457 حرفي جديد, مع العلم ان عدد الحرفيين قد وصل إلى 243.699 مع نهاية سنة 2016.

3- حالة المؤسسات العمومية:

تمثل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية نسبة ضئيلة من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و قد بلغ عددها خلال السداسي الأول لسنة 2017 حوالي 264 مؤسسة، مقارنة بـ 438 خلال السداسي الأول لسنة 2016، بإنخفاض قدره 65.90٪. ويرجع هذا الإنخفاض بشكل رئيسي إلى إعادة هيكلة بعض الهيئات التابعة للقطاع العام (SPM). كما نلاحظ إنخفاض في اليد العاملة والذي انخفض من 35.698 سنة 2016 إلى 23.679 خلال السداسي الأول لسنة 2017.

و الجدول 19 يوضح توزيع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة العمومية حسب قطاع النشاطات و كذا توزيع اليد العاملة لنفس النوع من المؤسسات.

الجدول 19: توزيع المؤسسات العمومية حسب عدد العمال و قطاع النشاط.

قطاع النشاط	أقل من 10 عمال		من 10 إلى 49 عامل		من 50 إلى 250 عامل				
	العدد	موظفون	العدد	موظفون	العدد	موظفون	عدد المؤسسات	النسبة%	اليد العاملة	النسبة%
الصناعة			14	405	70	9.029	84	31.82	9.434	39.84
الخدمات	03	13	20	541	47	6.532	70	26.52	7.086	29.93
الفلاحة	11	55	55	1.484	18	1.866	84	31.82	3.405	14.38
الأشغال العمومية و البناء			1	46	22	3.357	23	8.71	3.403	14.37
المناجم			1	42	2	309	3	1.14	351	1.48
المجموع	14	68	91	2.518	159	21.093	264	100	23.679	100

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 11.

4- حالة المؤسسات الخاصة:

مع نهاية السداسي الأول لسنة 2017 بلغ عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الخاصة 1.060.025مؤسسة، وهي تتركز على مستوى قطاع الخدمات (النقل على وجه الخصوص) ، الصناعات الحرفية و الأشغال العمومية و البناء (المباني على وجه الخصوص)،و الجدول 20 يوضح توزيع هذا النوع من المؤسسات حسب قطاع النشاط.

الجدول 20: توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال و قطاع النشاط.

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
الصناعة	92.804	8.75
الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	536.560	50.62
الفلاحة	6.392	0.60
الأشغال العمومية و البناء	177.727	16.77
المناجم	2.843	0.27
الصناعات الحرفية	243.699	22.99
المجموع	1.060.025	100

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 12.

2- إستراتيجية و برامج دعم و تأهيل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

نظرا للتحديات المحلية،الإقليمية و الدولية التي يفرضها الواقع الإقتصادي العالمي و تأهيل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة و ترقيتها من أجل تفعيل دورها كمحرك رئيسي و نظام فعال في التنمية، و من بين التحديات الكبرى اليوم بالنسبة للجزائر هو إعداد إستراتيجية و برامج تسهم بشكل مباشر في تأهيل و ترقية المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و جعلها أكثر إبداعا و تنافسية و تأقلما مع التغيرات و التحديات الراهنة.

في هذا القسم من العمل سنستعرض أهم الهياكل و البرامج و الاليات التي اعتمدتها الدولة الجزائري من اجل النهوض بهذه المنظومة.

2-1- الهيئات الداعمة و المؤطرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-1-1- وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار MIPMEPI :

في إطار تنمية قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ،قامت الجزائر في سنة 1991 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم، رقم: 211/94 المؤرخ في: 18 جويلية 1994، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 00/190 المؤرخ في 11 جويلية 2000، تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إدماج وزارتي الصناعة و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتصبح وزارة واحدة تحت إسم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار ،لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة و بموجب المرسوم التنفيذي 241/14 المؤرخ في 14 اوت 2014، تم إعادة توجيه الوزارة لتصبح أكثر فعالية و تركيز على ترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى صياغة عدة نصوص قانونية[1] تعمل على التنظيم الجيد لعمل و نشاط المؤسسات.

[1] : http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Recueil_des_textes_legislatifs_2010.pdf

2-1-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية و الإستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة 1996، ولها 51 فرع على المستوى الوطني وهي تحت سلطة الوزير الاول ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية[1]:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف و الابداع.
- تقوم بتسيير الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.
- تتابع الإستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار إحترامهم لبنود دفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الإقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- تقديم الإستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار متابعة تمويل المشاريع وإنجازها وإستغلالها.

و لإبراز دور في الوكالة في الواقع تم إعداد الجدول 21 الذي يوضح المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط و حسب الجنس إلى غاية تاريخ 30-06-2017 ،و هذا لمعرفة مدى إسهام الصندوق في تشجيع المشاريع و خاصة في تجسيد دور المرأة في الحياة الإقتصادية .

[1] : https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej

الجدول 21: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط و حسب الجنس من قبل الوكالة ANSEJ.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	فئة الرجال	فئة النساء	نسبة عنصر المرأة %
الفلاحة	54.147	51.622	2.525	5%
الحرف	42.674	35.362	7.312	17%
الأشغال العمومية و البناء	32.543	31.826	717	2%
الموارد المائية	544	520	24	4%
الصناعات التحويلية	24.892	21.352	3.540	14%
اعمال الصيانة	9.391	9.231	160	2%
الصيد البحري	1.131	1.115	16	1%
المهن الحرة	9.699	5.362	4.337	45%
الخدمات	106.288	88.920	17.368	16%
النقل بالتبريد	13.385	12.996	389	3%
نقل البضائع	56.530	55.821	709	1%
نقل المسافرين	18.986	18.505	481	3%
المجموع	**370.210**	**332.362**	**37.578**	**100%**

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page :30.

2-1-3- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي أنشئت سنة1993 تحت إسم وكالة الترقية والدعم ومراقبة الإستثمار APSI وفي سنة 2001 تم إعادة تسميتها بالإسم الجديد لكي تصبح أكثر تماشيا مع الواقع الإقتصادي.

منظمة في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الإستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية

المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الإنتاج و الخدمات التي لها علاقة مباشرة مع الإستثمار[1] .

و الجدول 22 يوضح عدد و نسب المشاريع التي تم إنشاءها بدعم من الوكالة و كذا عدد مناصب الشغل المستحدثة و هذا من خلال نسبة التغير ما بين السداسي الأول لسنوات 2016 و 2017.

الجدول 22: المشاريع التي تم إنشاءها بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار –مقارنة السداسي الأول لسنوات 2016 و 2017.

	قطاع النشاط	النقل	الأشغال العمومية و البناء	الصناعات التحويلية	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	المجموع
المشاريع المصرح بها	S1/2016	991	479	1.288	544	167	63	121	3.653
	S1/2017	525	364	1.298	322	205	108	94	2.916
	Part S1/2017 (%)	18,00	12,48	44,51	11,04	7,03	3,70	3,22	100,00
	نسبة التغير (%)	-47,02	-24,01	0,78	-40,81	22,75	71,43	-22,31	-20,18
المبلغ بمليون دج	S1/2016	55117	41895	600.167	92.625	90.733	25592	24298	930.427
	S1/2017	42.398	39.467	794.139	126.099	232.442	28.863	20.079	1.283.487
	Part S1/2017 (%)	3,30	3,07	61,87	9,82	18,11	2,25	1,56	100,00
مناصب العمل	S1/2016	6.329	7.902	45.243	9.723	7.710	1.943	2.154	81.004
	S1/2017	4.627	5.884	59.923	7.244	12.573	2.479	2.158	94.888
	Part S1/2017 (%)	4,88	6,20	63,15	7,63	13,25	2,61	2,27	100,00

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page :18.

2-1-4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 /188 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال السابقين و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة

[1] : http://www.andi.dz/index.php/fr/a-propos

الإقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل[1].

و الجدول التالي رقم 23، يوضح الدور الذي يلعبه الصندوق في خلق المشاريع، تمويلها و إيجاد فرص العمل لفئة البطالين و هذا منذ إنشاءه إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2017.

الجدول 23: ، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في خلق المشاريع و فرص العمل لفئة البطالين إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2017.

قطاع النشاط	السداسي الأول لسنة 2017			منذ إنشاءه إلى غاية 30-06-2017			
	عدد المشاريع الممولة	حصة المرأة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	اجمالي التمويل 10^3 دج	عدد مناصب الشغل المستحدثة	حصة المرأة	عدد المشاريع الممولة
الفلاحة	707	10,04%	1 698	3 250,18	18 220	11,84%	44 020
الحرف	339	25,07%	871	1 273,26	12 225	22,20%	32 093
الأشغال	84	4,76%	234	410,37	8 164	2,35%	26 226
الموارد المائية	4	0%	8	29,83	325	4,62%	1 116
الصناعات	196	23,47%	555	1 109,01	10 936	21,70%	31 872
اعمال الصيانة	12	8,33%	35	67,93	807	2,35%	1 945
الصيد البحري	15	0%	45	82,00	419	0,48%	1 507
المهن الحرة	53	60,38%	111	287,67	884	44,68%	1 924
الخدمات	268	19,78%	659	1 162,28	30 379	17,07%	64 089
نقل البضائع	2	0%	2	12,09	45 846	1,52%	69 664
نقل المسافرين	1	0%	3	6,92	12 192	1,23%	18 486
المجموع	**1 681**	**17,37%**	**4 221**	**7 691,55**	**140 397**	**9,90%**	**292 942**

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 30.

[1] : https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_PresentationCNAC.aspx

2-1-5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ANGEM:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو يعتبر آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى ،تسهم كلها في إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل إستمراريتها كما تسهم في إستثماراتها المستقبلية في بعضها[1].

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة و تتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما،
- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم،
- منح سلف بدون فوائد،
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم ،
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على وجه أخص، بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدون من الجهاز،

[1] : https://www.angem.dz/ar/article/presentation/

- نصح و دعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض،
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة و مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية و كذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، و ذلك لحساب الوكالة.

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

الفوائد و المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:

- تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قرض بنكي بدون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 %:من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 000 100 دج ، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

الجدول 24 يوضح القروض الممنوحة من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة حسب نوع التمويل، و هذا إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2017.

الجدول 24: القروض الممنوحة من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة حسب نوع التمويل.

نوع التمويل	العدد	% النسبة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
تمويل لشراء المواد الاولية	**718 401**	**90,21%**	**1 077 601**
التمويل الثلاثي "الوكالة، البنوك و صاحب المشروع"	**77 932**	**9,79%**	**116 898**
المجموع	**796 333**	**100%**	**1 194 499**

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 31.

و كذا الجدول 25 يوضح القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط و لنفس الفترة، سابقة الذكر.

الجدول 25: القروض الممنوحة من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ المضمونة 10^3 دج	النسبة
الفلاحة	112 358	6 796 468	**14,11%**
الصناعات المصغرة	307 667	14 548 822	**38,64%**
الأشغال العمومية و البناء	67 766	5 225 439	**8,51%**
الخدمات	165 853	14 993 080	**20,83%**
الحرف	138 815	7 272 241	**17,43%**
التجارة	3 122	764 254	**0,39%**
الصيد البحري	752	91 288	**0,09%**
Total	796 333	49 691 596	100%

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 31.

2-1-6- صندوق ضمان القروض للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض للإستثمارات التي يجب على المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق ما يلي[1]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في الحالات التالية:
  - إنشاء المؤسسات.
  - تجديد التجهيزات.
  - توسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] https://www.fgar.dz/portal/fr/content/pr%C3%A9sentation :

- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الإستثمارات.

خلال السداسي الأول من عام 2017، منح صندوق ضمان القروض ضمانات بلغت قيمتها الإجمالية 4.951.86 مليار دينار من القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بشهادات الضمان ، منح صندوق ضمان القروض ما يعادل 1869.67 مليار دج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تمثل هذه المبالغ ، في المتوسط ، 27.76 مليون دج لكل عرض ضمان و 35.50 مليون دج لكل شهادة ضمان. متوسط معدل التمويل الممنوح من قبل صندوق ضمان القروض يمثل 50 ٪ من المشاريع الجديدة. وبالتالي فإن صندوق ضمان القروض دعمت إنشاء 62 شركة صغيرة ومتوسطة مقابل 4.174.80 مليار دج وسمحت بتوسيع نشاط 91 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 5.784.62 مليار دج.

خلال السداسي الأول من عام 2017، زادت الالتزامات المتراكمة من صندوق ضمان القروض بنسبة 50 ٪ في عروض الضمان و 59 ٪ في شهادات الضمان.

وهو موضح في الجدول 26 و المتعلق بوضعية الملفات المعالجة في الفترة من أفريل 2004 إلى غاية السداسي الأول من عام 2017.

الجدول 26: الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض في الفترة من أفريل 2004 إلى غاية السداسي الأول من عام 2017.

العناصر	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	1	103
قيمة المشاريع	165 149 503 372	70 519 058 427
قيمة القروض الممنوحة	53 493 856 208	24 757 426 289
معدل الضمانات الممنوحة	49	54
معدل القروض الممنوحة	27 616 859	23 989 754
مناصب الشغل المستحدثة	61 788	30 151

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 24.

2-1-7- وكالة التنمية الاجتماعية ADS: [1]

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان.

ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الإقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.
- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

2-2- برامج تأهيل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعتبر تأهيل المؤسسات تحديًا ومسألة معاصرة، تشكل جزءًا من المنهج الشامل لتحسين القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني بشكل عام و المؤسسة بشكل خاص ، بهدف ترسيخ مفهوم المنافسة واستدامة الأعمال في محيط يمتاز بشفافية المعلومة و الحوكمة ، و هو ما يساعد على ظهور بيئة جذابة للإستثمارات الجديدة و الشراكة الفعالة.

يعتمد نموذج التأهيل في مختلف دول العالم على مبادئ أساسية وهي [2]:

1- تكثيف وتنويع النسيج الإقتصادي ؛

2- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة بالمفهوم الدولي؛

3- تعزيز مكانة المؤسسة في السوق و السعي نحو زيادة حصتها السوقية؛

[1]: http://www.ads.dz/documents/ads_organisation.html#PRESENTATION

[2] : OCDE, 2004.Article « Renforcer la compétitivité des PME des pays en transition et en développement » - Editions de l'OCDE -Revue de l'OCDE sur le développement – N° : 05 -2004 – page : 47.
https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=CAD_052_0047

4- كفاءة و فعالية استخدام الموارد؛

5- القدرة على تحقيق الربحية وزيادة القدرة (أي التصميم على الرفع من مردودية الإستثمار) ؛

6- القدرة على الابتكار لتحسين التكنولوجيا وتنظيم الشركة، وبالتالي اكتساب الكفاءة والفعالية.

كما أن ترقية المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة هي ، في المقام الأول ، عملية مستمرة للتعلم والتفكير و القدرة على تحليل المعلومات والتثقف من أجل اكتساب مهارات جديدة وردود فعل وسلوكيات المؤسسات الرائدة ، وفق احدث أساليب إدارة وبديناميكية وطرق مبتكرة.

تمر عملية الترقية بعدة خطوات، إعتمادا على خصوصيات كل نوع من المؤسسات و حسب كل منطقة. و على العموم هناك أربع خطوات رئيسية[1]:

المرحلة 1 :تعتبر خطوة تحضيرية تهدف إلى جعل مسير المؤسسة على دراية بسلبيات و نقاط ضعف مؤسسته. يتم تنفيذ هذه الخطوة من خلال التشخيص المسبق أو التدقيق، و هذا يجعل من الممكن تحديد وحصر مشاكل المؤسسة.

المرحلة 2 :إعتماد ممارسات الإدارة الحديثة وإنشاء منظومة وظيفية ، و ذلك بإعداد أو تحسين الوظائف داخل المؤسسة إذا لم تكن موجودة أو كانت غير منظمة.

المرحلة 3 :التطوير الوظيفي: و على هذا المستوى ، تعمل المؤسسة على تجسيد تأهيلها و ترقيتها الفعلية وفق إجراءات محددة وعلى أساس إنجازات المراحل السابقة.

تتعلق هذه الإجراءات بما يلي:

- تعزيز الموارد البشرية على مستويات مختلفة ، يتعلم منظم الأعمال تفويض المسؤوليات ،،الثقة ، و سقل المهارات.
- فهم جيد للأسواق و اعداد خطة تموقع للمؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:
- تنفيذ أدوات وطرق الإدارة في مختلف المجالات وحسب قطاع النشاط.

[1] : http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/mise_a_niveau_des_pme.pdf pages: 01-02.

– كما يتم إعداد قائمة تحدد الإجراءات الواجب اتخاذها وفقا للإحتياجات الحقيقية للمؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة 4 : الإمتثال للمعايير الدولية: في هذه المرحلة ، يضع صاحب المشروع نفسه في موقع ترقب لمستقبل المؤسسة وينخرط في نوع من الإجراءات المتطورة ، مثل:

– إنشاء أنظمة الجودة للحصول على الشهادات وفقًا للمعايير الدولية مثل ISO 9001 و GMP و ISO2000 وما إلى ذلك.

–معايير المنتوج و الجودة وفق علامة مقاييس الاتحاد الأوربي CE ، في حالة وجود خطط للتصدير أو تدويل النشاط.

– تطوير إستراتيجية المؤسسة ، ومشاريع الشراكة.

– إنشاء مخابر للبحث و التطوير.

2–2–1– هياكل و نظم تأهيل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار مختلف المجهودات و البرامج التي تهدف في الأساس إلى ترقية اساليب التسيير و التنظيم و كذا تحسين الاداء التنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمن مختلف برامج التنمية الشاملة المعتمدة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2017، اعتمدت الدولة الجزائرية برامج هامة و أعتمدت أظرفة مالية معتبرة بهدف ترقية وتطوير قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة كان لها الأثر الإيجابي من الناحية العملية و لكن ليس بنفس الحجم من الناحية الميدانية، ففي مختلف الفترات شهد قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ ايجابي وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات لا سيما المخطط الخماسي 2005–2009، الذي كان يهدف إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة متوسطة ،صغيرة و مصغرة جديدة[1] و قد تحقق هذا

[1] : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat – N° :10 – 2006- page : 04.

الهدف حيث إنتقل عدد المؤسسات من 1.342.788 مؤسسة سنة 2005 إلى 2.625.069 سنة 2009 أي بإنشاء 282.281 مؤسسة جديدة أي بنسبة إنجاز مضاعفة مما كان مخطط له.

و لدعم هذا التوجه من طرف الدولة ، قامت الدولة بصياغة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة و قانون تطوير الإستثمار، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكل دوره كمايلي:

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة[3] دعما فعالا لهذا القطاع ، حيث قام بتحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، وجاء هذا القانون كسبيل لإعطاء حلولا للعديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية الداعمة لمنظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إذ أن الهدف من هذا القانون هو تحسين المحيط الإستثماري الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة[4]، وكان الهدف الأساسي منه على المدى المتوسط، هو إنشاء حوالي 600.000 مؤسسة في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي، و إستحداث 06 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات.

فالهدف الأول تحقق وفقا لإحصائيات السداسي الأول لسنة 2017، حيث انتقل عدد المؤسسات من 288.587[5] سنة 2003 إلى 896.811[1] مع نهاية السداسي الأول لسنة 2015.

---

[1] : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat – N° :08 – 2005- page : 05.

[2] : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat – N° :16– 2009- page : 09.

[3] : الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 الصادر في: 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،15-12-2001، العدد77.

[4]- الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 الصادر في: 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 15-12-2001، العدد77.

[5] : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat – N° :04– 2003- page : 08.

2- قانون تطوير الإستثمار:

صدر هذا القانون في شهر أوت 2001، والذي جاء كمراجعة عميقة لقانون الإستثمار الصادر عام 1993، وليكمل بذلك النقائص التي كانت تعتريه، والهدف من هذا القانون هو إعادة تشكيل شبكة الإستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني[2].

3- المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة:

وهو جهاز إستشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والجمعيات المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ومن مهامه[3]:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بشكل دائم ومنظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين و الإقتصاديين بما يسمح بإعداد سياسات و إستراتيجيات لتطوير القطاع؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛
- جمع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع.

[1] : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :26 – Avril 2015 - page : 07.

[2]- الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47؛ 2001.

[3]- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المتضمن إنشاء ال?لس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد:13، 2003، ص: 22.

2-2-2-برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الجزائرية:

يعتبر الباحثون ان اول ظهور لمصطلح التأهيل كان من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988[1] في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع الاتحاد الأوروبي وكان يسمى بالبرنامج الإستراتيجي لتنشيط وتحديث الإقتصاد البرتغالي، ثم أصبحت التجربة بعد ذلك خاصة بالدول النامية التي تسعى إلى تطوير وتأهيل قطاعها الصناعي ليصبح قادرا على المنافسة العالمية في ظل إقتصاد السوق.

و حسب ما سبق ذكره، فلقد اعتمدت الجزائر برنامجا إستراتيجيا لتأهيل و ترقية المؤسسات و ذلك بغية تحقيق قفزة نوعية و شاملة على ثلاث ""03 مستويات: كلي، وسطي، جزئي, كما هو مبين في الشكل 14.

الشكل 14 : مستويات تأثير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

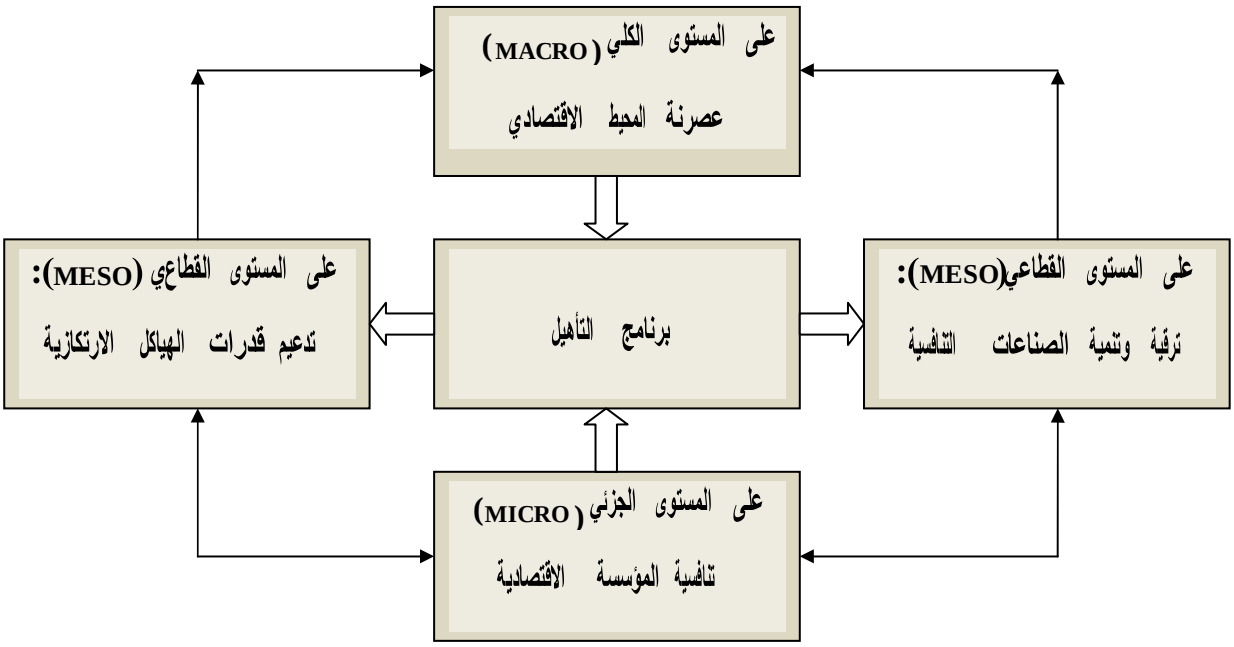

Source : M .L. Dahaoui.2002. « Guide Méthodologique: Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle » - ONUDI- Page : 72.
https://www.unido.org/sites/default/files/2013-06/PMAN_Manuel_methodologuique_0.pdf

[1] : Rapport Final « PEDIP Specific Industrial Development Programme for Portugal » - Brussels, 7 Janvier 1994. http://aei.pitt.edu/5800/1/5800.pdf

من خلال الشكل يمكن تحليل النقاط و المستويات كمايلي[1]:

على المستوى الكلي:

والمقصود بعصرنة المحيط الإقتصادي هو قيام الحكومة والوزارات المعنية كوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ترشيد محيط المؤسسات وتسطير توجهات السياسة العامة والمتمثلة في النقاط التالية:

- وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية بمباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي والوحدوي؛
- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والمحيط؛
- إعتماد برنامج تحسيسي وإعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الإقتصاديين.

على المستوى القطاعي أو الوسطي:

ويتم على هذا المستوى مناقشة نقطتين أساسيتين وهما العمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة وتعزيز وتدعيم قدرات هيئات الدعم، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

- هيئات تسيير المناطق الصناعية؛
- جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي؛
- البنوك و المؤسسات المالية؛
- هيئات التكوين المتخصصة؛
- المؤسسات شبه العمومية؛
- مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية و التجارية.

[1] : M .L. Dahaoui « Guide Méthodologique: Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle » - ONUDI- 2002- Page : 73.
https://www.unido.org/sites/default/files/2013-06/PMAN_Manuel_methodologuique_0.pdf

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم بهدف دعم التنافسية هي:

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع؛
- منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل؛
- مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية؛
- تحديد وتشخيص وتأهيل ما هو موجود؛
- إفتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في إنتشار هياكل جديدة.

على المستوى الجزئي:

إن برنامج التأهيل هو برنامج محفز يهدف إلى تحسين النوعية، وليس عبارة عن برنامج ترقية الإستثمارات والمحافظة على المؤسسات غير القادرة على الإستمرار، وإنما هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط الضعف.

و لتفعيل عملية التأهيل على المستويات السابق ذكرها، تم إنشاء آليات مراقبة وتقييم للجهات الفاعلة في البرنامج و المتمثلة في: المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (المسؤولة عن إدارة برنامج الترقية) ؛ اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، البنوك.، خدمات الدعم ، بما في ذلك المراكز الفنية المتخصصة والإستشارات والإستشاريين[1].

1- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية:

المديرية العامة للإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI) من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة هي المسؤولة عن تنفيذ وتنسيق النصوص القانونية والمالية لتعزيز صندوق القدرة التنافسية الصناعية، والشروط التي تحدد الجوانب الفنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التطوير.

[1]: Op.Cité : M .L. Dahaoui « Guide Méthodologique: Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle » - pages : 74-75.

كما يوفر الأمانة الفنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، ويستعرض الملفات المقدمة، ويجهزها ويعرضها على اللجنة.

كما هي المسؤولة عن تحديد الهياكل والمنظمات الأخرى التي تشكل واجهة لهذا العمل، لتطوير البرنامج بعد مشاورات واسعة، لوضع برنامج للاتصال والتوعية لتعزيز برامج التدريب للاختصاصيين المعنيين في برنامج ترقية وتطوير وإضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات والإطار التنظيمي، لتوفير التحديثات من تشريعات أو لوائح ذات صلة مباشرة مع انتعاش الأعمال التجارية، ووضع لوحة القيادة تخص ترقية وتحديد الإحتياجات من المعلومات للشركات وإدارات المستخدمين.

بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يقدم إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية أي إقتراح لبرنامج عمل يضمن تعزيز القدرة التنافسية الصناعية.

2- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ 16جويلية 2000 ، الذي يحدد إجراءات تشغيل الحساب الخاص رقم 302102 المسمى "صندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية" ، وتتمثل مهمة اللجنة في:

إعداد الإجراءات الخاصة بعرض ملفات الشركات والمؤسسات للإستفادة من المعونة المقدمة للصندوق.

تحديد شروط الأهلية للحصول على مساعدات من الصندوق ؛

تحديد طبيعة ومقدار المساعدات التي يمكن منحها ؛

وضع الإتفاق لإلزام المؤسسة المستفيدة بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ؛

رصد وتقييم أداء الشركات التي إستفادت من مساعدات الصندوق.

3- صندوق تعزيز التنافسية الصناعية :

إبتداءا من قانون المالية لعام 2000 تم الأخذ بعين الإعتبار تخصيص الدعم المالي الأساسي لتحسين الإجراءات من خلال إنشاء صندوق تعزيز التنافسية الصناعية. يمنح إسهام صندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية، للشركات في شكل مساعدات مالية تغطي بوجه خاص:

أ) المساعدات المالية للشركات: هي عبارة عن مساعدة مالية التي تهدف إلى تغطية جزء من النفقات التي تتكبدها الشركة من أجل: التشخيص الإستراتيجي الشامل وخطة الترقية ؛ إستثمارات غير ملموسة الإستثمارات المادية ذات الصلة لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية.

ب) الدعم المالي لهياكل الدعم: هذه النفقات متعلقة بـ: العمليات التي تهدف إلى تحسين بيئة شركات الإنتاج أو الخدمات المرتبطة بالصناعة ، وخاصة تلك التي تستهدف تحسين الجودة ، الملكية الصناعية ، التدريب ، البحث والتطوير ، المعلومات الصناعية والتجارية ، السياسات و الإستراتيجيات الصناعية ، الترويج للجمعيات المهنية في القطاع الصناعي ؛

إضافة إلى جميع الإجراءات المتعلقة و الهياكل المرتبطة ببرامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط ؛ دراسات بشأن تأهيل مناطق التدريب لمديري المناطق الصناعية ومناطق النشاط ؛ جميع الإجراءات التي تستهدف المناطق الصناعية والتجارية ؛ تنفيذ برامج لتطوير القدرة التنافسية الصناعية.

4- الصناديق الخاصة الأخرى المتعلقة بالشركة :

بالإضافة إلى حوافز مثل سياسة منح القروض، والسياسة الضريبية الخاصة لتشجيع الإستثمار والقياسات المباشرة مع مختلف الأشكال الفنية والمنح والقروض والضمانات، تتدخل الدولة من خلال سياسة التخطيط الإقليمي لتحسين التوزيع الجغرافي لمختلف أنواع المؤسسات عن طريق تحسين التجمعات الإقتصادية: سياسات المناطق الصناعية و مناطق النشاط، التي يجب تعزيزها.

تشمل الصناديق الجهوية التي قد تكون ذات صلة مباشرة ببرنامج تأهيل المؤسسات كما يلي:

صندوق التخطيط المكاني، صندوق التنمية للجنوب، الصندوق الوطني للبيئة، صندوق التنمية الفلاحية،

الصندوق الوطني لتوفير الطاقة و الطاقات المتجددة، الذي يقدم قروضاً غير مستردة لتمويل الإستثمارات الموفرة للطاقة.....؛ و الشكل 15 يوضح أهم المراحل التي يجب إحترامها و تنفيذها من اجل ضمان نجاح مختلف برامج إستراتيجية التأهيل و يمكن تلخيص أهم النقاط في ما يلي[1]:

الشكل 15: آليات و مراحل تنفيذ برنامج التأهيل.

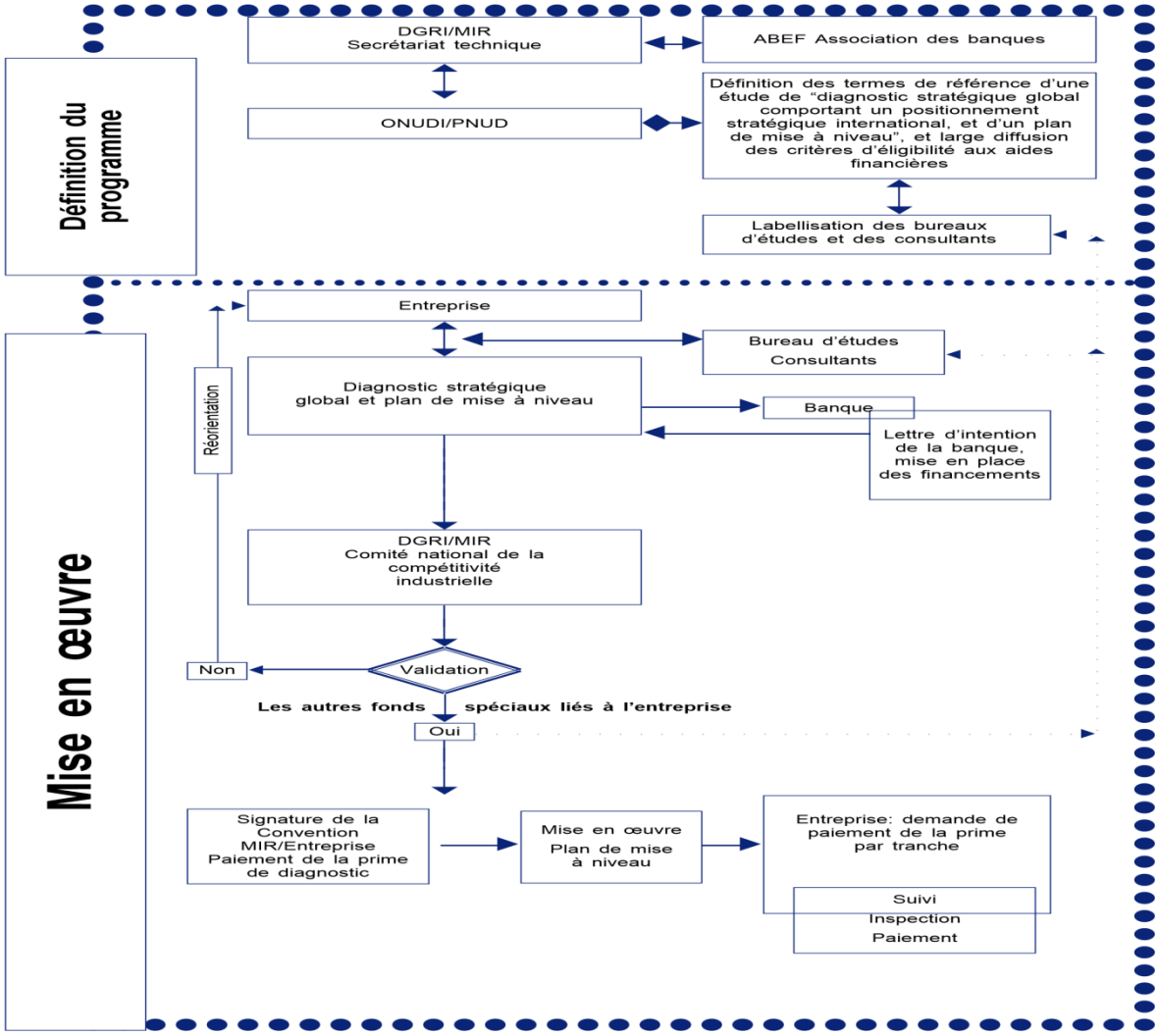

Source : M .L. Dahaoui « Guide Méthodologique: Restructuration, Mise à niveau et compétitivité industrielle »- ONUDI- 2002- Page : 76.

[1] : Op.Cité : M .L. Dahaoui « Guide Méthodologique: Restructuration, mise à niveau et compétitivité - industrielle » - pages : 77-79.

يجب أن تلتزم الإجراءات الواجب إتخاذها للإستفادة من الإعانات بخطوتين رئيسيتين:

1- التحكم في المشروع عن طريق الدراسة المسبقة : و يجب أن يتم ذلك من قبل مكتب أعمال أو إستشاريين خارجيين يتم إختيارهم بحرية من قبل المؤسسة ، لدراسة يمكن تسميتها "التشخيص الإستراتيجي الشامل وخطة ترقية المؤسسة". وتدعم هذه الدراسة طلب المساعدة المالية من صندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية ويلزم المؤسسة المستفيدة بإحترام القواعد والإجراءات الأهلية المحددة من قبل لجنة التنافسية الصناعية الوطنية.

2- عند الإتفاق وموافقة لجنة التنافسية الصناعية الوطنية: تبدأ مرحلة التنفيذ وفق الآجال المحددة في الدراسة و يكون مكتب الدراسات الذي أعد الخطة هو المسؤول عن متابعة تنفيذها و إحترام المخطط التنظيمي و الزمني ، علما أن البنك الذي رافق عملية التمويل يحق له إيفاد لجنة خبرة من أجل التحقق من حيثيات تنفيذ البرنامج.

كما أن المؤسسة مطالبة بإيداع تقارير دورية تبرز فيها أهم التطورات في مؤشرات الأداء و بعد الإنتهاء من التنفيذ إيجابيا و بنتائج مرضية، تتحصل المؤسسة على شهادة التأهيل، حسب السوق المستهدف.

2-2-3- دور حاضنات الأعمال في عملية التأهيل:

بطابعها العمومي ،التجاري و الصناعي EPIC ، فقد قامت الوزارة الوصية باقتراح إنشاء 16حاضنة مؤسسات على مستوى الولايات التالية: عنابة ، وهران ، برج بوعريريج ، غرداية ، بسكرة ، خنشلة ، ميلة ، سيدي بلعباس ، ورقلة ، باتنة ، أدرار ، البيض. أم البواقي ، البويرة ، تيارت وبشار.

تتكون المساعدة المقدمة إلى أصحاب المشاريع بشكل رئيسي من: استضافة مسيري المشاريع و تجدر الإشارة إلى أن مدة الإقامة تتراوح بين 24 و 36 شهرًا حسب درجة استحقاق المشروع، وتقدم لهم الخدمات التالية:

- المكاتب أو المباني لفترة محددة ؛
- أثاث مكتب ومعدات الاعلام الالي ؛
- التوثيق ، ووسيلة الاتصال والنسخ التصويري ، وشبكة الإنترنت ، والفاكس ، والتصوير ، والطباعة ؛

كما تتم مرافقة المشروع في جميع الخطوات مع:

- مرافقة المؤسسات المالية؛
- رؤوس الأموال الخاصة بالمساعدة والدعم؛
- التنسيق مع الجماعات المحلية: ولايات وبلديات ومنظمات أخرى لها صلة بالمشروع ؛
- تقديم المشورة المالية والقانونية والضريبية والتجارية والفنية الشخصية ؛

1- إحصاء لمشاريع التأهيل عن طريق الحاضنات:

وفقا للبيانات التي تم جمعها من المشاتل إلى غاية السداسي الأول من عام 2017، بلغ عدد المشاريع التي استضافتها 13 حاضنة، 139مشروعا، منها 94 مؤسسة تم إنشاؤها و تم استحداث 399 منصب عمل، كما هو موضح في الجدول 27.

الجدول 27: المشاريع، المؤسسات و مناصب العمل المستحدثة عن طريق الحاضنات.

الولاية	عدد المشاريع حتى نهاية السداسي الأول 2017	عدد المؤسسات المستحدثة	منصب عمل مستحدث
ادرار	7	2	65
البيض	20	14	72
برج بوعريريج	8	3	3
عنابة	15	1	48
بسكرة	20	13	60
ميلة	9	1	15
وهران	9	2	6
باتنة	14	5	15
خنشلة	11	3	39
سيدي بلعباس	1	1	1
غرداية	7	4	40
ورقلة	5	4	21
ام البواقي	11	38	65
تيارت	2	3	6
بشار	/	/	/
البويرة	/	/	/
المجموع	**139**	**94**	**399**

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 21.

2-2-4- مشاريع الشراكة و التعاون:

تعتبر الشراكة والتعاون الدولي من أهم الأشكال الحديثة التي يتعامل من خلالها لدعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومن أهم علاقات التعاون التي أقامتها الجزائر نجد:

1- التعاون مع الاتحاد الأوروبي ميدا MEDA:

في إطار التعاون الجزائري الأوروبي نجد من أهم البرامج، برنامج **ميدا** MEDA وهو برنامج يهدف إلى تمويل برامج التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وبلغت قيمة هذا البرنامج 57 مليون أورو تقسم بين الاتحاد الأوروبي 50 مليون أورو، الجزائر 05 مليون أورو، و مساهمة المؤسسات تقدر ب 02 مليون أورو، وتتم عملية متابعة سير هذا البرنامج بين جهات متخصصة مكلفة من الاتحاد الأوروبي في الجزائر وبين المصالح المركزية التابعة للوزارة، ويهتم هذا البرنامج بما يلي[1]:

- تغطية الإحتياجات المالية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المستفيدة من هذا البرنامج؛
- تقديم المساعدات التقنية الرفيعة المستوى؛
- تقديم المعلومات إلى هذه المؤسسات عن المنتجات، الموردين، الأسواق....؛
- تحسين خبرات هذه المؤسسات في جميع المجالات الإدارية المالية والتسويقية...الخ .

و وفق الإحصائيات المتوفرة إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2007، فقد تقدمت 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الانضمام إلى برنامج التأهيل ميدا من مجموع 2.150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مستهدفة أي بنسبة 3.33 %، بعدما كان عدد المؤسسات التي طلبت الاستفادة من البرنامج في سنة 2006، 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

[1]- سيد علي بلحمدي ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البليدة، 2006، ص: 92.

بنسبة % 31. و من مجموع 2147 مؤسسة . فقد تخلت 256 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص[1].

2- التعاون مع البنك العالمي:

لقد تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية(SFI)، قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية هذه المؤسسات بالإضافة إلي التدخل في إعداد الدراسات الإقتصادية الخاصة بفروع النشاط[2].

3- برنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ):

ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

2-2-5- حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تقييم حصيلة برنامج التأهيل على مرحلتين، حيث الأولى تخص فترة انطلاق لبرنامج إلى غاية نهاية المخطط الخماسي في سنة 2010 و الثانية خلال فترة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014 و يمكن استعراض أهم النتائج كالتالي[3]:

4- الفترة الأولى 2007-2010:

منذ بداية البرنامج وإلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية :

- أبدت 1700مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط، ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة، أما 351 فقد إنطلقت في

[1] : http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/les-actions-de-mise-a-niveau-3

[2] - بابا عبد القادر ،**مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقا?ا في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف ،18/17 أفريل 2006، ص: 03.

[3] : http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/les-actions-de-mise-a-niveau-3

التأهيل، فنجد منها 279 مؤسسة استفادت من عمليات التشخيص القبلي أو الإستراتيجي، بينما إستفادت 32 مؤسسة من كافة أعمال التأهيل .

- كما قام البرنامج ب 20 عملية تكوين، وتنظيم 13 يوم إعلامي و تحسيسي حول البرنامج، بالإضافة إلى انجاز فيلم تحسيسي لمدة 8 دقائق.

– إعداد دليل لمخطط الأعمال، موجه للبنوك والمؤسسات تنظيم العديد من الملتقيات :حول الجودة ، الإبداع، الموارد البشرية، الإستثمار اللامادي والإنتاجية.

– التعاون مع إيطاليا لإعداد دراسة حول قطاع الصناعات الغذائية .

– شراكة مع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME وهيئة التعاون التقني الألماني GTZ لانجاز عمليات مرتبطة بالتسيير الإستراتيجي.

5- الفترة الأولى 2010–2014:

المعلومات المتوفرة حول حصيلة البرنامج إلى غاية تاريخ /29/ 02 2012، والموجودة على موقع الوكالة كانت كما يلي:

- 747 مصغرة، صغيرة ومتوسطة أبدت رغبتها في الانضمام إلى البرنامج .
- 422 مؤسسة مصغرة، صغيرة ومتوسطة ، قدمت طلبات للحصول على العضوية في البرنامج .
- 341 طلبا تم معالجتها إما عن طريق عمليات التشخيص الأولي، أو إجراءات التأهيل .
- أما بالنسبة لعدد التدخلات التقييمية و التوجيهية المتعلقة ب 341 مؤسسة فقد بلغ 395 تدخل موزعة كما يلي: 174 تشخيص للمؤسسات المصغرة 167تشخيص أولي للمؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة ، 27 تدخل بإجراءات التأهيل.

3-معوقات و عقبات تطوير و تأهيل المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

على الرغم من أهمية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني والإهتمام الذي توليه له الوزارة الوصية و الصناديق المخصصة لتطويرها و الرقي بها ، إلا أنها لازالت تواجه العديد من العوائق التي ستؤثر حتما سلبا على نتائجها و مردوديتها، ورغم ما حققته المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة و التي تمثل غالبيتها القطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تجد السبيل لتخطي أهم العقبات و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

3-1- العوائق الإجراءات الإدارية والقانونية:

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية و إحترام النصوص ، الأمر الذي يجعل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

1-البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الإتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا إزدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 05 سنوات.

إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الإستثمار في قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية.

2- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

3- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال و إقتصاد السوق والمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة ومنهجية لفئة الإطارات.

نقص خبرة مسيري المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات وتمتاز المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه إقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها.

3-2- مشاكل التمويل، الدعم و القروض:

تواجه المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل أي حصولها على الموارد اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاها أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى:

1- البحث عن الإستقلالية المالية ، حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الإستقلالية في الموارد المالية اللازمة بإستقلالية إتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار ولعل تخوفه في هذا الشأن يرجع إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه اشتراكا مع أي متعامل أجنبي خارج عن المؤسسة، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).

2- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والقضاء الإقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الإستثمار والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

3- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.

4- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ومن ثم فإن معالجة الملفات خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.

5- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.

6- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.

7- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسبب عدم الإستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس ويضاف إلى ذلك إرتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.

3-3- العوائق المتعلقة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الإستثمار بحث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد بإستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ووكالة دعم وترقية الإستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الإستثمار .

3-4- العوائق التكنولوجية:

من بين العوائق التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى إن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الإبتكارات والإختراعات الجديدة.

3-5- غياب الثقافة المؤسساتية و المقاولتية:

لا ريب أن ماحققته المجتمعات المتقدمة من اتجاهات ورقي يعود إلى ما وصلت إليه من تطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الانجازات، وجدير بالذكر هنا، أن إدارة المشاريع والأنشطة الإقتصادية والتجارية إستقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات المصغرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسساتي إلى هذا النوع من المؤسسات.

3-6- الصعوبات المرتبطة بالجباية:

بالرغم من الإجراءات التي أتخذت من أجل تحقيق الأعباء الجبائية على المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل.

3-7- الصعوبات الجمركية:

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء و التعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من خارج حبيسة الموانئ و الحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق الداخلي .

4- دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تفعيل التنمية المستدامة:

كما تم الإشارة إليه فان استحداث و تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يساهم بشكل مباشر و فعال في بناء و إنشاء نسيج إقتصادي متكامل، هذا النسيج بدوره يلعب دورا رئيسيا في تحقيق المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة و هذا من حيث الجوانب الإقتصادية والاجتماعية و البيئية، و التي تتجلى أثارها في مؤشرات يمكن قياسها و التعبير عنها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل و الرفع من القيمة المضافة ،بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في مجال تشجيع الصادرات و مساهمتها في التنمية المحلية و تحقيق رفاهية السكان في المناطق الريفية و تنميتها .

4-1- دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام و الرفع من القيمة المضافة:

تساهم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام و إيجاد طرق و أساليب إنتاج مبتكرة للرفع من القيمة المضافة، و في الجزائر يتجلى لنا هذا الدور من خلال استعراض نسب التطور في كلا العاملين.

من خلال الاحصائيات التي تم جمعها لاحظنا زيادة تقدر بنسبة 1.5 ٪ و هذا حتى نهاية السداسي الأول لسنة 2017 ، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016.

في حين كان التغير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مقدرا ب 2.1٪ حتى نهاية السداسي الأول لسنة 2017 ، بدلاً من 3.5٪ في نفس الفترة من سنة 2016.

من حيث التأثير في الأسعار: ارتفع الناتج الداخلي الخام حتى نهاية السداسي الأول لسنة 2017 بنسبة 5.9 ٪ بدلا من 4.0 ٪ خلال نفس الفترة من سنة 2016. هذا التغيير أدى إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 4.4 ٪ مقابل 0.9 ٪ لنفس الفترة من سنة 2016.

و العناصر في الجدول 28 تلخص التطورات الرئيسية المسجلة حتى نهاية السداسي الأول لسنة 2017 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016.

الجدول 28: نمو الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات الرئيسية.

القطاعات الكبرى	السداسي الأول لسنة 2016	السداسي الأول لسنة 2017
الناتج الداخلي الخام (PIB)	3	1
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	3	2
الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة	3	1
الفلاحة و الصيد البحري	2	1
المحروقات	9	-
الصناعة	3	3
البناء و الأشغال العمومية	4	2

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 37.

من خلال الجدول، يمكن إعداد التحليل التالي:

فيما يخص قطاع الفلاحة:

تميز السداسي الأول لسنة 2017 بزيادة طفيفة في النشاط الزراعي في حدود 1.8٪ بدلا من النمو المقدر ب:4.2٪ خلال نفس الفترة من سنة 2016. يفسر هذا النمو بشكل واضح بسبب الإنخفاض في إنتاج المحاصيل وخاصة الحبوب و ذلك راجع للعراقيل الإدارية المتعلقة بتجديد عقود الامتياز و كذا عدم جدوى بعض المشاريع المصغرة التي فضل أصحابها التخلي عن الدعم المقدم و الذي اصبح يتناقص او ضئيل نظرا للسياسة الصرامة المالية المنتهجة منذ سنة 2014 مما دفع إلى تجميد او تغيير النشاط .

فيما يخص قطاع الصناعة:

في الربع الثاني من عام 2017، ارتفعت القيمة المضافة الإجمالية التي حققتها جميع الأنشطة في القطاع الصناعي بنسبة 3.7 ٪ بدلا من 3.4 ٪ في الربع الثاني من عام 2016.

القطاعات الفرعية في الصناعة تعرف العديد من التطورات المتناقضة ، رغم إسهام مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية و هو ما يعبر عليه بالنسب كما يلي:

الجدول 29: نسبة النمو حسب القطاعات الفرعية للصناعة.

البيانات	نسبة التغير ما بين 2015 و 2016	نسبة التغير ما بين 2016 و 2017
فرع المياه و الطاقة	3,3	**8,2**
المناجم و التنقيب	-2,7	**-1,7**
الصناعات الميكانيكية	0,5	**2,2**
مواد البناء	6,5	**2,8**
الصناعات الكيماوية	3,8	**3,1**
الصناعات الغذائية	5,6	**3,7**
النسيج	0,7	**0,8**
الجلود و الاحذية	1,5	**-3,9**
الخشب	12,5	**10,1**
الصناعات الاخرى	**-16,7**	**-5,1**

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 38.

فيما يخص القطاعات الإستراتيجية الأخرى:

القيمة المضافة للخدمات غير السوقية و الخدمية، من جانبها ، خلال الربع الثاني من سنة 2017 سجلت تباطؤ في معدل نموها. حيث عرفت معدل نمو بنسبة 1.8٪ بدلاً من 3.2٪ في الربع الثاني من العام 2016 ، وينبع هذا النمو من أداء القطاعات الفرعية التالية:

- الإدارة العامة من 1 ، 8 ٪ بدلا من 3.0 ٪ في 2016.
- الخدمات المالية 4.1 ٪ بدلا من 3.8 ٪ في 2016.
- العقارات التجارية من 4.8 ٪ بدلا من 6.0 ٪ في 2016.

و رغم التذبذب المسجل في خلق القيمة المضافة إلا أننا نلاحظ من الجداول 28 و 29، أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق معدل نمو إيجابي من حيث القيمة المضافة، وهي في تزايد على مستوى المعدل الكلي من سنة إلى أخرى و ذلك في معظم فروع النشاط كالبناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات الصناعية

الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع كخدمات المؤسسات بالشيء المهم ،بينما سجل التراجع السلبي في مجال صناعة الجلود ومن خلال كل ماسبق ذكره يتضح أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا بأس به في الإقتصاد الوطني و لكن في القطاع الخاص فقط.

4-2- مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

رغم أن الصادرات خارج المحروقات تبقى هامشية ، حيث بلغت النسبة 5.25٪ فقط من الحجم الكلي للصادرات بقيمة 952 مليون دولار أمريكي. إلا أنها سجلت زيادة بنسبة 6.25٪ مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2016.

تتكون المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة بشكل رئيسي من مجموعة "المنتجات شبه المصنعة" ، والتي تمثل نسبة 3.81٪ من الاجمالي اي ما يعادل 691 مليون دولار.

أما الصناعات الغذائية فتأتي ثانيا بنسبة تبلغ 1.04٪ أي 189 مليون دولار أمريكي ، ثم تليها مجموعة " المنتجات الأخرى " بحصة تبلغ 0.19٪ بقيمة 34 مليون دولار أمريكي ، وأخيرًا "السلع الصناعية"و "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" بحصص بلغت على التوالي 0.16 ٪ و0.05٪،و الجدول 30 يوضح المقارنة السابق ذكرها.

الجدول 30: أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات.

المبالغ بمليون دولار.

العناصر	السداسي الأول 2016		السداسي الأول 2017		نسبة التغير (%)
	المبالغ	النسبة من الصادرات	المبالغ	النسبة من الصادرات	
المشتقات البترولية	219,12	24,46	294,65	30,95	34,47
منتجات كيماوية	174,20	19,44	211,60	22,23	21,47
سكر –مادة اولية	79,80	8,91	121,10	12,72	51,75
إسمـ دة	215,50	24,05	115,00	12,08	-46,64
تمور	22,40	2,50	29,60	3,11	32,14
فوسفات	28,40	3,17	27,30	2,87	-3,87
أجهزة كهر ومنزلية	1,00	-	18,80	1,97	-
محروقات مكررة	23,20	2,59	14,00	1,47	-39,66
غازات نادرة	14,50	1,62	16,63	1,75	14,69
كحول صناعي	18,30	2,04	11,01	1,16	-39,84
المجموع	796,42	88,89	859,69	90,30	7,94

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – 41N° :31 – Novembre 2017-page :.

من خلال ملاحظة الجدول، و رغم النسب و قيمة الصادرات الضعيفة ، إلا أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة قادرة على دخول و الأسواق الأجنبية و تدويل نشاطاتها بما يساهم في زيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة و بالتالي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات كما نجد انها كانت وراء إحداث فائض في ميزان المدفوعات في الكثير من الدول، إضافة إلى انها تقوم بتغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها و هذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

4-3- تأثير المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في تجسيد التنمية المحلية:

تعتبر المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة السبيل الأمثل و الاسهل لتحقيق التوازن الإقتصادي و التنمية المحلية في مختلف المنطق الجغرافية للجزائر و ذلك لسهولة تكيفها مع المحيط و الواقع المحلي ،كما ان هذا النموذج من المؤسسات و خاصة المصغرة منها لا يتطلب إستثمارات كبيرة أو رؤوس أموال معتبرة، و هي تساهم بشكل مباشر في تقليص نسب البطالة لما توفره من فرص عمل جديدة و بإعداد معتبرة، حسب الحاجة او التخصص ، فقد نجد في بعض الحالات ان المؤسسات المتوسطة تقوم بتوسيع نشاطها محليا من اجل الاستفادة من الموارد المتاحة و تحويلها و من ثم إعادة تسويقها مركزيا. و الجدول 31 يوضح التوزيع الإقليمي حسب المناطق للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي تتميز بالشخصية المعنوية في الجزائر.

الجدول 31: التوزيع الإقليمي حسب المناطق للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي تتميز بالشخصية المعنوية .

المناطق	عدد المؤسسات ص م السداسي الأول 2017	الكثافة	التعداد السكاني إحصاء 2008	النسبة
الشمال	415 242	20	21 075 874	**%69.69**
الهضاب العليا	129 767	13	9 765 202	**%21.78**
الجنوب	50 801	16	3 238 954	**%8.53**
المجموع	**595810**	17	**34 080 030**	**%100**

Source : Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017-page : 13.

أما فيما يتعلق بتوزيع المؤسسات سب الولايات فيمكننا استعراض أهم الاحصائيات عن طريق الجدول 32.

الجدول 32 : توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي تتميز بالشخصية المعنوية . عبر الولايات – مقارنة سنوات 2016 و 2017.

الترتيب	الولايات	2 016	2017	التغير	النسبة% 2017	التطور% 2016/2017
1	الجزائر	64 678	66 563	1 885	18,50%	**2,91%**
2	تيزي وزو	34 743	36 303	1 560	10,09%	**4,49%**
3	بجاية	28 372	29 331	959	8,15%	**3,38%**
4	وهران	26 688	27 800	1 112	7,73%	**4,17%**
5	سطيف	25 816	26 738	922	7,43%	**3,57%**
6	تيبازة	25 464	26 572	1 108	7,39%	**4,35%**
7	بومرداس	21 512	22 442	930	6,24%	**4,32%**
8	البليدة	20 036	20 865	829	5,80%	**4,14%**
9	قسنطينة	18 362	19 016	654	5,29%	**3,56%**
10	باتنة	14 417	14 940	523	4,15%	**3,63%**
11	عنابة	13 951	14 397	446	4,00%	**3,20%**
12	تلمسان	13 486	14 197	711	3,95%	**5,27%**
13	البويرة	13 359	13 957	598	3,88%	**4,48%**
14	برج بوعريريج	12 815	13 351	536	3,71%	**4,18%**
15	الشلف	13 053	13 294	241	3,70%	**1,85%**
المجموع		346 752	359 766	13 014	100%	**3,75%**

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على معطيات - Bulletin d'information des statistiques des PME Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017.

تعتمد التنمية المحلية و الريفية بالدرجة الأولى على إستعمال الموارد المحلية وتثمينها، وبالتالي تساهم في إنتشار المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الخاصة و التي تتميز بالشخصية المعنوية .

يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية و الريفية وعليه فمن خلال الجدول يتضح بأن هذا النوع يتوزع بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 15 ولاية بنسبة تفوق 60.38% من

المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتمثل ستة ولايات (الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية،سطيف و تيبازة) حوالي 36% من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الخاصة و التي تتميز بالشخصية المعنوية في الجزائر.

حيث نلاحظ كذلك ان التوزيع الجغرافي معتدل نوع ما، الا اننا لم نسجل أي تواجد لولايات الجنوب ، حيث الولاية الأولى في منطقة الواحات، الساورة او الجنوب الكبير هي ولاية غرداية ب 9348 ثم ولاية ورقلة ب 9086.

و لو احتسبنا مجموع ولايات الجنوب اجمالا ، فنجدها موضحة في الجدول 33 كالتالي:

الجدول 33 : توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي تتميز بالشخصية المعنوية .

عبر الولايات – مقارنة سنوات 2016 و 2017.

الترتيب	الولايات	2 016	2017	التغير	النسبة% 2017	التطور% 2016/2017
1	غرداية	9 091	9 348	257	18,40%	**2,83%**
2	ورقلة	8 818	9 086	268	17,89%	**3,04%**
3	الوادي	7 535	7 787	252	15,33%	**3,34%**
4	بسكرة	7 043	7 269	226	14,31%	**3,21%**
5	بشار	6 696	6 696	-	13,18%	**0,00%**
6	ادرار	4 038	4 107	69	8,08%	**1,71%**
7	تمنراست	2 695	2 756	61	5,43%	**2,26%**
8	تندوف	1 907	1 947	40	3,83%	**2,10%**
9	اليزي	1 772	1 805	33	3,55%	**1,86%**
	المجموع	49 595	50 801	1 206	100%	**2,43%**

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على معطيات - Bulletin d'information des statistiques des PME Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017.

نلاحظ أن مجموع المؤسسات المتمركزة في الجنوب يمثل نسبة **09 %**من المجموع الوطني ، و هي نسبة ضئيلة لا تسهم بشكل كبير في عملية التنمية و ذلك راجع إلى عزوف المستثمرين بالدرجة الأولى على التمركز بهذه المناطق ، نظرا لقلة الإمتيازات و بعد المسافة التي تؤثر على سعر التكلفة و يضاف اليه قلة تنوع الموارد و صعوبة توفر المواد الأولية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و دورها في تحقيق التنمية بمختلف أنواعها و تأثيرها على العديد من المجالات ، وما وجدناه و لاحظناه هو الإهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية للرقي بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، و توطيد مساهمتها في التنمية المستدامة تنازليا مرورا بالتنمية الإقتصادية و تصاعديا إنطلاقا من التنمية الريفية مرورا كذلك بالتنمية الإقتصادية.

و عليه فإن التنمية الإقتصادية تعتبر همزة الوصل بين مختلف السياسات و الإستراتيجيات التنموية.

كما أن دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التنمية يشمل كذلك الصعيد البيئي والتكنولوجي والسياسي.

إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في دعم، تأهيل وترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا إيجابيا ترجم في الإحصائيات التي تبين مساهمة هذه المؤسسات في التنمية في الجزائر وذلك في مجالات أساسية وهي المساهمة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة و كل هاته المؤشرات تعتبر فعالة في المساهمة في التنمية المحلية و الريفية المستدامة.

الفصل الرابع

دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تفعيل التنمية الريفية بولاية تيارت.

تمهيد:

يعتبر الموقع الجغرافي لولاية تيارت إستراتيجيا و يلعب دورا إقتصاديا مهما كحلقة وصل ما بين الوسط الجزائري و غربه ،بين الشمال الغربي و الجنوب الغربي و كذا الغرب و الجنوب و هو محيط يمثل لمختلف المستثمرين، الهيئات و المؤسسات مناخ خصبا لإنشاء و تنفيذ مشاريعهم و بالتالي الإسهام بشكل كبير في تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة، في المناطق الحضرية و الرقي بالمناطق الريفية من خلال تفعيل أسس التنمية الريفية، و هذا كله من الجانب الفرضي.

ففي فصلنا هذا، سنقوم بإسقاط الجانب النظري لدور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التنمية الريفية، من خلال الدراسة الميدانية لإمكانيات الولاية البشرية و الصناعية و الإجتماعية، و من ثم التقييم الفعلي و الواقعي لدور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التنمية الريفية.

سنستعرض في هذا الفصل النقاط التالية:

- عرض عام لولاية تيارت؛
- واقع التنمية في الولاية؛
- دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الريفية بولاية تيارت؛

1- تقديم الولاية محل الدراسة:

في هذا القسم من البحث، سنقوم بعرض وتقديم للمحيط العام للمنطقة محل الدراسة و هي ولاية تيارت، و سنركز على نقاط القوة التي يعتمد عليها هذا الإقليم لجذب الإستثمارات و إستحداث المؤسسات بكل أنواعها و مختلف نشاطاتها، إضافة إلى التعريف بالإمكانيات الطبيعية والبشرية والإمكانيات السياحية وكذا الصناعية التي تمتلكها الولاية .

1-1- الموقع الجغرافي لولاية تيارت:

تقع مدينة تيارت على إرتفاع 1.080 متر على سلسلة جبلية و تتوسط منطقة الهضاب العليا للغرب الجزائري، والتي هي جزء من سلسلة الأطلس التلي.

يقع المركز الرئيسي للولاية على بعد 260 كم غرب العاصمة الجزائر، و تتربع على مساحة 5.000كم^2.

يحدها شمالا ولايات تيسمسيلت وغليزان ،لأغواط والبيض من الجنوب، ولايات معسكر وسعيدة غربا و ولاية الجلفة شرقا[1].

1-2- التقسيم الإداري لولاية تيارت:

تتكون ولاية تيارت من أربعة عشر 14 دائرة و 42 بلدية ، كما هو موضح في الشكل16.

-**دائرة عين الذهب**: و تتكون من بلديات عين الذهب، الشحيمة و النعيمة؛

- **دائرة عين كرمس**: و تشمل بلديات عين كرمس، مدريسة، سيدي عبد الرحمان، الرصفة و مادنة؛

- **دائرة الدحموني**: و بلدياتها هي الدحموني، عين بوشقيف؛ عين السبعين و سي الحواس.

- **دائرة فرندة** : مكونة من بلدية فرندة، تخمارت و عين الحديد؛

- **دائرة حمادية**: و تتكون من حمادية، بوقارة و رشايقة؛

-**دائرة قصر الشلالة**: تتمثل في البلديات التالية ، قصر الشلالة، سرغين و زمالة الأمير عبد القادر؛

[1]: http://www.wilaya-tiaret.dz/wilaya/14/ar/geographie.php

–دائرة مهدية: و تتكون من مهدية، عين دزاريت، نضورة و عين السبعين؛

– دائرة مشرع الصفا: و تتمثل في بلديات مشرع الصفا، جيلالي بن عمار و تاقدمت؛

– دائرة مدروسة: و بلدياتها مدروسة ، ملاكو و سيدي بختي؛

– دائرة مغيلة: و تشتمل على مغيلة، سيدي الحسني و السبت؛

– دائرة واد ليلي: و هي واد ليلي، سيدي علي ملال و تيدة؛

– دائرة الرحوية: بلدياتها الرحوية و قرطوفة؛

– دائرة السوقر: و تشمل السوقر، الفايجة ، سي عبد الغاني و توسنينة؛

– دائرة تيارت: و مكونة من البلدية مقر الولاية فقط ، بلدية تيارت.

الشكل 16 : التقسيم الإداري لولاية تيارت

1.**تيارت** . 2 • **السوقر** . 3 • **عين الذهب** . 4 • **عين كرمس**.5 .**فرندة**.

6 • **الدحموني** . 7 • **مهدية** . 8 • **حمادية** . 9 • **قصر الشلالة** .

10 •**مدروسة** . 11 • **مشرع الصفا** . 12 • **الرحوية** . 13 • **واد ليلى** . 14 • **مغيلة**.

المصدر: www.wilaya-tiaret.dz/

تتميز ولاية تيارت بمجموعة من الإمكانيات الثقافية، الطبيعية والبشرية التي تمكن من تحقيق التنمية في كل المجالات بما فيها التنمية المحلية و التنمية الريفية، و يمكن إحصاء إمكانيات الولاية كمايلي:

1-3- الإمكانيات الطبيعية لولاية تيارت:

بناءا على المعلومات والإحصائيات المتوفرة في مجال الثروات الطبيعية و المدونة في تقارير المصالح المختصة، يمكن الإشارة الى :

1- الموارد المائية:

يبلغ طول نظام الأنهار في الولاية 1.938 كم ، منها 889 كم للوديان الدائمة و 1049 كم للوديان الموسمية. أهمها: واد طويل ووادي مينا ووادي العابد ونهر واسل.

و تشمل الولاية 03 سدود: سد بن خدة ،سد الدحموني و سد بوقارة و العديد من الحواجز المائية في مختلف المناطق الريفية، في مجملها 10 أحواض بقدرة 1.500.000 متر مكعب وستة أخرى في طور الإنجاز بقدرة إجمالية تقدر ب: 4.700.000 متر مكعب.

1-4- الإمكانيات الزراعية والحيوانية لولاية تيارت:

ويمكن توضيح الإمكانيات الزراعية والحيوانية لولاية تيارت فيما يلي:

1 - الإمكانيات الزراعية لولاية تيارت:

تعتبر الولاية مركز زراعي مهم في المنطقة و لها طابع زراعي و رعوي ، تشتهر بزراعة الحبوب وتربية المواشي و الخيول العربية الأصيلة وتزخر بموارد طبيعية هامة منها 1.609.900 هكتار من الأراضي الفلاحية و 142.966 هكتار من مناطق السهوب والمناطق الغابية 142.422 هكتار.

إن هذه المساحات المتاحة تعتبر عنصرا جذابا لإستقطاب الإستثمارات و عاملا مهما في تحقيق التوازن الإقليمي على مستوى الولاية و هو ما يسهم في إرساء و تفعيل التنمية المستدامة.

يسيطر نظام "الحبوب" على الثروة الحيوانية "التي يشكل إندماجها الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي والنمو الإقتصادي.

من أصل 704.596 هكتار أراضي فلاحية بامتياز ، يستغل 330.000 هكتار سنوياً لزراعة الحبوب ،العلف والحبوب الجافة ، 7.000 هكتار خضروات ، منها 80% بطاطا و بصل ، و تحتل شجرة الفاكهة 6.453 هكتار.

2- الثروة الحيوانية لولاية تيارت:

نظرا للطابع الرعوي للولاية، فإن الثروة الحيوانية جد معتبرة و تشمل:

عدد الأغنام 700.000 رأس و عدد الأبقار 39.200 رأس، منها 25.750 من الأبقار الحلوب.

1-5- المناجم والمحاجر :

تملك ولاية تيارت مجموعة من الموارد الطبيعية من أبرزها الرمل، الطين و الحصى.

الطين: 260.000 طن سنويا، الرمل 750.000 م^3 ، الحصى 450.000 م^3.

1-6-الإمكانيات البشرية لولاية تيارت:

قدر عدد سكان الولاية بحوالي 846.823 نسمة، سنة2014 أي بكثافة 45 نسمة لكل كيلومتر مربع.

و يقدر عدد السكان الناشطون: 273.129 نسمة، أي 30 % من إجمالي السكان، و هم متمركزون بنسبة عالية قدرت ب:25 %، على مستوى دائرة تيارت فقط.

1-7- الإمكانيات السياحية لولاية تيارت:

1- **الصناعات التقليدية:** تحتل ولاية تيارت مكانة مرموقة في مجال الصناعات التقليدية وذلك نظرا لتوفر المواد الأولية من صوف، خشب، جلود وطين ....وهذا ما جعل صناعاتها التقليدية تتميز بخاصيات ثرية و منفرد من حيث التراث والأشكال، ومن أهم المنتجات التقليدية التي تعتبر رائدة والتي تتميز بها

الولاية، نجد الزريبة و السروج و الجلابة و التي تحمل رموز وتزيينات مستوحاة من الطبيعة، و أحرف باللغة العربية و الأمازيغية و بعض النقوش الإسلامية الأصيلة، الرومانية و الرستمية.

2- **هياكل الإيواء والوكالات السياحية:** وتشمل:

أ- **هياكل الإيواء السياحي:** تتوفر ولاية تيارت على مجموعة من الفنادق و المرافق تضمن حسن الإستقبال و موزعة بشكل غير متوازن على مناطق الولاية وهي موضحة كالتالي:

09 فنادق بما في ذلك 03 فنادق غير مصنفة، 10 وكالات سياحية خاصة ،محطة حمامات معدنية ،منتزه يشمل حديقة ألعاب و مركز دولي للفروسية.

و قد تلعب الفنادق وهياكل الإيواء المستقبلية إضافة الى المرافق الحالية، دورا كبيرا في التنمية المحلية المستدامة وهذا بسبب العوائد الإقتصادية و الإجتماعية التي يمكن أن تضيفها إلى الإقتصاد المحلي من خلال عمليات توفير مناصب الشغل والعوائد المالية التي توفر من خلال الإهتمام بهذا النوع من الهياكل هذا من جانب ومن جانب آخر فهي تساهم في تنشيط السياحة الناتجة عن إستغلال الإمكانيات الطبيعية والأثرية الموجود في الولاية وبالتالي التخفيف من إستغلال الأراضي الفلاحية وتحقيق التوازن بين القطاعات الإقتصادية والخدماتية، إلا أننا نلاحظ قلة هذه الهياكل بالرغم من الإمكانيات السياحية المتاحة هذا بالإضافة إلي تمركز معظم الهياكل في بلدية تيارت فقط وتنعدم في البلديات والأخرى بالرغم من أن كل بلديات الولاية تقريبا هي أماكن أثرية طبيعية تصلح لأن تكون نقطة جذب سياحية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نسجل انخفاض هذه الأماكن في الولاية كلها بالرغم من هناك مناطق غنية مؤهلة لاستقبال مشاريع سياحية من فنادق او مركبات سياحية.

ب-الوكالات السياحية:

تعتبر الوكالات السياحية القلب النابض للسياحة والمنشط الأساسي للرحلات السياحية ورحالات الاستجمام وهي المحفز والمعلن على الإمكانيات المحلية في هذا الجانب إلا أننا نلاحظ أن هناك 10 وكالات سياحية وأسفار

و هو عدد غير كافي لتنشيط السياحة ،حيث كما هو معمول به في غالبية الوكالات على المستوى الوطني ، فإن معظمها يتجاهل هذا النوع من المهام والإعلان والترويج للسياحة الداخلية وتبني عمليات التوعية ، أنما تقتصر أعمالهم على أسفار الحج والعمرة ولا تحاول حتى إستقطاب السياح.

إن العلاقة بين المواقع التراثية والوكالات السياحية والتنمية هي علاقة ديناميكية يجب أن تدار بطريقة مستدامة، بإعتبارها موردا ماليا واجتماعيا متجدد، و يسهم في التكامل بين القطاعات وتوفير لمناصب العمل محليا.

1-8- الإمكانيات الصناعية لولاية تيارت:

تمتلك ولاية تيارت نسيج صناعي متكامل، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسة الصيرة و المتوسطة و هو ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة و إستحداث مناصب عمل و بنسيج صناعي كبير يتيح فرصًا هائلة في التصنيع و المقاولة من الباطن، وتتمثل هذه الإمكانيات الصناعية في وحدات صناعية و تحويلية و كذا الصناعات الغذائية كما هو موضح في الجدول 34.

الجدول 34: الوحدات الصناعية ، التحويلية و الصناعات الغذائية الكبرى لولاية تيارت

المؤسسة	طبيعة الانتاج	عدد مناصب العمل
المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية **SNVI** بمدينة عين بوشقيف	**تركيب الشاحنات و المقطورات**	**610**
مؤسسة الحديد و الصلب بمدينة تيارت **ALFET**	**الحديد و الفولاذ**	**340**
نسج و تدوير الحديد **SOTREFIT**	**تدوير الحديد و الفولاذ**	**180**
مؤسسة إنتاج الهياكل و المعدات الكهربائية بمدينة السوقر **BATICIM**	**الصاعات الكهربائية و لواحقها**	**105**
مؤسسة إنتاج البطاريات بمدينة السوقر **ENPEC**	**صناعة و إعادة تدوير البطاريات**	**130**
المطاحن الكبرى للحبوب **Complexe Agroalimentaire Mahdia**	**السميد، الفرينة، الكسكس و العجائن**	**190**
المطاحن الكبرى تيارت **MOULINS DE TIARET – SPA**	**السميد، الفرينة، الكسكس و العجائن**	**95**
مؤسسة انتاج الحليب **GIPLAIT SIDI-KHALED**	**الحليب و مشتقاته**	**100**
بمنطقة مصفاة بترولية تابعة لمؤسسة سوناطراك السوقر	**تكرير البترول**	**500**
مؤسسة المركبات على الطرق الوعرة **Mercedes** بمدينة عين بوشقيف	**تركيب السيارات الصناعية، التقنية و التجارية**	**300**
مؤسسة لتركيب السيارات السياحية **TMC Hyundai** بمدينة تيارت.	**تركيب السيارات السياحية**	**150**
مؤسسة لتركيب السيارات السياحية **SAIPA** بمدينة فرندة	**تركيب السيارات السياحية**	**80**
مؤسسة المياه المعدنية **SARL TOUSNINA Lajdar Tousnina**	**المياه المعدنية**	**120**
SARL FAMACO لصناعة البلاط و الخزف	**البلاط و الخزف**	**80**
SARL PHARMAGREB	**المواد الصيدلانية**	**60**
SARL MTPAP	**الأدوات المدرسية**	**50**
MANUFACTURE NADHOR	**معدات الحماية و الوقاية الصناعية**	**40**
مطاحن GMF فرندة	**السميد، الفرينة**	**50**

Source : Rapport " Invest In Algeria – Wilaya Tiaret" – ANDI – Page: 13.

http://www.andi.dz/PDF/monographies/Tiaret.pdf

1-9- البنى التحتية والهياكل لولاية تيارت:

يحتاج محيط الدعم للمؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، مجموعة من المتطلبات الأساسية لنجاحها و من أهم هاته المؤثرات الإيجابية نجد البنى التحتية و المنشآت و الهياكل القاعدية، و هو ما تتوفر عليه الولاية.

1- البنى التحتية لولاية تيارت:

تشتمل ولاية تيارت على جملة من الهياكل و المؤسسات الأساسية كالبنوك والمؤسسات المالية و شركات التأمين وشبكة الطرقات والنقل ووسائل الإعلام و الإتصال، والولاية تتوفر على:

1- البنوك والمؤسسات المالية:

يوجد بالولاية كل فروع البنوك العمومية وجميع فروع شركات التأمين ،إضافة إلى 03 بنوك خاصة وهي البنك العربي الخليجي AGB ، Société Générale ,BNP Paris bas:

إن هذا التعدد و التنوع الكبير في مختلف المؤسسات و الهيئات المالية، دليل على وجود فرص إستثمارية كبيرة بالمنطقة و توفر أساليب و وسائل متنوعة لتمويل مختلف القطاعات و خاصة دعم المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، هذه الأخيرة تكون قادرة على التموقع بالمناطق الريفية و الشبه حضرية و بالتالي ستساهم في التنمية المستدامة للولاية.

2- المؤسسات الصحية:

تمتلك ولاية تيارت 06 مستشفيات بطاقة إستيعابية إجمالية تقدر بـ 1.400 سرير ،و 20 مركز صحي ، 122 قاعة علاج و14 مصلحة توليد ، واحدة منها فقط عبارة عن مستشفى موزعة بالتساوي على كل الدوائر، 13 مصلحة إستشفائية جوارية و 04 عيادات طبية.

3- قطاع البريد و الإتصالات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة:

يوفر قطاع البريد و الإتصالات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة بولاية تيارت العديد من الخدمات في مجال الخدمات المالية و البريدية و الإتصال ، ومن أهم الإمكانيات المتوفرة نذكر:

80 مكتب بريدي موزعة على كل المناطق و المدن و التجمعات السكانية للولاية و خاصة المناطق الريفية التي لا تخلو من الخدمات المالية او البريدية، حيث تبلغ الكثافة البريدية بالولاية ،مكتب لكل 11.500 مواطن .

إضافة الى 14 وكالة لإتصالات الجزائر، موزعة على مختلف الدوائر و بمعدل تغطية يقدر ب 15% في مجال الإنترنيت ، و ما نلاحظه هو أن الولاية مازالت تعاني من قلة الوعي في مجال التعامل مع تكنولوجيات الإعلام والإتصال، و خصوصا في المناطق الريفية.

4- شبكات الطرقات والنقل في ولاية تيارت:

تضم شبكة الطرقات المتواجدة داخل الولاية 2.446 كلم، موزعة كالتالي:

- الطرق الوطنية بطول 569 كلم؛
- الطرق الولائية بطول 708 كلم؛
- الطرق البلدية بطول 1.135 كلم؛

2-واقع التنمية المستدامة في ولاية تيارت :

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة الميدانية بتقييم و عرض لواقع التنمية في ولاية تيارت من خلال البرامج والمخططات المنفذة أو قيد التنفيذ لخدمة التنمية المحلية و الريفية المستدامة في الولاية.

2-1- برامج التنمية المستدامة بولاية تيارت:

لقد تجسدت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في عدة برامج على مستوى ولايات القطر الوطني، و قد إختلف محتواها و ميزانيتها حسب خصائص كل منطقة و إقليم، ففي الهضاب العليا إعتمدنا عينة ولاية تيارت التي عرفت مجموعة من البرامج تتماشى مع خصائصها الإجتماعية و الجغرافية و قد تجسد ذلك في البرامج التنموية من أهمها، الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة والمخطط البلدي للتنمية، والبرامج القطاعية للتنمية المركزة وغير المركزة، والتي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان خاصة في الأرياف.

2-1-1- المناطق التي مستها برنامج التنمية الريفية الجوارية:

إن برنامج التنمية الريفية الجوارية للفترة ما بين 2009-2010 و الذي تمثل في أربعة محاور رئيسية و هي:

-الموضوع TH1-1 و الخاص بإعادة تهيئة المدن و القصور؛

-الموضوع TH2-2 و الخاص بتنويع النشاطات الإقتصادية؛

-الموضوع TH3-3 و الخاص بحماية الموارد و الثروات الطبيعية؛

-الموضوع TH4-4 و الخاص بإعادة تهيئة التراث المادي و غير المادي.

فمثلا ،كما هو موضح في الشكل 17, فإن الموضوع 3 و المتعلق بحماية الموارد و الثروات الطبيعية بالنسبة لولاية تيارت فقد شمل 85 مشروع، مس 22 بلدية من بين 42 بلدية المتواجدة بالولاية أي بنسبة: 52.38%، و هي مناطق تشتهر بطابعها الغابي والرعوي، في حين أن المواضيع الأخرى قد شملت 37 مشروع أي أن المجموع

الكلي للمشاريع قد بلغ 132 مشروع و قد أعتبرت في المركز الثاني وطنيا بعد ولاية تلمسان ، سوآءا من حيث العدد أو التنفيذ كما هو موضح في الشكل 18.

و هو ما يدل على حرص المسؤولين على تنفيذ المشاريع و مدى كفاءاتهم و مهاراتهم في التسيير و المرافقة و المتابعة الدائمة للمشاريع و جودة تنفيذها.

الشكل 17:المناطق و البلديات المعنية بحماية الموارد و الثروات الطبيعية بالنسبة لولاية تيارت.

Source : Ministère De L'Agriculture Et Du Développement Rural ''évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance des contrats de performance de renouveau rural'' Réunion d'évaluation trimestrielle -Les 23-24 Avril 2011-p 8.

الشكل 18:الولايات الأولى وطنيا من حيث تنفيذ و مرافقة المشاريع و التي تعدى عدد مشاريعها 100.

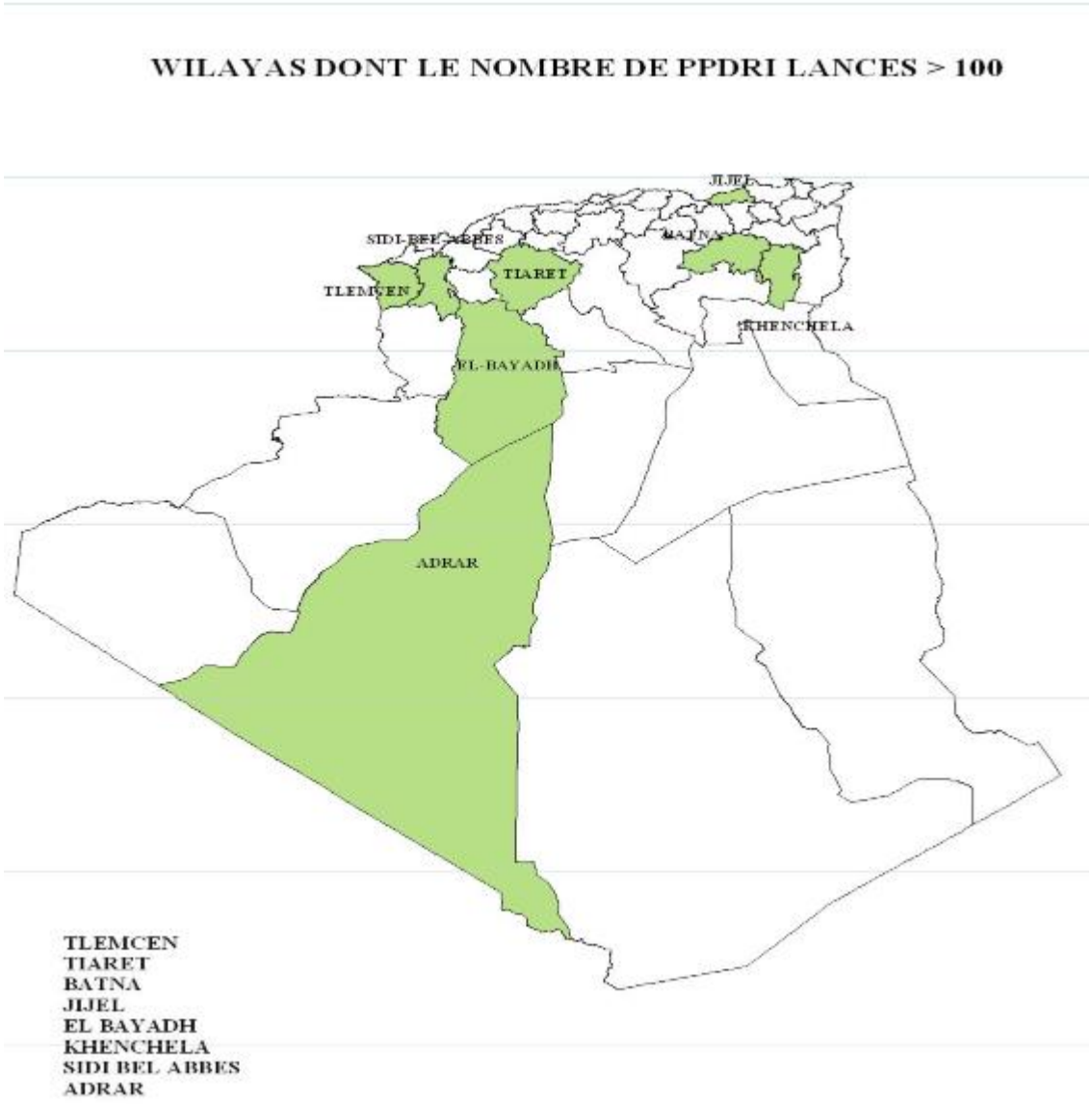

Source : Ministère De L'Agriculture Et Du Développement Rural ''évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance des contrats de performance de renouveau rural'' Réunion d'évaluation trimestrielle -Les 23-24 Avril 2011-p 5.

2-1-2- الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة:

أعتمد نموذج هذا البرنامج لأول مرة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال و المهام التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، و إنتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات ولقد إشتمل هذا الميثاق على ثلاثة أجزاء،

تضمن الجزء الأول منه الإعلان العام للمنتخبين المحليين، والمخطط المحلي للعمل البيئي (الأجندة 21 المحلية)، وشمل عرضا للمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة.

تضمن الإعلان العام إعلان النوايا أو الإلتزام الأخلاقي للمنتخبين المحليين تتمثل في:

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة؛
- وبالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن؛
- وبضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- وإشراك جميع الفاعلين؛ من إدارات وجمعيات ومؤسسات وأفراد، في المحافظة على البيئة؛
- و الإلتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة؛
- والعزم على الحد أو التقليل من الإنبعاثات الملوثة، و الإقتصاد في الطاقة، وإستعمال التكنولوجيات النظيفة ،وحماية الموارد، وتطوير الفضاءات الطبيعية، كالمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.

كما شمل الإعلان الإلتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، أعوان الإدارات المحلية وعموم المواطنين، و إستعمال وسائل التخطيط والتصور والوسائل التنظيمية والوسائل الإقتصادية وآليات إشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة.

و إشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي (الأجندة 21 محلية) والذي يعد أرضية عمل تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة، جملة من المحاور تضمنت ما يلي:

- ضرورة إيجاد تسير مستدام للموارد البيولوجية والطبيعية، واعتماد نظام التخطيط والتسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر الطبيعية؛
- إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي، وتهيئة المناطق الصناعية؛
- حماية الأراضي الفلاحية؛

- تهيئة المدن، والتسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات، وتسيير المخاطر الكبرى؛
- إستشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي؛
- تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية؛
- القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة، وإنشاء الوظائف الخضراء.

وتضمن المحور الثالث المتعلق بالمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة، قيام البلديات بعمليات جرد وإحصاء لجملة من البيانات البيئية وتقييمها خلال فترة البرنامج وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي، ودون أن يوضح الميثاق البلدي للبيئة طريقة تخصيص هذه العائدات المالية.

إضافة إلى الدور التنسيقي الذي تقوم به مديريات البيئة بين البلديات على مستوى الولاية، يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنسيق المحلي هو كيفية تصور نموذج شمولي لربط نسيج العلاقات بين مختلف المصالح المحلية التي تسهر على تسيير إحدى العناصر البيئية، والتي تخضع لوصايا وزارية مختلفة كمديرية المياه والري الغابات حفظ الصحة النباتية والحيوانية، والفلاحة، الصناعة، الطاقة، الثقافة، السياحة والبيئة.

هذا التحدي الكبير أجاب عليه المشرع الجزائري من خلال إستحداث مديريات ولائية للبيئة التي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها وتتكفل المديرية الولائية للبيئة بتصور وتنفيذ برنامج لحماية البيئة على كل تراب الولاية، بالإتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، ووضع التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته لاسيما التلوث، التصحر وإنجراف التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته، وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستاني [1].

إلا أن نظام عمل الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة و بإعتباره التطبيق الأول في الجزائر، لا زال يثير الغموض حول كيفية التمويل، وكيفية إنجاز العمليات المرتبطة بحماية البيئة، وطريقة إجراء الرقابة، هذه الإشكاليات

[1] - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96- 60 المؤرخ في 27 جانفي 1996، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 03-494 المؤرخ في 14 ديسمبر 2003، المتعلق بإحداث مفتشيه للبيئة في الولاية، العدد 2003/80.

العالقة بالمخططات المحلية لا تسمح بتحديد دقيق لعلاقة الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في تسيير وحماية البيئة، وبذلك لا تتضح حدود مسؤولية الجماعات المحلية في تنفيذ أو عدم تنفيذ توجيهات هذه المواثيق البيئية المحلية.

2-1-3- المخطط البلدي للتنمية PCD:

تنص المادة 86 من القانون 90-80[3] بأنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، إن هذا المخطط هو أكبر مؤشر يدل على تجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، وهو عبارة عن مخطط شامل في البلدية يهدف من خلاله إلى دعم القاعدة الإقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ومحتوى المخطط عادة ما يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج التجارية، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون بإسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

ويتكون المخطط البلدي للتنمية من عدة برامج وهي:

- **البرنامج العادي:** يكون هذا البرنامج في الحالات الإقتصادية العادية؛
- **البرنامج الإستعجالي:** لا تتم الإستفادة من الأغلفة المالية لهذا البرنامج إلا في الحالات الإستعجالية كحدوث الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل...الخ؛
- **البرنامج التكميلي:** تتحصل الولاية على أغلفة مالية في إطار هذا البرنامج عند وجود عجز تمويلي في إطار البرامج الأخرى أو في إطار زيارات رئاسية؛
- **البرنامج الخاص بالتنمية الإقتصادية للهضاب العليا:** وهو برنامج يهدف إلى تنمية مناطق الهضاب العليا وبإعتبار تيارت تابعة لهذه المناطق فقد إستفادت من أغلفة مالية في إطار هذا المشروع؛

[3] : https://www.joradp.dz/trv/acollectivit%C3%A9s%20territoriales.pdf

-**برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي**: هذا البرنامج كترجمة لمحاولة النهوض بالإقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 2001- 2003 للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي، وهو عبارة عن تكملة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي.

ويمكن توضيح تطور الميزانية المخصصة لتمويل المخطط البلدي للتنمية PCD في ولاية تيارت من خلال الجدول 35.

الجدول 35: الميزانية المخصصة لتمويل المخطط البلدي للتنمية لولاية تيارت للفترة 2003-2008.

و: **10^3دج**

السنة	الميزانية	قيمة التغير	النسبة الى الميزانية الكلية
2003	**925.000**		8,49%
2004	**525.000**	**-400.000**	4,82%
2005	**750.000**	**225.000**	6,88%
2006	**3.200.000**	**2.450.000**	29,36%
2007	**3.000.000**	**-200.000**	27,52%
2008	**2.500.000**	**-500.000**	22,94%
المبلغ الإجمالي	**10 900 000**	**-**	100%

المصدر: بناءا على المعطيات المجمعة من مصالح الولاية.

والشكل 19 يوضح لنا مقارنة للأظرفة المالية التي إستفادت منها ولاية تيارت في إطار المخطط البلدي للتنمية.

الشكل 19: مقارنة للأظرفة المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية لولاية تيارت 2003-2008.

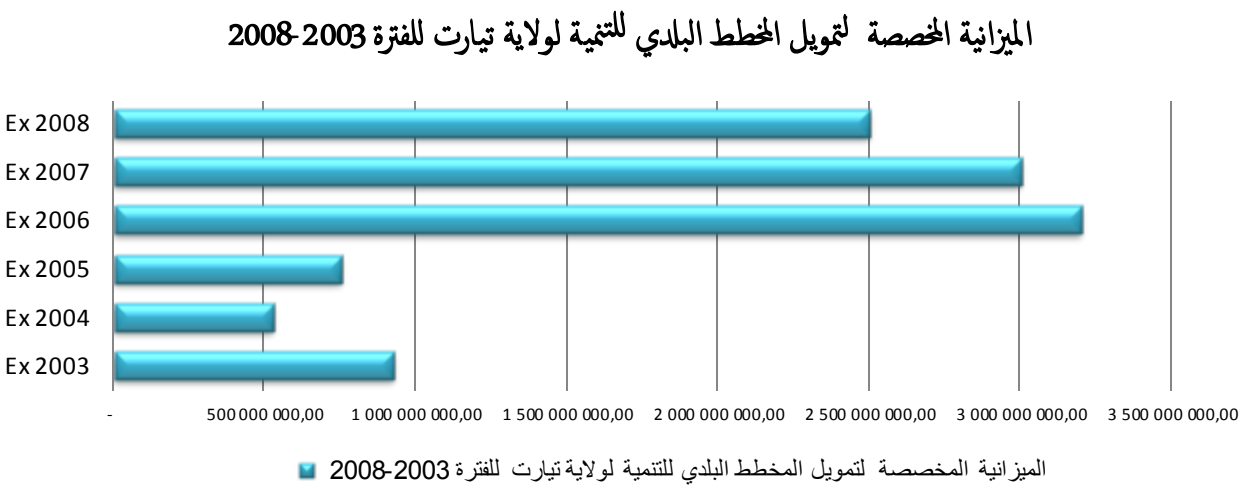

المصدر: بناءا على المعطيات المجمعة من مصالح الولاية.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية تيارت في إطار المخطط البلدي للتنمية، في الفترة من 2003 إلى غاية 2008 قد بلغت قيمته 10.900.000.000 دج وهذا يدل على الرغبة في الإصلاحات والتنمية وتزويد الولاية بالتجهيزات الفلاحية و تهيئة فعالة للمحيط من أجل خلق مناخ استثماري جذاب للمؤسسات.

كما يتبين لنا أن هناك تفاوت في قيمة الأظرفة المالية من سنة إلى أخرى، فمنذ 2003 الى 2005 كانت إستفادة الولاية من التغطية المالية للمخطط غير كبيرة أين كانت نسبة التغير لا تتجاوز 07%، وفي سنة 2006 وصل الغلاف المالي إلى 3.200.000.000 دج ونسبة تغير بلغت 29.36% وهذا يدل على زيادة الدعم و كذا مراعاة متطلبات المنطقة الإضافية، اما في سنة 2008 فقد انخفضت الميزانية بقيمة 500.000.000 دج و هذا نظرا للتراكم الحاصل في الميزانية و الوتيرة البطيئة في تنفيذ المشاريع .

2-1-4- حصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في ولاية تيارت:

بعدما تم التطرق إلى البرنامج التنموي البلدي لولاية تيارت، و الأظرفة المالية التي رصدت له ، سنقوم بعرض لتوزيع المبالغ على مختلف القطاعات.

1- توزيع الأظرفة المالية للمخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات:

ويمكن أن نبين تطور توضيح الأظرفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج وخلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 كما هو موضح في الجدول36 و الشكل 20 .

نلاحظ أن قطاع التهيئة العمرانية للمناطق الريفية استحوذ على أكبر نسبة من التمويل في إطار مخططات البلدية للتنمية وهذا بنسبة 32.11% من إجمالي التمويل خلال الفترة 2003- 2008 وبمبلغ إجمالي تقريبي 3.500.000.000 دج ،يليه قطاع تهيئة و انشاء المسالك والطرق بنسبة 29,36% أي ما يعادل مبلغ 3.200.000.000 دج ، وقطاع التزود بالمياه الصالحة للشرب بمبلغ 2.000.000.000 دج أي حوالي 18.35%، وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع الصرف الصحي بنسبة 9.63% و بميزانية قدرت ب 1.050.000.000 دج، أما القطاعات الأخرى فنسب التمويل لم تكن بالمهمة، نظرا لأن مصالح الولاية إعتمدت مبدأ الأولوية الإجتماعية و تهيئة المنشآت القاعدية و تجديدها، مراعاة لم عرفته المنطقة في السنوات السابقة للبرامج التنموية.

الجدول36: توزيع الأظرفة المالية للمخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات 2003-2008

و: 10^3 دج

القطاعات	الميزانية المخصصة 2003-2008	النسبة الى الميزانية الكلية
التهيئة العمرانية للمناطق الريفية	3.500.000.000	**32,11%**
تهيئة و انشاء المسالك والطرق	3.200.000.000	**29,36%**
التزود بالمياه الصالحة للشرب	2.000.000.000	**18,35%**
الصرف الصحي	1.050.000.000	**9,63%**
الرياضة	300.000.000	**2,75%**
صيانة و ترميم المباني	500.000.000	**4,59%**
صيانة و نظافة المرافق العمومية	200.000.000	**1,83%**
الثقافة	150.000.000	**1,38%**
المبلغ الإجمالي	10.900.000.000	100%

المصدر: بناءا على المعطيات المجمعة من مصالح الولاية.

الشكل 20: توزيع الأظرفة المالية للمخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات 2003-2008

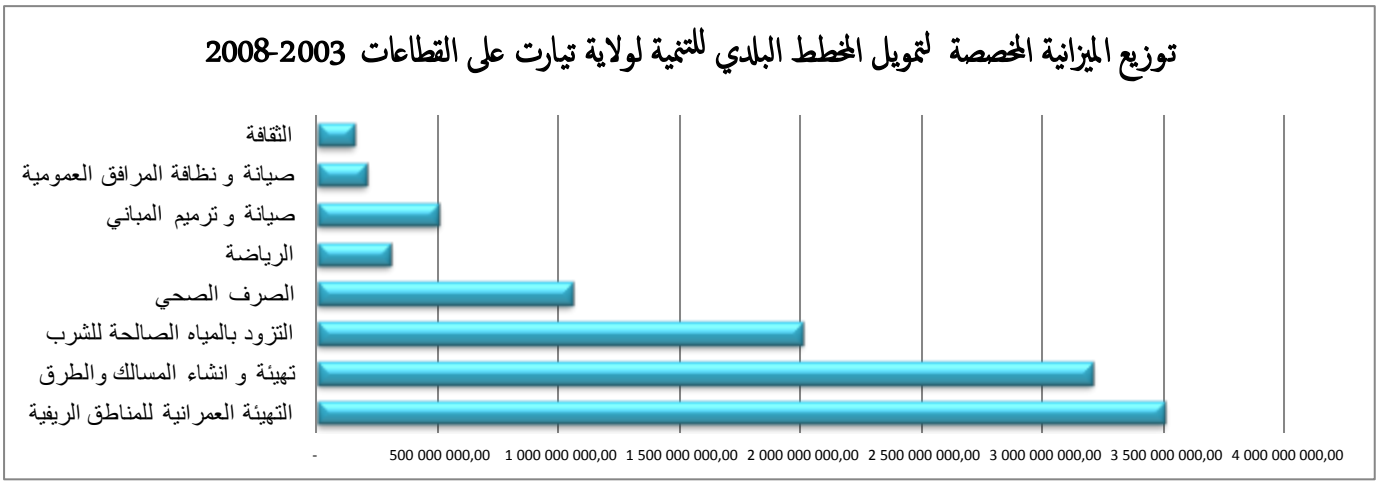

المصدر: بناءا على المعطيات المجمعة من مصالح الولاية

2-2- تقييم للتنمية المحلية و الريفية المستدامة في ولاية تيارت:

لقد سعت الجماعات المحلية و السلطات و المصالح الولائية وفق برامج التنمية المحلية والتنمية الريفية المستدامة إلى الإرتقاء بالمحيط و الواقع الإقتصادي ،الإجتماعي والبيئي إلى تحقيق الأهداف و بلوغ المعايير المطبقة و هذا بالرغم من غياب المؤشرات الأساسية التي تعكس مفاهيم التنمية المحلية أو الريفية ومفهوم الإستدامة، وتعترض عملية تجسيد التنمية الريفية المستدامة في الولاية عدة مشاكل وعراقيل تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة وقد حاولت السلطات المحلية التقليص من حدتها في إطار الحملات التحسيسية و سياسة الرقابة المستمرة والتي كان لها إنعكاس إيجابي إلى حد ما على مستوى إقليم الولاية.

2-2-1- نتائج برامج التنمية المستدامة بولاية تيارت:

إن ضبط وتحليل النتائج المسجلة على مستوى الولاية يسمح بإستخلاص تطور إيجابي في أغلب القطاعات.

1- مستوى الظروف المعيشية للمواطنين:

يمكن إبراز التحسن الذي طرأ على الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تطور بعض المؤشرات الإجتماعية التي نذكرها في النقاط التالية:

بلغت نسبة الإستفادة من خدمات الكهرباء 98% من تراب الولاية و خاصة المناطق الريفية خلال سنة 2012، حيث كانت سنة 2003 تغطي فقط ما يقارب 80% ونسبة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي قد إرتفعت من 60% في الفترة 2006 إلى 75% سنة 2012 ، في حين قدرت نسبة الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب ب 92% بما في ذلك المناطق الريفية سنة 2012.

كما هو ملاحظ، إرتفاع محسوس لنسبة التمدرس في الأرياف نظرا لسياسة إعادة تهيئة المباني و التهيئة العمرانية لمرافق التعليم، و هو ما يعكسه معدل النجاح في مختلف الاطوار، رغم اننا لم نتمكن من الحصول على نسب موثوقة من مصالح مديرية التربية للولاية بإعتبارها في نظرهم ذات سرية.

أما فيما يتعلق بالصحة، فقد لاحظنا وجود و إنشاء عدد معتبر من المرافق الصحية على مستوى المناطق الريفية، و هو ما حفز سكان بعض المناطق إلى العودة إلى مناطقهم.

وفي مجال الترفيه والهياكل الترفيهية والتي يوجد واحد فقط منها على مستوى كل الولاية، و قد تم ترميمه و إعادة فتحه في سنة 2015 ،فإن الولاية تبقي تعاني من ندرة المرافق الترفيهية والتثقيفية التي تعتبر من أهم متطلبات التنمية المستدامة والتي تعد من أهم النقاط التي يجب معالجتها والإشراف عليها وتمويلها وذلك للتقليل من ظواهر العنف والإجرام و إستغلال تلك الطاقات في دفع عجلة التنمية وليس التخلي عنها، لتصبح عائق لبرامج التنمية.

2- سياسة التشغيل:

إن من الأهداف ذات الأولوية في برامج التنمية المحلية و الريفية، هو إستحداث مناصب شغل جديدة و بالتالي تخفيض معدلات البطالة و الرفع من مستوى الدخل خاصة على مستوى المناطق الريفية، و ذلك ما يشجع الأفراد على الإستقرار بتلك المناطق و هو ما يسهم بدوره من الحد من الظواهر الإجتماعية السلبية، و في الولاية محل الدراسة يمكننا الإشارة إلى مناصب العمل المستحدثة و خاصة المتولدة عن دعم إنشاء المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال توجيه و رصد مبالغ من ميزانية التنمية لإنشاء البنى التحتية و توفير المحيط الأمثل للإستثمار.

فمن خلال الجدول 37 و الذي يمثل نسبة التغير في مؤشرات التشغيل لولاية تيارت و المقدمة من طرف مديرية التشغيل للفترة 2000-2010, و هو ما يتزامن مع تنفيذ البرامج التنموية ، نلاحظ أن معدلات البطالة إنخفضت من 24.16% سنة 2003 الى 12.09 % سنة 2008 أي بمعدل النصف و هو ما يؤكد ان برامج التنمية و الموجهة على المستوى المحلي أو لتنمية المناطق الريفية قد ساهمت بشكل كبير في تقليص نسب البطالة و إستحداث مناصب عمل جديدة و هذا رغم زيادة عدد الأفراد القادرون على العمل بحوالي 90.000 فرد.

الجدول 37 : نسبة التغير في مؤشرات التشغيل لولاية تيارت 2000-2010.

العناصر	الافراد القادرون على العمل	اليد العاملة	البطالون	نسبة البطالة
2000	181.213	123.266	57.947	**31,98%**
2001	184.897	127.300	57.597	**31,15%**
2002	188.670	132.824	55.846	**29,60%**
2003	192.370	145.893	46.477	**24,16%**
2004	190.662	147.287	43.375	**22,75%**
2005	203.258	169.294	33.964	**16,71%**
2006	194.388	167.933	26.455	**13,61%**
2007	202.481	177.570	24.911	**12,30%**
2008	228.954	201.283	27.671	**12,09%**
2009	231.597	204.055	27.542	**11,89%**
2010	234.537	209.207	25.330	**10,80%**

المصدر: بناءا على المعطيات المجمعة من مديرية التشغيل.

الشكل 21: نسبة التغير في مؤشرات التشغيل لولاية تيارت 2000-2010.

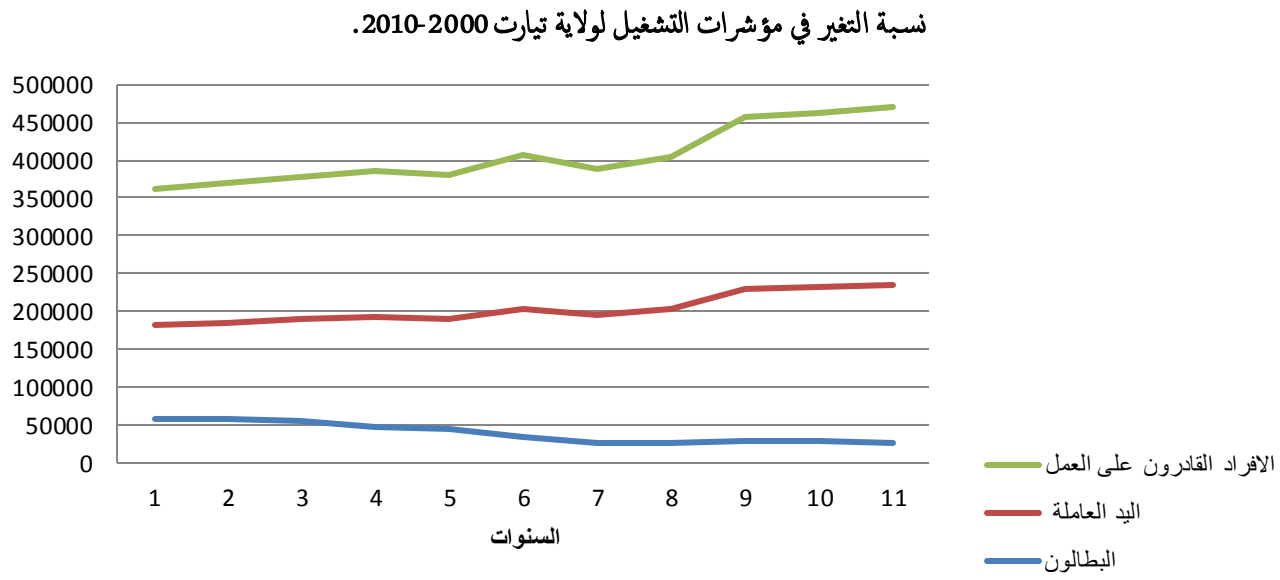

المصدر: بناءا على المعطيات المجمعة من مديرية التشغيل.

3- الفلاحة و تنمية الثروة الحيوانية:

سجلت ولاية تيارت تحسن ملحوظ في مساحة الأراضي المستصلحة حيث كانت المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للفلاحة سنة 2000 تقدر بحوالي 532.320 هكتار ووصلت سنة 2017 إلى 704.596 هكتار أراضي فلاحية بإمتياز ، أي بتغير يقدر ب 172.276 هكتار أي بنسبة زيادة في مساحة الأراضي مقدرة ب 32.36 %، يرجع هذا التحسن الملحوظ في مساحة الأراضي للتغطية المالية الموجه لهذا القطاع .

2-2-2- معوقات التنمية الريفية المستدامة في ولاية تيارت:

تعاني إستراتيجية التنمية المستدامة من عدة عقبات و معوقات نتيجة تراكم هذه الأخيرة على المستوى الجزئي، بدءا من الريف ثم الإقليم لتصبح في مجموعها الكلي وطنية ثم دولية ، و لهذا كان وجوبا علينا تسليط الضوء على أهم المشاكل و العقبات التي تقف عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية محليا و ريفيا ، و ولاية تيارت كغيرها من أنحاء الوطن تعاني من عدة معوقات و مشاكل نستعرض أهمها في النقاط التالية:

1- **المعوقات الطبيعية والبيئية:**

- تعاني مدن، أقاليم و أرياف الولاية من عدة مشاكل طبيعية و بيئية تؤثر سلبا على برامجها التنموية كمشكل مشكل التصحر الذي يؤثر سلبا على جدوى مشاريع إستصلاح الأراضي و المردودية الفلاحية و تقلص المساحات الرعوية و التنوعات النباتية و الحيوانية؛

- الإستغلال اللاعقلاني و غير الرشيد للموارد المائية و هو ما يلاحظ تأثيره الكبير خاصة في مواسم الجفاف حيث أصبحت جدوى المشاريع الفلاحية اقل فعالية و مردودية كما ان المنتجات أصبحت غير قادرة على التنافسية و خاصة من جانب الاسعار ، و الجانب الاخر هو معاناة المواطن في الحصول على المياه الصالحة للشرب و بكميات مناسبة، رغم وجود شبكة توزيع مثلى، الا ان مشكل التزود يبقى قائما؛

- قساوة المناخ ذو الطابع القاري، الذي يتميز بدرجة حرارة عالية صيفا تصل الى 40 درجة مؤوية و بارد شتاءا اين تصل درجة البرودة الى **-10** درجات، بالإضافة إلى رياح الشهيلي التي تشكل خطرا على المحاصيل الزراعية؛

- تناقص المساحات الرعوية و الأراضي الفلاحية ذات البقايا المستعملة في تغذية الماشية؛

- مشكل حرق و قطع الأشجار اللاعقلاني والذي أدى إلي اندثار واختفاء أنواع الحشائش والأعشاب الرعوية والموارد الطبيعية النباتية والحيوانية التي كانت تتميز بها المنطقة؛

- الإستغلال العشوائي و اهدار المياه الجوفية والتي تعتبر موارد غير متجددة ؛

- مشكل التلوث الحضري بسبب النفايات و المخلفات الصناعية و كذا المخلفات المنزلية و الاستهلاكية، إضافة الى تلوث الأراضي الفلاحية و المنابع المائية في الأقاليم الريفية كالأودية و الأنهار بسبب غياب ثقافة بيئية لدى المستثمرين، الفلاحين و المواطنين؛

- الإفتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي، بالإضافة غياب المناطق المخصصة لرمي البقايا والنفايات ليس فقط على مستوى المصبات النهائية في الولاية وإنما حتى على مستوى الأحياء حيث يلاحظ كميات كبيرة من النفايات المكدسة من مختلف الأنواع وهناك مجموعة كبيرة من المزابل الفوضوية والغير مراقبة.

2- المعوقات الإقتصادية:

من أهم قيود التنمية الريفية و المحلية الإقتصادية في الولاية نشير إلى:

- بسبب إستراتيجية التشغيل المعمول بها، يلاحظ عزوف الأيدي العاملة عن شغل بعض المناصب و بذلك ندرة اليد العاملة المتخصصة و هذا التراكم يؤدي الى الدخول في حلقة مفرغة تؤثر على الجمهور الإقتصادي مباشرة و هو ما يقود في النهاية إلى إرتفاع مؤشر البطالة و بذلك إنخفاض القدرة الشرائية بين مجتمع الولاية و

هو ما يعبر عنه بالعائق المزدوج (إقتصادي واجتماعي) و عزوف المستثمرين عن الإستقرار بالولاية و خاصة المناطق المعزولة و بالتالي إرتفاع نسب الإنحراف الإجتماعي و فقدان السيطرة على التحكم في النسيج الإقتصادي ؛

- ضعف الهياكل القاعدية التي تعد عامل أساسي ومهم في التنمية ، و في ربط المناطق الحضرية و الريفية و من اهم المعوقات نجد ، قلة وسائل النقل للبضائع و المسافرين، عدم وجود طرق مهيئة وفق المعايير لتسهيل التبادل التجاري؛

- ضعف التكامل الصناعي والمؤسساتي بين الصناعات الكبيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة، رغم ان الإستراتيجيات الإقليمية لتأهيل المؤسسات المصغرة و الصغيرة تتطلب التكامل التنظيمي و التقني بين المؤسسات الكبرى ،الصغيرة و المصغرة، و هذا الدور يجب أن تلعبه السلطات الوصية في الولاية؛

- سيادة شبه تامة لنمط معروف من المنتجات الفلاحية و المتمثل في زراعة الحبوب، حيث يستحوذ على نسبة % 70من الأراضي و هذا لسببين، أولهما سهولة ممارسة هذا النوع من الفلاحة و الدعم المستمر لهذا النشاط من طرف الدولة، و هو ما سبب تخاذل لمن طرف الفلاحين؛

- كما تعاني مختلف الجماعات المحلية من صعوبات مالية ناتجة عن قلة الموارد المالية، ويطرح الأمر بحدة أكبر بالنسبة للبلديات النائية والمعزولة التي تقل حصيلتها الجبائية نتيجة قلة النشاطات الإقتصادية، مما يجعلها تكتفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة و هو ما يؤثر على البرامج التنموية الاضافية؛

- إتشار الأسواق الفوضوية، غير المقننة والأسواق السوداء مما يؤثر على النشاط التجاري بصفة عامة وعلى موارد الولاية من الجباية ؛

- عدم الإهتمام ببعض القطاعات ذات المردودية الجيدة من الناحية الإقتصادية كالصناعة التقليدية وقطاع السياحة عموما حيث بإمكان هذا القطاع إستقطاب عدد كبير من الطبقة العاملة وتوفير عوائد معتبرة لاقتصاد الولاية.

3- المعوقات الإجتماعية:

يمكن إحصاء اهمها في النقاط التالية:

- عدم الإنسجام ما بين البنى التحتية، المنشآت القاعدية و المؤسسات العمومية و التزايد المتسارع في عدد السكان و حجم الفئات الناشطة و صعوبة الاستجابة لمتطلباتها؛
- تفاقم الظواهر والتصرفات الإجتماعية السيئة من رشوة ومحسوبية، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الجريمة في الولاية خاصة في الفترة الأخيرة مثل جرائم السرقة والقتل وتأثيرها على الإنفاق العام في مجال الامن و التنظيم و ما يشكله من استنزاف لميزانية الولاية؛
- سوء توزيع السكان جغرافيا، و إرتفاع معدلات التفاوت في الازدهار والخدمات المقدمة بين المناطق الحضرية و الريفية بالولاية ؛
- نقص مراكز الترفيه والتسلية و وسائل الجذب لفئة الشباب؛
- نقص الوعي الثقافي و الإبداعي الناتج عن الإفتقار والنقص في قنوات الإتصال والحوار بين المواطن والمسؤولين المحليين مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية، خاصة في المناطق الريفية.

4- معوقات إدارية و تنظيمية:

- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري وانتشار البيروقراطية والنزاعات الشخصية على حساب الخدمة العمومية؛

- غياب لنظام معلومات اداري و اجتماعي شامل و ذلك راجع لندرة و تهميش الكفاءات البشرية والاطارات المتخصصة في مجال التنمية الريفية المستدامة؛
- عدم التطبيق الفعلي و الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقات بين المواطن وثرواته الطبيعية البيئية.

3- دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الريفية بولاية تيارت:

إن مختلف الإحصائيات ،البيانات و الأبحاث تتحدث دائما عن الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في النشاط الإقتصادي و في إنجاح تنفيذ برامج التنمية و خاصة على المستوى اللامركزي، و من خلال هذا القسم سنقوم بتحليل و تقييم لدور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الريفية بولاية تيارت.

3-1- إحصاء و عرض لواقع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بولاية تيارت :

3-1-1- توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة حسب الدوائر :

عند عرضنا للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة للولاية ،نجدهاتتوزع حسب الكثافة على مستوى الدوائر كما هو مبين في الجدول 38 أدناه.

فيمكننا ملاحظة أن توزع المؤسسات المتوسطة والصغيرة المسجلة على مستوى مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت خلال السداسي الأول سنة 2017[4] ، غير متوازن إقليميا، حيث نسجل تمركزها بالدوائر الكبرى للولاية بنسبة كبيرة ، حيث سجلت عاصمة الولاية النسبة الكبرى بمجموع 3.839 مؤسسة أي بنسبة47.68 %، ثم تليها دائرة السوقر ، بـ 1.253مؤسسة وبنسبة 15.56% ثم دائرة فرندة بـ991 مؤسسة ما يعادل نسبة 12.31%، ثم تتوالى الدوائر الأخرى.

الشيء الإيجابي الذي يمكن إستنتاجه من هذا التوزيع، هو تواجد عدد معتبر من المؤسسات في الدوائر التي تتميز بالنمط الريفي أي البلديات التابعة لها تقع في مناطق ريفية بامتياز، كدائرة السوقر السابق ذكرها و دوائر عين كرمس، عين الذهب و مدروسة و هي دوائر ذات طابع فلاحي و رعوي.

[4]: Bulletin d'information des statistiques des PME - Ministère de l'Industrie et des Mines – N° :31 – Novembre 2017.

من خلال هاته الاحصائيات، يمكننا القول أن المناطق الريفية بالولاية لها نصيب معتبر من المؤسسات و هو ما يسهم في إستحداث لفرص العمل ، الإستقرار بتلك المناطق و حصول الأفراد على مداخيل و عوائد محفزة.

الجدول 38 :توزيع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة حسب الدوائر لولاية تيارت السداسي الأول لسنة 2017.

الدائرة	عدد المؤسسات	النسبة %
تيارت	3839	47,68%
فرندة	991	12,31%
السوقر	1253	15,56%
مهدية	530	6,58%
قصر الشلالة	436	5,41%
عين الذهب	120	1,49%
عين كرمس	115	1,43%
مدروسة	120	1,49%
مغيلة	40	0,50%
الدحموني	82	1,02%
الرحوية	158	1,96%
مشرع الصفا	78	0,97%
واد ليلي	58	0,72%
الحمادية	232	2,88%
المجموع	8.052	100%

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت.

الشكل 22: توزيع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة حسب الدوائر لولاية تيارت السداسي الأول لسنة 2017.

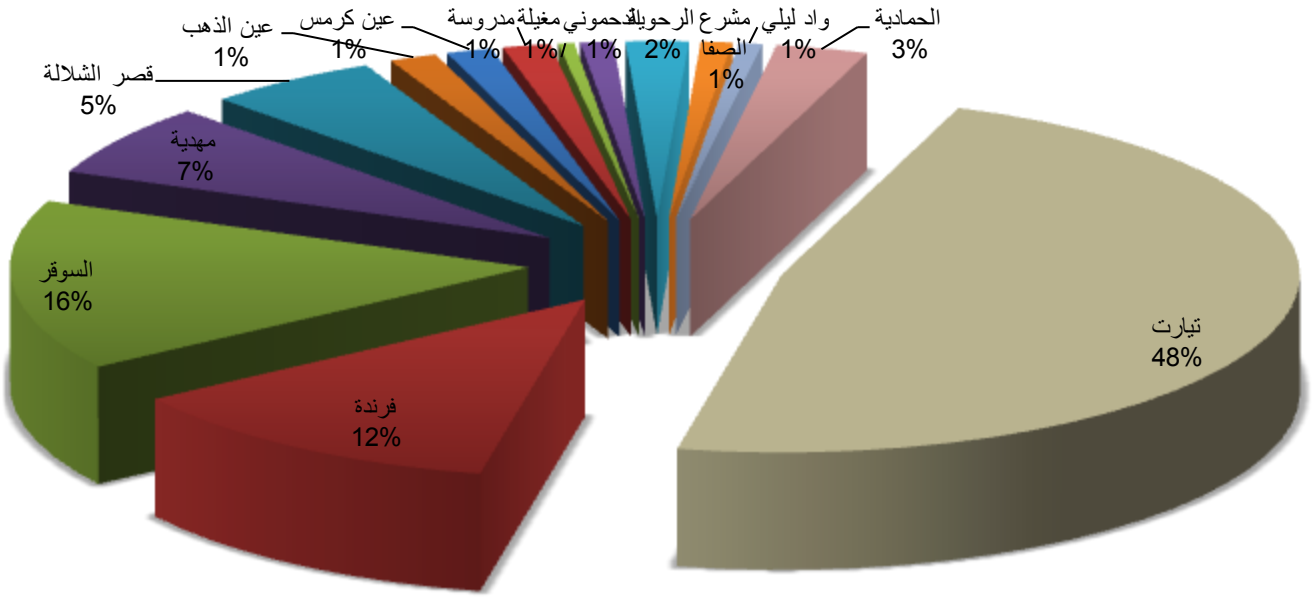

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت.

3-1-2- توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط :

تتوزع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة للولاية على عدة قطاعات للنشاط الإستراتيجية، و هو ما يعتبر عاملا مهما في تفعيل التنمية الريفية المستدامة، وهو موضح في الجدول 39 و الشكل 23 التاليين، وهي إحصائيات سنة 2017.

الجدول 39 :توزيع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط لولاية تيارت السداسي الأول لسنة **2017**.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %
بناء وأشغال عمومية	2.835	35,21%
الخدمات (بما في ذلك المهن الحرة)	2.095	26,02%
الفلاحة	1.152	14,31%
الصناعة	97	1,20%
التجارة	1.028	12,77%
النقل	845	10,49%
المجموع	**8.052**	**100%**

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت.

الشكل 23: توزيع المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط لولاية تيارت السداسي الأول لسنة **2017**

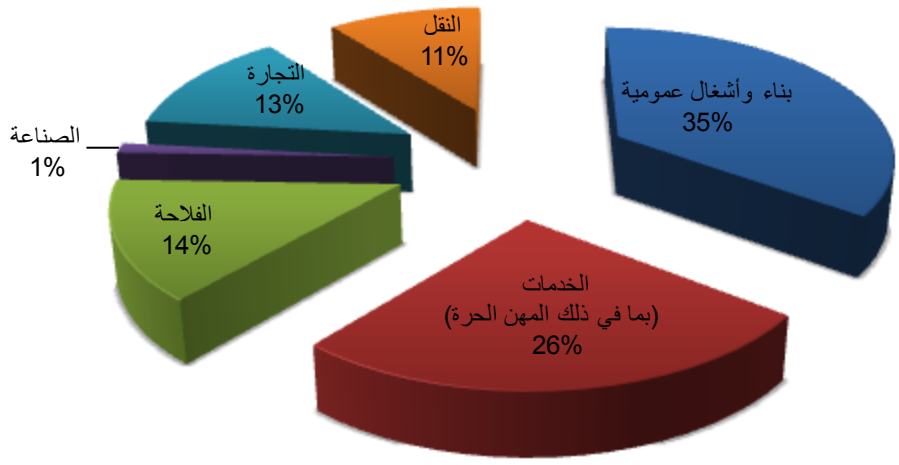

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بالولاية تشمل جميع القطاعات حيث سجلت خلال السداسي الأول من سنة 2017، هيمنة بديهية لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة **35%** من المؤسسات حيث بلغ عددها 2.835 و ينتشر هذا القطاع على عدد كبير من البلديات وهذا راجع لتوفر الموارد الأولية و سهولة نشاطها و كذا لعدد المشاريع المتعلقة بالبنى و المنشآت القاعدية و التوسع العمراني و خاصة السكنية منها سوآءا في المناطق الحضرية او الريفية ، كما نلاحظ أن قطاع الخدمات يأتي ثانيا بنسبة **26%** بعدد يقدر ب 2.095 ، في حين أن نصيب قطاع التجارة كان نوعا ما ضعيفا بنسبة **13%** و هو يأتي بعد قطاع الفلاحة و التي تعتمد عليها المنطقة بنسبة **14 %** ، هاته النسبة الأخيرة لا تعبر عن حقيقة هذا النشاط بالولاية ، نظرا لان نسبة كبيرة من النشاط الفلاحي غير مصرح بها و كذا اعتماد نسبة لابأس بها من الفلاحين على الترحال و الزراعة الموسمية.

3-1-3- نمو عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بولاية تيارت:

من أجل معرفة تزايد وتيرة النمو بالولاية، رأينا أن نسلط الضوء على تزايد عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2008 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2017، كما هو موضح في الجدول 40 و الشكل24 .

الجدول 40 :نمو عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بولاية تيارت 2008–السداسي الاول2017.

السنة	عدد المؤسسات	نسبة الزيادة %
2008	5.013	
2009	5.350	**6,72%**
2010	5.631	**5,25%**
2011	5.926	**5,24%**
2012	6.225	**5,05%**
2013	6.520	**4,74%**
2014	7.055	**8,21%**
2015	7.284	**3,25%**
2016	7.805	**7,15%**
السداسي الأول لسنة 2017	8.052	**3,16%**

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من نشريات وزارة الصناعة و المناجم.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة قد إرتفع خلال الفترة ما بين 2012 و 2017 بوتيرة متسارعة حيث إنتقل عدد المؤسسات من 6.225 مؤسسة الى 8.052 مؤسسة أي بنسبة تغير خلال فترة 05 سنوات الى 29.43%.

هاته الوتيرة المتسارعة في النمو، ترجع إلى سياسات الدعم التي تقدمها الدولة و التي لازالت تقدمها و تحرص على متابعتها مصالح و مديريات الولاية، حيث أنشأت صندوق لضمان القروض والذي ساهم في التخفيف من مشاكل التمويل، إضافة إلى كل الهيئات التي تقدم لها الدعم المالي والمعنوي (مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر...) وتسهيل إجراءات الحصول على القروض و هذا ما يسهم بدوره في تشجيع المستثمرين الشباب على إنشاء المؤسسات.

الشكل24 :نمو عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بولاية تيارت من سنة **2008** إلى غاية السداسي الأول**2017**.

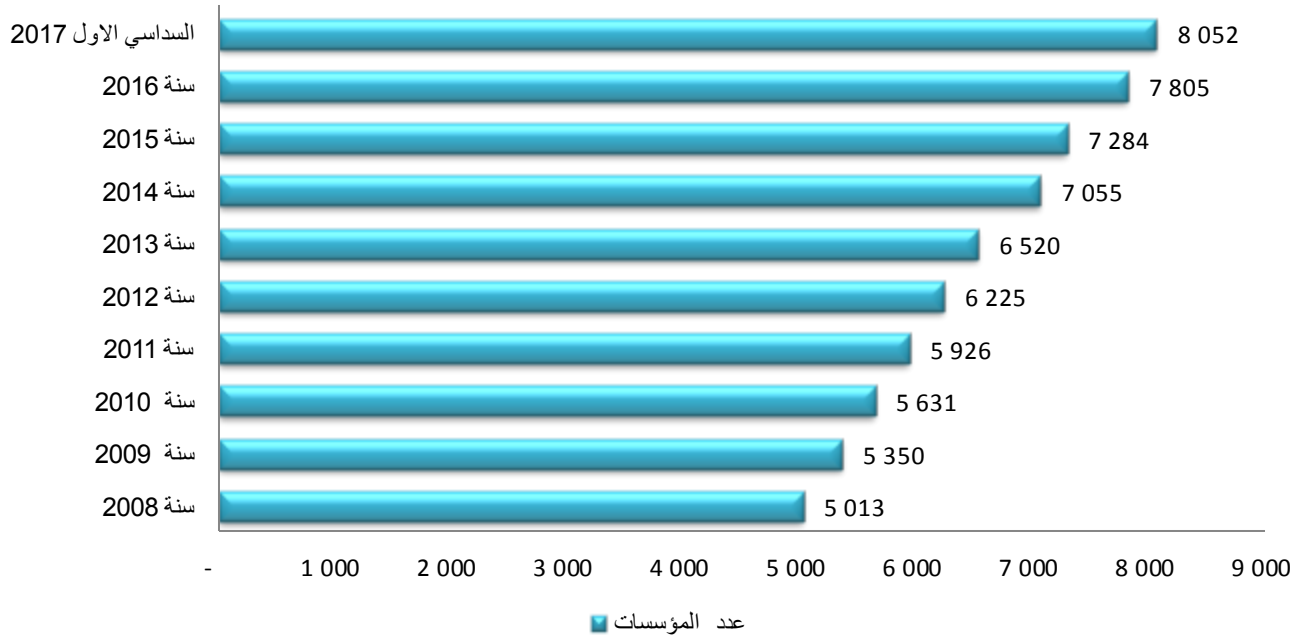

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من نشريات وزارة الصناعة و المناجم.

من خلال ما سبق يمكن القول أن ولاية تيارت تتوفر على نسيج من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، آخذ في النمو تدريجيا بسبب دعم الدولة والولاية لهذا القطاع ولكن عدم التقييم و الدراسة الجدية لإنشاء المؤسسات ، جعلها تتوزع بشكل عشوائي و على قطاعات دون غيرها و ذلك ما سبب نزاعات و صراعات بين المؤسسات و استنزاف للموارد الطبيعية و تأثير سلبي على البيئة في بعض المجالات.

3-2- مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التنمية الريفية المستدامة بولاية تيارت:

إن النشاط الإقتصادي الذي تقوم به المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة ، يسهم بشكل كبير و مباشر في تسريع وتيرة التنمية المستدامة بما في ذلك من ترقية الأقاليم الريفية إلى مصاف المناطق الحضرية، حيث يصبح السكان في الأرياف يتمتعون بنفس الإمتيازات الموجودة في الحضر و لهذا فإنهم يعزفون عن الهجرة إلى المدن، كما أن نشاط المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في المناطق الريفية يولد ديناميكية في كل القطاعات لتصبح آلية

منسجمة من حيث تقديم الخدمات، توفير الموارد، التحويل و إعادة التصنيع.....إلخ، هاته الديناميكية بدورها ستؤدي حتما إلى إستحداث مناصب عمل جديدة، تحقيق إيرادات جبائية إضافية و تيسير تنفيذ مختلف البرامج التنموية، و يمكن تحليل دور المؤسسة في التنمية الريفية من خلال النقاط التالية:

3-2-1- – مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة بولاية تيارت:

إن إستحداث مؤسسات مصغرة، صغيرة و متوسطة جديدة، سيؤدي حتما الى إستحداث مناصب عمل جديدة و بالتالي تخفيض معدلات البطالة بالولاية، وعليه سنستعرض في الجدول 41 أهم التطورات سنوات الأخيرة.

الجدول 41 :مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التشغيل **2006-2010**.

العناصر	اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة	اليد العاملة في القطاع الإقتصادي للولاية	نسبة التشغيل في المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة
2006	8 623	58 777	**14,67%**
2007	9 117	61 245	**14,89%**
2008	9 374	63 478	**14,77%**
2009	9 655	64 897	**14,88%**
2010	9 784	65 012	**15,05%**

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من نشريات وزارة الصناعة و المناجم.

بالرغم من زيادة عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في ولاية تيارت إلا أن نسبة مساهمتها في توفير مناصب العمل بقيت شبه مستقرة، ماعدا تغير طفيف في سنة 2010ا، و يرجع هذا الثبات و الجمود الى شطب بعض المؤسسات المتوسطة و الذي يعتبر تعدادها مهما و إنشاء مؤسسات مصغرة تحتاج كأقصى حد إلى 03 عمال.

الشكل 25: مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في التشغيل 2006-2010

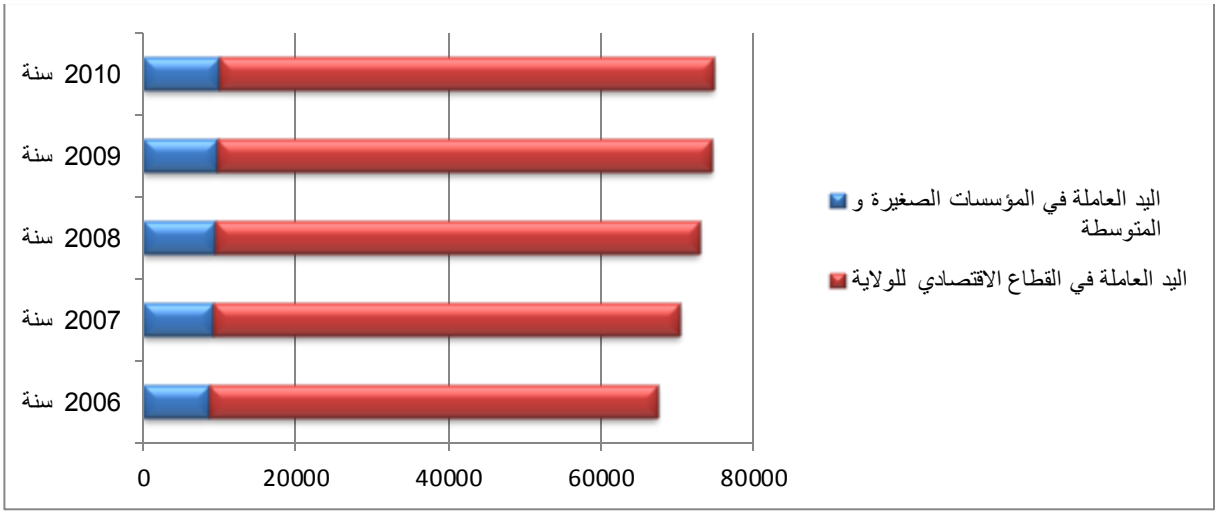

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من نشريات وزارة الصناعة و المناجم.

3-2-2- مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في زيادة و تنويع الإيرادات الجبائية بولاية تيارت:

من بين آليات مساهمة المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التنمية الريفية المستدامة، هي آلية التحصيل الجبائي والذي أصبح يتم الآن حسب الدوائر على مستوى الولاية، حيث أن المبالغ المحصلة يقتطع جزء منها يوجه مباشرة إلى التنمية للمناطق الريفية كما هو الحال بالنسبة للرسم على النشاط المهني، في حين أن باقي التحصيلات يتم إيداعها في الصندوق و الفصل المخصص لميزانية الدولة، الذي يتم إعادة ضخه في تمويل برامج التنمية الريفية، و لهذا فإن هذا النوع من المؤسسات يسهم بشكل كبير في زيادة و تنويع الإيرادات و بالتالي يعتبر كمتدخل و مساهم رئيسي في التنمية الريفية المستدامة. ، وتتمثل أهم الضرائب والرسوم الأساسية التي تخضع لها المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة فيما يلي: الرسم على النشاط المهني (TAP), الرسم على القيمة المضافة (TVA), الإضافة إلى الرسم العقاري (TF),الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG), كما هو موضح في الجدول 42 و الشكل26.

تم في الجدول تقريب الأرقام إلى الصفر أي عدد كلي و عدم إحتساب الوحدات بعد الألاف .

من خلال الجدول والشكل ، نلاحظ أن مستوى الإيرادات الجبائية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث كانت سنة 2015 تقدر ب:000 000 552 7 دج و بلغت سنة 2017 قيمة 000 840 835 8 دج ,و بطبيعة الحال نجد عاصمة الولاية هي الرائدة نظرا لتمركز أغلب الإدارات و الهيئات بها، إضافة الى عدد المؤسسات المسجلة لديها، ثم تأتي باقي الدوائر حسب أهميتها و قدرتها على جلب الإستثمار. كما نلاحظ إرتباط تطور إيرادات الدوائر بتطور عدد هذه المؤسسات حيث كلما إرتفع عددها إرتفعت الإيرادات الجبائية بالتبعية، مما يشير إلى أن هذه المؤسسات تساهم بنسب تصل إلى 46 % من تلك الإيرادات.

الجدول 42 : مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الإيرادات الجبائية لولاية تيارت 2015-2017

العناصر	2015			2016			2017		
	الإيرادات الجبائية السنوية- و: 10^3 دج	نسبة جباية المؤسسة المصغرة،الصغيرة و المتوسطة	متوسط النسبة	الإيرادات الجبائية السنوية- و: 10^3 دج	نسبة جباية المؤسسة المصغرة،الصغيرة و المتوسطة	متوسط النسبة	الإيرادات الجبائية السنوية- و: 10^3 دج	نسبة جباية المؤسسة المصغرة،الصغيرة و المتوسطة	متوسط النسبة
تيارت	2 526 000	884 100		2 854 380	1 141 752		2 955 420	1 418 602	
فرندة	1 832 000	624 160		1 500 640	675 288		1 553 760	730 267	
السوقر	1 528 000	876 000		2 062 250	969 258		2 135 250	1 046 273	
مهدية	367 000	245 890		414 710	290 297		429 390	287 691	
قصر الشلالة	322 000	80 500		363 860	72 772		376 740	67 813	
عين الذهب	152 000	53 200		171 760	65 269		177 840	69 358	
عين كرمس	148 000	35 964	41,22%	167 240	43 482	42,63%	173 160	48 485	46,01%
مدروسة	156 000	35 880		176 280	40 544		182 520	45 630	
مغيلة	23 000	5 750		25 990	7 277		26 910	7 804	
الدحموني	93 000	23 250		105 090	29 425		108 810	31 555	
الرحوية	198 000	102 960		223 740	125 294		231 660	132 046	
مشرع الصفا	74 000	31 080		83 620	40 138		86 580	42 424	
واد ليلي	42 000	10 080		47 460	12 340		49 140	12 285	
الحمادية	298 000	104 300		336 740	124 594		348 660	125 518	
المجموع	7 552 000	3 113 114		8 533 760	3 637 730		8 835 840	4 065 750	

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من مديرية الضرائب لولاية تيارت.

الشكل26 :تطور مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الإيرادات الجبائية لولاية تيارت 2015-2017

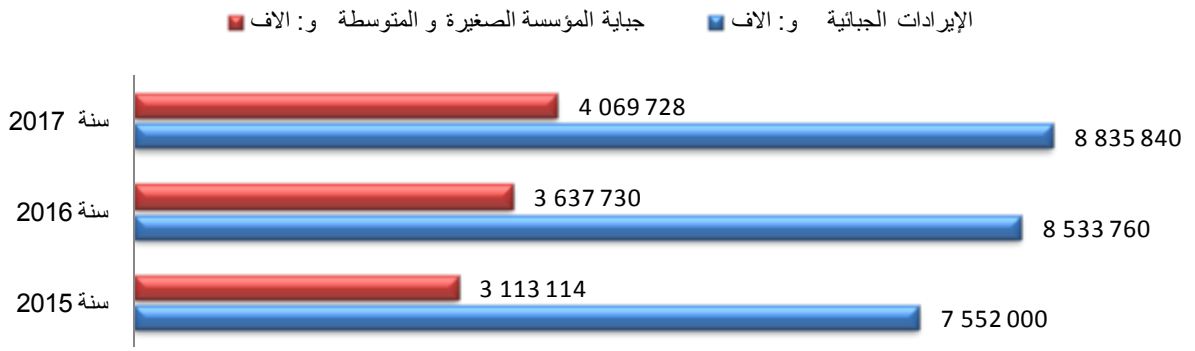

المصدر: حسب المعطيات المتحصل عليها من مديرية الضرائب لولاية تيارت.

3-2-3- مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في ترقية الحرف و الصناعات التقليدية بولاية تيارت:

يمكن حصر إسهام و دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في ترقية الحرف و الصناعات التقليدية في المجالات التالية:

الصناعة التقليدية الفنية : هو كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي و يستعين به الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية أو تزيينيه ذات طابع تقليدي و تكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة

الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد : هي كل صنع للمواد الإستهلاكية عادية لا تكتسي طابعا فنيا خاصا و توجه للعائلات و للصناعة و الفلاحة .

الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: هي كل نشاط يمارسه الحرفيون ، يقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني .

حيث نجد أن الصناعات التقليدية تتمركز في خارج المناطق الحضرية للولاية نظرا لطبيعة المنطقة الريفية مما يتيح الفرصة لرواج المنتجات التقليدية من صناعة الأواني الفخارية، الصناعات الصوفية والوبرية (زرابي ،برانيس وألبسة

تقليدية أخرى)، النقش على الجبس، النقش على الخشب صناعة الجلود والدبغ (الدباغة)، وهو ما يسهم في رفع مداخيل الأفراد ،تفعيل الجذب السياحي،، خلق خصوصية ثقافية و بيئية للمناطق الريفية و ترقية الخدمات.

ما سبق ذكره لا يتأتى، إلا عن طريق تكوين مؤسسات مصغرة ثم ترقيتها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، هذه الأخيرة تمثل طريقة مثلى للحفاظ على الإرث الثقافي للمنطقة ، النهوض بالمجتمعات الريفية من جهة وتحقيق تنمية ريفية مستدامة من جهة أخرى، حيث لا تتطلب هذه الصناعات موارد مالية و لا مؤهلات كبيرة على غرار الخبرة والإتقان ولا تشكل أي نسبة مخاطرة على الوضعية البيئية لولاية تيارت، و رغم تواجد هياكل التأطير و الدعم " ANSEJ- ANGEM-CNAC "، إلا أننا نلاحظ من خلال بيانات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية تيارت نلمس تقريبا نسبة شبه منعدمة لمساهمة هذه الصناعات في خلق القيمة المضافة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الولاية.

3-2-4- دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تنشيط السياحة بولاية تيارت:

ولاية تيارت، مشهورة بإرثها الثقافي و الحضاري، إضافة إلى موقعها الجغرافي ، عوامل تأهلها لتكون منطقة جذب سياحي بإمتياز، و هو ما يحفز إنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة و متوسطة متكاملة، كالفنادق، المطاعم، الوكالات السياحية، و مؤسسات النقل، خاصة أن الولاية تتوفر على مرافق و خدمات سياحية، و لكن ما لاحظناه هو قلة المؤسسات المتخصصة في المجال السياحي و هو ما يعتبر تكلفة فرصة بديلة لتنمية الإيرادات المالي للولاية بصفة عامة، و لخلق الثروة في المناطق الريفية بصورة خاصة، فمثلا لو أخذنا المناطق السياحية كآثار الأجدار او المنطقة التاريخية لقلعة بني سلامة أو الحمامات المعدنية لسرقين فهي وحدها قادرة لخلق ثروة و ترقية المناطق الريفية، إلا إن الإسهام الضعيف للجماعات المحلية و ضعف المستوى التوعوي و الثقافي لدى السكان و غياب قنوات الاعلام و الإتصال، زاد من حدة الوضع و تناسى الجانب السياحي للمنطقة و تتجاهل دعم إنشاء مؤسسات متخصصة في مجال السياحية المحلية.

3-2-5- مساهمة و دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تفعيل القطاع الفلاحي بولاية تيارت:

أصبح القطاع الفلاحي يشكل أولوية في إقتصاديات الدول و إستراتيجيا في التنمية الريفية، نظرا للدور الذي يلعبه في إستحداث لمناصب العمل، خلق الثروة، الحفاظ على البيئة و وتحقيق الإكتفاء الذاتي ، و لقد إستفادة ولاية تيارت من عدة برامج للدعم في هذا القطاع، خاصة و أن عدد المؤسسات الفلاحية بلغ 1.251 مؤسسة وفق إحصاء سنة 2017 و هي تشكل نسبة 14.31% من مجموع المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة.

و تبرز أهمية القطاع خاصة ، من خلال إستخدام منتجاته كمواد أولية أو نصف مصنعة لإستغلالها في الصناعات الغذائية والتحويلية.

و يمكننا تقييم و حصر دور المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي في التنمية الريفية في النقاط التالية:

الإنتاج الفلاحي للخضر و الحبوب: لقد ساهمت المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي في خلق مجال خصب للإستثمار حيث حققت الولاية من هذا الجانب الإكتفاء الذاتي و الذي تعدى إلى فائض إستهلاكي ومصدرا هاما لتغذية المواشي في حالات الجفاف، كما ساهمت في خلق توجه جديد و هو إنشاء مؤسسات مصغرة من نفس الفئة متخصصة في الصناعات التحولية و الغذائية في نفس المناطق الريفية ، و هو ما ساهم في رفع مستوى المعيشة لدى سكان الأرياف و إستحداث مناصب عمل جديدة.

الإنتاج الحيواني: تعد المستثمرات المتخصصة في تربية المواشي، الأبقار او الدواجن فرصا لإنشاء المؤسسات المصغرة و تنوع النشاطات المكملة لزراعة الحبوب أو المنتجات الفلاحية الموجهة لصناعة الأعلاف.

كما تعرف الولاية رواجا في نشاط تحويل الحليب إلى أجبان ومشتقاته، إلى جانب كل من الصوف والجلود والأوبار، حيث أن هذه المعطيات تشير إلى فرص كبيرة للاستثمار في القطاعات الغذائية والجلدية التي تفيد تموين الولاية بمنتجات محلية بدلا من جلبها من الأسواق الاخرى، و هذا ما عرفته المنطقة فعلا منذ سنوات عديدة.

3-2-6- دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الحفاظ على الجانب البيئي بولاية تيارت:

إن دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في ولاية تيارت لا يقتصر فقط على الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية فحسب و إنما يتعدى ذلك ليصبح يشمل الجانب البيئي .

و لقد عرف قطاع الخدمات بالولاية، إنشاء عدة مؤسسات تعمل في مجال نظافة المحيط و تهيئة الإقليم و هو ما سيؤدي حتما إلى الحفاظ على بيئة سليمة و يسهم في نظافة الطبيعة ، و لعل المفارغ العمومية و طريقة تسييرها لدليل واضح على التعامل العقلاني مع النفايات و الفضلات، إلا أن ما يحسب على الولاية هو ندرة المؤسسات المتخصصة في الصناعات الكيميائية، بإستثناء وجود مؤسسة وحيدة متخصصة في صناعة الأدوية على مستوى دائرة مدروسة أو مؤسسة أخرى تنشط في مجال صناعات البطاريات على مستوى دائرة السوقر، إلا أن المتابعة الميدانية للمصالح المختصة للولاية و الحرص على تطبيق معايير السلامة و الأمن، ساهم بشكل كبير في الحفاظ على البيئة السليمة.

خلاصة الفصل:

لقد عالجنا في هذا الفصل دور المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية تيارت، و ذلك بإتباع منهج الإسقاط لما تم التطرق إليه في الجانب النظري، و ذلك ما قربنا من الواقع، حيث لاحظنا أن الولاية محل الدراسة تتوفر على جملة متكاملة من المؤسسات و الهيئات و الموارد التي تشجع على تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

و قد ركزنا على واقع التنمية بالولاية و مختلف البرامج و الأظرفة و السياسات المتبعة من أجل ترقية الإقليم و السكان و خلق مناخ إستثماري جذاب و هو ما يخول ظهور مؤسسات تلعب دور المحرك لعجلة التنمية.

وعند معالجتنا للدور الذي تلعبه المؤسسة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في التنمية الريفية بولاية تيارت ، لاحظنا وجود تفاوت كبير في الأدوار ، نظرا لأن بعض المجالات تشكل نقطة قوة للتنمية في حين أن بعضها الآخر يشكل نقطة ضعف و عائق للنهوض بالوسط الريفي.

و تبقى المجالات الإجتماعية، الثقافية و الإدارية العائق الأكبر أمام التجسيد الفعلي لدور المؤسسة في تفعيل و تحقيق التنمية و هذا رغم الأظرفة المالية المرصودة و المخططات، البرامج و الإمكانيات المسخرة للنهوض بالتنمية الريفية على المستوى البعيد و المحلية على المستوى الإقليمي و الشاملة المستدامة على المستوى الوطني.

الخاتمة العامة